

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة ابي بكر بلقايد \*تلمسان\*

الملحقة الجامعية – مغنية-

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية



مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية

تخصص: مالية

أهمية التحليل المالي بالمؤسسات الإنتاجية  
مع دراسة حالة في شركة **CERTAF** بمغنية

من إعداد الطالبتين  
غشيم صباح  
تريش عفاف

تحت اشراف  
الأستاذ تريش محمد

السنة الجامعية 2014/2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تشكرات

إن أول شكر هو شكر الله سبحانه و تعالى الذي أيدنا لإتمام هذا العمل فلولا فضله علينا لما وقّقنا في ذلك فله كل الحمد والشكر فنسأله جل و على بأسمائه الحسنی و صفاته العلی أن یوفّقنا فی جمیع خطانا. كما نشكر سيد الأنام و خير خلق الله سيدنا و حبيبنا محمد عليه أفضل الصلوات. إنه لمن دواعي سرورنا و شرف عظيم لنا أن كان الأستاذ "تريش محمد" أستاذ إشراف لنا على هذه المذكرة فنتقدم بشكره شكرا خالصا على مساندته القيمة و توجيهه لنا كلما تسنت له الفرصة و أنار طريقنا في ذلك.

كما نقوم بتقديم شكر حار للأستاذ "هاملي محمد" الذي ساعدنا كثيرا في الحصول على المراجع و الكتب كما ساعدنا في الدراسة التطبيقية التي قمنا بها فجزاه الله كل الخير و بارك الله فيه. و نتفضل أيضا بشكر جزيل للسيد "مرغاد هشام" الذي كان عوننا لنا في كتابة هذه المذكرة و السهر عليها فنسأل الله أن يجعل هذا في ميزان حسناته.

كما نتقدم بجزيل الشكر و العرفان لمدير شركة الذي استقبلنا و جميع العاملين بها و على رأسهم السيد "حضري تيسير" و السيد "امكيديش".

كما نشكر كل الأساتذة الأفاضل الذين دعمونا و قدموا لنا المساعدة على أكمل وجه بن شعيب فاطمة الزهراء ، داودي محمد، بن عزة محمد، شاكوري سيدي محمد. و نشكر كل من ساهم في هذا العمل سواء من بعيد أو من قريب.

## إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى عمود البيت و من يسقينا رحمة و أمنا كالغيث و إلى الذي أرحوا بقاءه ما حييت و الذي يفدينا بروحه لنحيا في كل زمان و توقيت إلى من عززه الله بالهيبة و الوقار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار و الذي علمنا دروس الحياة بعيدا عن الاستهتار إلى أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى قلبي الذي ينبض حبا و حنانا إلى الشمعة التي تبكي دفئا و سلاما إلى الشمس التي تنير ديانا نورا و ضياء إلى التي تهب لنا حياتها رغبة و عطاء إلى التي كرست دنياها لنا ليلا و نهارا لتجعل ديانا كلها راحة و سلاما إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها طوعا و رخاء

أمي أمي الغالية أطال لي الله في عمرها لتجعل عمري بحجة و حنانا. إلى ركائز بيتنا و أحبة قلبي أخويا رشيد و واسيني و زوجته، إلى حوريات بحري و جلاء همي و حزني إلى رفيقات دربي أخواتي العظيمات: فريدة، فاطمة، نورة و أزواجهن الأفاضل.

إلى القلوب الطاهرة و النفوس البريئة و إلى رياحين حياتي و براعم منزلي "فيصل، عمران، هاجر، عاصم، آسيا، ناصف، يوسف". إلى رمز الحنان و القلب الولهان إلى أم الأمهات، جدي أطال الله في عمرها و إلى أحبة قلبي خالاتي و عماتي و إلى كل عائلة "غشيم". إلى رفيق عمري و شريك حياتي و زوج المستقبل "هاملي محمد" بارك لي الله فيه و إلى كل عائلته الكريمة.

إلى الأخت الكريمة التي لم تلدها أمي إلى من ساندتني في حلمي إلى رفيقة عمري إلى من رافقتني من وقت حملنا الحقايب الصغيرة و لازالت ترافقني في دربي إلى التي أتمنى بقاءها إلى جانبي مدى حياتي "عفاف".

إلى من تحلّو بالإخاء و تميزوا بالوفاء و العطاء إلى ينباع الصدق الصافي إلى من عشت

و أعيش معهم أجمل اللحظات إلى من سعدت برفقتهم: رقية، أمال، نور الهدى، وفاء، ياسمينه.

و لا ننسى طلبة السنة الثالثة مالية دفعة 2013-2014  
كما أهدي هذا العمل إلى كل من يعرفني و دعا بالخير لي.

## إهداء

أهدي ثمرة عملي إلى اليد الطاهرة التي لا ظلما أزالت من أمامي أشواك الطريق، إلى الذي رسم لي المستقبل بخطوط العلم و الأخلاق، إلى الذي ستبقى كلماته نجوما اهتدي بها اليوم و في الغد و إلى الأبد، إلى النور الذي بعثه الله لي ليضيء عتمة الحياة، إلى سندي و رمز همتي إلى أبي الغالي أطال الله في عمره.

إلى من أرضعتني العطف و الحنان، إلى رمز الحب و بلسم الشفاء، إلى القلب الناصع بالبياض، إلى معنى التسامح و التفاني، إلى ملاكي و سر وجودي و التي كان دعاءها سر نجاحي، إلى اسم الطهارة و رمز العفة، إلى من أرى التفاؤل بعينها و السعادة في ضحكتها إلى أمي العزيزة أطال الله في عمرها.

إلى توائم روحي و رفقاء دربي، إلى أصحاب القلب الطيب و النوايا الصادقة إخوتي: ياسين، خالد، زوبير و زوجته حكيمة.

إلى رفيقتي مشواري و من عرفت برفقتها معنى الحياة و تقاسمت معها الأفراح و الأحزان أختاي الكريمتان: نجاة و زوجها عبد القادر، إيمان و زوجها رشيد.

إلى رمز همتي و انسي في الحياة ، إلى من اقترن اسمي باسمه، إلى من سأعيش و أحيا معه، إلى النصف الذي لا ظلما بحثت عنه، إلى زوجي الغالي "هشام" حفظه الله لي. و إلى عائلته الكريمة و على رأسهم الجدة الغالية أطال الله في عمرها، و أبواه الكريمان حفظهما الله و جعلهما تاجا فوق رؤوسنا، و إخوته: محمد، عادل، و كل عائلة "مرغاد".

إلى رمز الحب و الحنان و الدعوات الطيبة إلى جدي و جدتي أطال الله في عمرهما، إلى خالاتي و أخوالي و عماتي و أعمامي و أبناءهم، و كل عائلة "تريش".

إلى رمز البراءة و الأحقوان: هاجر و آية، و إلى الكتكوت "يوسف".

إلى من شاركتني عناء هذا العمل، إلى من تحلت بالايحاء و تميزت بالوفاء و العطاء، إلى ينعوق الصدق الصافي، إلى من معها سعدت و برفقتها في دروب الحياة سرت، إلى من كانت معي على طريق النجاح و الخير، إلى من عرفت كيف أجدتها و علمتني أن لا

أضيعها، صديقتي منذ الطفولة: "صباح".

إلى من جمعتني بمن الأيام و أمضيت معهن أجمل اللحظات و الأحلام، إلى من زرعوا التفاؤل في درننا و قدموا لنا المساعدات و التسهيلات و الأفكار و

المعلومات، ربما دون أن يشعروا بدورهن بذلك، إلى من كن أخواتي في الله و من أحببتهن فيه، فلهن مني كل الشكر و التقدير إلى كل من: وفاء، رقية، نور الهدى، ياسمين.

عفاف

# الفهرس

أ	مقدمة عامة.....
	<b>الفصل الأول: ماهية المؤسسة و الإدارة المالية.</b>
1	مقدمة.....
2	<b>المبحث الأول: ماهية المؤسسة.....</b>
2	المطلب الأول: تعريف المؤسسة و أهميتها.....
7	المطلب الثاني: أنواع المؤسسات.....
9	المطلب الثالث: أهداف المؤسسة.....
13	المطلب الرابع: وظائف المؤسسة.....
16	المطلب الخامس: التداخل بين مختلف الوظائف.....
17	<b>المبحث الثاني: ماهية الإدارة المالية.....</b>
17	المطلب الأول: تعريف الإدارة المالية وأهميتها.....
20	المطلب الثاني: خصائص الإدارة المالية.....
21	المطلب الثالث: أهداف الإدارة المالية.....
22	المطلب الرابع: وظائف و مهام الإدارة المالية.....
24	المطلب الخامس: أدوات الإدارة المالية.....
26	خلاصة.....
	<b>الفصل الثاني: ماهية التحليل المالي و أدواته.</b>
27	مقدمة.....
28	<b>المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي.....</b>
28	المطلب الأول: تعريف التحليل المالي.....
29	المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي.....
31	المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي.....
33	المطلب الرابع: أهداف التحليل المالي.....
35	<b>المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي.....</b>

35	المطلب الأول: الميزانية المالية.....
58	المطلب الثاني: التحليل المالي الوظيفي.....
66	المطلب الثالث: تحليل الاستغلال.....
79	خلاصة.....

### الفصل الثالث: دراسة حالة لشركة CERTAF.

80	مقدمة.....
81	المبحث الأول: التعريف بمؤسسة الخزف.....
81	المطلب الأول: لمحة عامة عن شركة CERTAF.....
82	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة الخزف.....
84	المطلب الثالث: مديريات شركة CERTAF.....
85	المطلب الرابع: مراحل عملية الإنتاج.....
88	المطلب الخامس: علاقة الشركة مع غيرها.....
89	المبحث الثاني: التحليل المالي لشركة CERTAF.....
89	المطلب الأول: تقديم الميزانية المحاسبية لسنة 2011.....
92	المطلب الثاني: تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية و عرض الميزانية المختصرة.....
93	المطلب الثالث: دراسة النسب المالية.....
96	المطلب الرابع: دراسة رأس المال و احتياجاته.....
97	المطلب الخامس: إعداد جدول حسابات النتائج.....
98	المطلب السادس: نسب المردودية.....
99	خلاصة:.....
100	خاتمة عامة.....

## فهرس الأشكال

الصفحة	قائمة الأشكال
19	الشكل (1-1): مختلف مكانات الإدارة المالية في المؤسسات.
53	الشكل (1-2): أنواع رأس المال العامل.
56	الشكل (2-2): احتياجات رأس المال العامل.
83	الشكل (1-3): هيكل تنظيمي للمؤسسة.
87	الشكل (2-3): هيكل تنظيمي لورشات الإنتاج.



## فهرس الجداول

الصفحة	قائمة الجداول
37	الجدول(2-1): الشكل القانوني للميزانية المحاسبية.
41	الجدول(2-2): الميزانية المالية المفصلة.
42	الجدول(2-3): الميزانية المالية المختصرة.
54	الجدول(2-4): حالات رأس المال العامل.
62	الجدول(2-5): شكل الميزانية الوظيفية.
66	الجدول(2-6): جدول التمويل.
68	الجدول(2-7): جدول حسابات النتائج.
90	الجدول(3-1): الميزانية المحاسبية لسنة 2011 في شركة CERTAF.
92	الجدول(3-2): الميزانية المالية المفصلة للمؤسسة.
93	الجدول(3-3): الميزانية المالية المختصرة.
97	الجدول(3-4): جدول حسابات النتائج.

# المقدمة العامة



## مقدمة عامة:

فرضت الحياة المعاصرة على المؤسسات المختلفة تحديات كبيرة ترتبط ببقائها و استمرارها و بالتالي نموها و ازدهارها، كما أنّ تزايد ظروف عدم التّأكد فرض عليها التفكير الجدّي لإيجاد السّبل الكفيلة لتقييم أدائها و الوقوف على عوامل القوة و الضعف في ذلك الأداء للحكم على مدى كفاءتها و فعاليتها و بالتالي معرفة الوضع الحقيقي داخلها كما تمكّنا من معرفة الاتجاه الذي تخطو عليه إمّا في المسار السيئ أي التراجع و الإفلاس و هنا لا بد من تفادي هذا الوضع و إمّا في المسار الجيد و هو المرجو تحقيقه لدى أي مؤسسة أي ضمان النموّ و البقاء و ذلك بتحقيق مجمل الأهداف المسطرة، إلّا أنّ تحقيق هذه الأخيرة يتوقف على الإمام بمختلف وظائفها: الإنتاج، التسويق، الموارد البشرية و المالية إذ يتوجب على أي مؤسسة كانت، العمل على توحيد هذه الوظائف و ضمان الاتصال و التواصل بينها بالإضافة إلى ذلك توفير عنصر التنسيق فيما بينها و الوصول إلى الانسجام و الترابط التام و ذلك للحصول على نظام متناسق و متكامل و متداخل داخل المؤسسة و بالتالي تحقيق الأهداف

و لعل من أبرز الوظائف التي تتمتع بجانب من الأولوية "وظيفة المالية" و التي تحتل مكانة و هبة داخل المنشأة بغض النظر عن مكانة باقي الوظائف و ذلك لكونها تعمل على خدمة السياسة العامة للمؤسسة من خلال مساهمتها الكبيرة في إمداد باقي الوظائف الأخرى بالوسائل و الإمدادات المالية و هنا ينحصر دور الإدارة المالية أو الوظيفة المالية إذ يصعب تخيل مؤسسة أو منشأة بدون الإدارة المالية فهي تمثل حجر الأساس الذي تبنى عليه المؤسسة أو العمود الفقري الضروري لسير أمورها بشكل حسن. و بما أنّها مصدر الإمداد المالي فهي تسعى لتحسين شؤون و تلبية حاجات الوظائف الأخرى و بالتالي تحسين وضعية المؤسسة. و لا يمكننا الحكم على نجاعة الإدارة المالية إلا باستخدام أداة جد مهمة ألا و هي "التحليل المالي" هذا الموضوع البالغ الأهمية فهو يعتبر مؤشر للحكم على كفاءة و فعالية المؤسسة كما يمثل العنصر الفعال لتقييم أداءها و يساهم مساهمة عظيمة في تحديد نقاط القوة و الضعف كما يعمل على تحديد الوضع المالي الحقيقي لأي مؤسسة و يستخدم أيضا في تحسين و تعديل الحالة المدنية و بالتالي يمكن المؤسسات من تعزيز نقاط القوة و معالجة نقاط الضعف و لا يكون ذلك إلا بالاستعانة بأحدث أدوات التحليل المالي التي تعتبر الركائز الداعمة له و يعتمد عليها في الحكم على الكفاءة و فعالية أي مؤسسة، فهي تسهل عمله و تساعد في تقييم الأداء.



## أ- طرح الإشكالية:

- كيف بإمكان المؤسسات الاعتماد على التحليل المالي كأداة لتحسين وضعيتها المالية؟  
و تنفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها في ما يلي:
- 1. هل يمكن للتحليل المالي أن يكون أداة لتقييم أداء المؤسسات الإنتاجية؟
- 2. هل التحليل المالي من الأدوات المهمة في الإدارة المالية؟
- 3. فيما يكمن دور و أهمية الأدوات المالية في تفعيل نشاط المؤسسة؟

## ب- فرضيات البحث:

- بغية الإجابة عن الإشكال المطروح و الأسئلة المبنثقة عنه وضعت الفرضيات التالية:
- إن التحليل المالي مؤشر لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة و الحكم على مستوى كفاءتها و فعاليتها.
- التحليل المالي هو أحد الأدوات المستخدمة لتقييم الأداء في المؤسسة من خلال التحليل عن طريق الميزانية و مختلف المؤشرات كالتسبب المالية المتعلقة بها و التحليل المالي الوظيفي إضافة إلى تحليل الاستغلال.
- التحليل المالي معيار لمعرفة الوضع الحقيقي للمؤسسة و تحديده.
- يمكن من تحديد نقاط القوة و بالتالي العمل على تعزيزها و تدعيمها، كما يقوم بكشف نقاط الضعف و منه معالجتها و تحسين وضعيتها المؤسسة.

## ت- سبب اختيار الموضوع:

- موضوع التحليل المالي يتماشى مع تخصصنا و رغبتنا في دراسته.
- وضعيتها المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتسم بالنقص في السيولة و العجز في الخزينة بالإضافة إلى ضعف مردودية المؤسسات ذات الطابع الإنتاجي، الأمر الذي يدفع بالمحللين الماليين إلى استخدام أداة هامة و المتمثلة في التحليل المالي و ذلك للكشف عن مواطن قوة و ضعف المركز المالي.

## ث- أهمية الدراسة:

- تكمّن أهمية هذا البحث في:
  - كون التحليل المالي يحتل مكانة هامة في الدراسات المالية و المحاسبية.
  - محاولة تقريب الجانب النظري من الجانب التطبيقي لهذا الموضوع و كيفية استعماله من طرف المؤسسة لتقييم وضعيتها.
  - إن التحليل المالي معيار فعال للحكم على كفاءة و فعالية أي مؤسسة.
- ## ج- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في محاولة إظهار أهمية التحليل المالي في تشخيص و تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الإنتاجية.

### ح- حدود الدراسة:

توجّه الاهتمام من خلال هذا البحث إلى الجانب النظري و التطبيقي من أجل إبراز طرق تحليل القوائم المالية، و ذلك من خلال دراسة مختلف أدوات التحليل المالي التي تمكّن الإدارة المالية من تقييم أداء المؤسسة ككل و الحكم على مركزها المالي بطريقة سليمة و مفيدة.

### خ- المنهج المتبع:

المنهج المتبع لمعالجة هذا الموضوع هو المنهج التحليلي الوصفي و ذلك بالاعتماد على المراجع الخاصّة بالتحليل المالي بصفة عامّة بالإضافة إلى دراسة تطبيقية على شركة CERTAF كنموذج لذلك و هذا بالاعتماد على الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج للفترة المدروسة بالإضافة إلى كل المعلومات التي تخصّها .

### د- التقسيم العام للموضوع:

من خلال الخطة المتبعة لمذكرتنا قمنا بتقسيم هذا الموضوع إلى ثلاث فصول: فصلين للجانب النظري، و فصل تطبيقي.

- الفصل الأول يعتبر كنقطة بداية للدراسة المعنون بماهية المؤسسة و الإدارة المالية بشكل عام.
- الفصل الثاني حيث تم الطرق فيه إلى ماهية التحليل المالي و أشهر أدواته التي يمكن من خلالها تقييم نشاط المؤسسة.
- أما الفصل الثالث و الأخير فخصّصناه للجانب التطبيقي الذي كانت شركة CERTAF نموذجا له فقد قدّمنا لمحة تاريخية عن نشأة الشركة و بيان هيكلها التنظيمي، كما قمنا في هذا الفصل بمحاولة إسقاط ما تطرّقنا إليه في الجانب النظري.

### ذ- صعوبات البحث:

- نقص المراجع التي تعمل وفق النظام الجديد و بالتالي الحصول على مراجع و مصادر لازالت وفق النظام القديم و بالتالي العمل وفق النظام الجديد يصعب تطبيقه كما أن عدم تجسيده يؤكّد بأنّ وجوده بلا معنى و بالتالي فقد قمنا باستعمال كلا النظامين من حيث النظري و التطبيقي.
- نقص المعلومات الميدانية الكاملة التي تساعد في الدراسة.

# الفصل الأول

ماهية المؤسسة والإدارة العامة



تعد المؤسسة النواة الأساسية أو جوهر الأنشطة الاقتصادية لأي مجتمع في هذا العالم للأهمية الكبيرة التي تكتسبها، كما أنها تعبر عن مجموعة العناصر البشرية و المالية و المادية التي تتداخل فيما بينها من أجل تحقيق الهدف المنشود. و يكمن دور المؤسسة على مستوى المناخ الاقتصادي و الاجتماعي في كونها تسعى من جهة إلى تحقيق متطلبات المجتمع من خلال إشباع أقصى حاجات المجتمع و في الوقت ذاته تحقيق الربح و لا يكون ذلك إلا بالاستعمال الجيد لممتلكاتها و مواردها و من جهة أخرى تهدف المؤسسة إلى إعطاء الطاقة البشرية اهتماما واسعا من خلال منحها فرص العمل بالدرجة الأولى و بالمقابل تحصل هذه الطاقة على أجر، أضف إلى ذلك أنها تسعى إلى تحسين مستوى معيشة العاملين بها و غيرها من الغايات الاجتماعية المراد تحقيقها من أجل زيادة قوة الطاقة البشرية و بالتالي التمكن من استغلالها أحسن استغلال، و كما ذكرنا فإن المؤسسة هي تجميع لعناصر ينشأ بينها التكامل و الترابط إذ تكمن هذه العناصر في وظائفها أو ما يسمى بالأنظمة الفرعية و هي تشمل: وظيفة الإنتاج، وظيفة الموارد البشرية، وظيفة التسويق، و أخيرا وظيفة المالية.

و رغم أهمية هذه الوظائف المختلفة في المؤسسة إلا أن هذه الأخيرة تعتبر من أبرز و أهم الوظائف إذ هي التي تحدد مستقبل المؤسسة و مدى استمراريتها و هيكلها المالي و غيرها من المهام، فهي تلعب دورا حاسما في نجاح المؤسسة، فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بوظائفها دون توفر الأموال اللازمة لتمويل هذه الوظائف.

كما يحدد دور الوظيفة أو الإدارة المالية من خلال حجم المؤسسة فكلما زاد حجمها كلما زادت أهمية الإدارة المالية لأنها تهدف إلى خلق وسط مالي متوازن داخل المنشأة مما يسمح لها بمواصلة نشاطها و استمرارها، فنقص الأموال فيها يؤدي إلى تزعزع استقرارها و تعرضها لعواقب وخيمة، و من هنا يمكن القول أن الإدارة المالية حجر أساس وضع من أجل حماية وجود المؤسسة على اختلاف نشاطها و لتحقيق أهدافها هذا الأمر الذي عزز مكانتها و إدارتها المالية، فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول يعد كمدخل للمؤسسة فعرضنا مختلف تعاريفها و أهميتها و أنواعها و أهدافها و وظائفها و التداخل بين هذه الوظائف، ثم خصصنا المبحث الثاني للإدارة المالية فتطرقتنا إلى تعاريفها و أهميتها و أهدافها و وظائفها ثم أدواتها المختلفة.



## المبحث الأول: ماهية المؤسسة.

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات و أعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الإيديولوجية (الشرقية، الغربية) باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية لأن العملية الإنتاجية داخلها أو نشاطها بشكل عام، يتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية متعاملة فيما بينها من جهة، و فيما بينها و العناصر المادية و عناصر أخرى معنوية من جهة أخرى، كما يشمل تعاملها المحيط. و نظرا للتداخلات الموجودة في المؤسسة و التعقيدات المختلفة رغم أنها لا تظهر جلية، فإن التطرق إلى دراستها يستوجب الحذر من توخي الدقة و تجنب المعالجة العامة لهذا الموضوع، خاصة و أن التطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية و الاجتماعية عبر العصور، قد غيرت الكثير من المفاهيم العلمية و الاقتصادية و أوقعت كذلك خلطا في بعض المبادئ العامة، و هذا نتيجة للتطورات العلمية و التكنولوجيا السريعة في القرن العشرين خاصة، مما أدى إلى إعادة النظر في طرق و كفاءات التنظيم الاقتصادي سواء على المستوى الكلي الوطني أو على المستوى الجزئي (المؤسسة). و المؤسسة تبعا لذلك اتخذت أشكالا و أنماطا لم يكن يتصورها البعض قبل أو أثناء قيام الثورة الصناعية في أوربا، كما أن المؤسسة الاقتصادية قد شمل دورها مجالا واسعا، فبالإضافة إلى الدور الاقتصادي و الاجتماعي تطور دورها إلى الناحية السياسية (الشركات متعددة الجنسيات)، ثم إلى الناحية العسكرية و العلمية (أبحاث داخل مخابر المؤسسة) أيضا.

## المطلب الأول: تعريف المؤسسة و أهميتها

تطور تعريف المؤسسة منذ ثلاثة قرون.<sup>1</sup>

في الماضي كانت المؤسسات تتميز بعمليات السوق إذ عرفت كمنظمة تسويقية لإنتاج السلع و الخدمات و كانت المؤسسات الأولى تعرف كمنظمات فلاحية صغيرة حيث تتميز بصغر حجمها، و بقدرة تكنولوجية صغيرة، و بعلاقات مباشرة و شخصية بين صاحب المؤسسة و العمال و بعلاقات ضيقة بين الداخل و المساهمات الشخصية.

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن حبيب، "اقتصاد و تسيير المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية 2002/09، طبعة 2002، الساحة المركزية بن عكنون - الجزائر - رقم النشر 20-44،01، رقم الإيداع 99/1234، ص 24.

تطور هذا الوضع حسب كوتا إلى ثلاثة اتجاهات:

- اتساع الحجم (التكثف.....دولي الخ).
- كثرة المنازعات الاجتماعية.

- تعقد أنماط التسيير (أقل تكلفة، تسيير الموارد البشرية الخ).

فتعريف المؤسسة يختلف عند معظم الخبراء و هنا على سبيل المثال نذكر بعض التعاريف البارزة عند شمبتر: المؤسسة تكون مركز للإبداع و مركزا للإنتاج. و عند بيرو (Perroux): تقوم المؤسسة بتركيب السلطات. أما عند قلدبرات (Galbaith): تتميز المؤسسة بتقسيم السلطات و بروز الهيكلتقنين اللذين يملكون السلطة. و كما هو معلوم إن تعريف المؤسسة بدأ بنقد شديد حول فرضيات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، من بين هذه الفرضيات:

- الهدف: تعظيم الربح.

- دالة الإنتاج: لا تأخذ بعين الاعتبار القيود الخارجية.

- المستقبل معروف.

- مركز واحد للقرارات.

- تركيب الاختيارات المتعددة للمقرر.

نرى إذا أنه لا يوجد مشاكل في هذه المؤسسة و يبدو أن هذا النقد صحيح لأن هذه النظرة لا تنطبق على الواقع المعمول به.

و لكن حسب بعض الاقتصاديين، إن عدم ملائمة النظرية الكلاسيكية مع العالم الحقيقي يجب أن تدرس بطريقة تدريجية.

فبطبيعة الحال عند إسيارت مارش (Cyert et March) هذه النظرية لا تنطبق تماما مع العالم الحقيقي. عكس ذلك حسب مفهوم افريدمان تنطبق نوعا ما لأن الغاية هي ليست في الفرضيات و إنما في الحصول على الأهداف.

#### 1- المؤسسة وحدة للإنتاج و التوزيع:

تعرف المؤسسة كوحدة للإنتاج و التوزيع و تكون مهيكلتة على أساس قوانين و إجراءات خاصة. إن هذا الجانب من تعريف المؤسسة يتمثل في إطار الإنتاج أي وحدة اقتصادية و توزيع المداخل.<sup>2</sup>

#### 1-1) المؤسسة وحدة اقتصادية:

إن الوظيفة الأساسية للمؤسسة تكمن في إنتاج السلع و الخدمات قصد تبادلها في السوق. و هذه السلع و الخدمات تتميز بأنها تجارية عكس بعض السلع و الخدمات غير التجارية كالإدارة العمومية.

<sup>2</sup> عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سابق، ص 24-25-26.

فالمؤسسة تحتاج إلى عوامل الإنتاج، العمل، المواد الأولية، السلع النصف التامة، الطاقة، أجهزة الإنتاج... إلخ، كما تحتاج المؤسسة إلى معلومات (جهاز الإعلام) و رخص الإنتاج و موارد مالية.

1-2) المؤسسة وحدة لتوزيع المداخل:

إن المؤسسة تحقق القيمة المضافة التي تساوي [قيمة المخرجات - قيمة المدخلات] إن قيمة المخرجات تتمثل في: مجموع المبيعات و هذا حسب تغيير مخزون السلع النهائية في إطار تحويل السلع من مواد أولية إلى مواد استهلاكية نهائية، نرى أنه يوجد هناك كثير من المؤسسات تكون مندمجة في نظام.

2- المؤسسة خلية اجتماعية:

إن المؤسسة تقوم بتشغيل العمال إذا فإنها تقوم بوظيفة اجتماعية تكمن في سد بعض حاجيات العمال مثلا:

- ثبات العمل.
- مستوى الأجور.
- الترقية.
- التكوين..... إلخ.

إن هذه المجموعة الاجتماعية تختلف فيما يتعلق ب:

● المؤهلات: شهادات علمية، مهنية، و شهادات الأقدمية في عملية ما. شهادات تراكم الخبرة في وظيفة ما... إلخ.

● الثقافة: بشكل عام و واسع يعرف هذا المفهوم كمجموعة من أنماط سلوكية جلية أو ضمنية مكتسبة أو منقولة بواسطة رموز و تمثل سمات متميزة لمجموعة من أشخاص بما فيهم ارتباطهم بالأشياء. إن النواة الأساسية للثقافة تكمن في الأفكار التقليدية و لاسيما القيم المتعلقة بها.<sup>3</sup>

● الأهداف: كل شخص يطمح لتحقيق أهدافه في المؤسسة و بالتالي في المجتمع. و هذه الأهداف الشخصية تختلف من شخص لآخر، و لكن كما هو محدد في وظيفتهم، يتطلب من كل الأعضاء تحقيق أهداف المؤسسة. في كثير من الأحيان نلاحظ أن أهداف المؤسسة لا تتماشى مع أهداف مجموعات من الأعضاء و هذا يؤدي إلى نزاعات داخلية.

إن المؤسسة تمثل أيضا خلية اجتماعية و سياسية لأنها تتكون من مجموعات من الممثلين اللذين يدافعون عن مصالحهم و أهدافهم الخاصة و هذا ضمن تحالفات غير ثابتة تعكس مصادر الحكم.

إن هذا الجانب الثاني من تعريف المؤسسة غير كاف لأنه إذا أخذنا المثال حول جسم الإنسان نرى أن العقل مفقود و لهذا يتجلى جانب أخذ القرار في المؤسسة.

<sup>3</sup> عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سابق، ص 26-28-30.

تقوم المؤسسة بدور هام في الاقتصاد إذ أنها تمثل مركز القرارات الاقتصادية التي تخص:

- نوع السلع.
- كمية السلع.
- الأسعار.
- الاتصال.
- التوزيع... الخ.

تتمثل هذه القرارات في الاختيارات الاقتصادية بمعنى الاختيارات في الوسائل المحددة للوصول بأكثر فعالية للأهداف. فبطبيعة الحال إن قوة القرار مبنية على استقلالية (أي استقلال أصحاب الأموال لأخذ و تطبيق القرارات).

نرى أن التعريف الواسع للمؤسسة من الضروري أن يضم الكثير من العناصر أو المكونات و لهذا و باستعمال الطريقة النظامية نستطيع أن ندرك المتغيرات الأساسية للمؤسسة.

باستعمال نموذج IPEMER لدينا المعطيات الخارجية التي نسميها مدخلات (I) و مخرجات (E) و عملية التحويل (P) التي تضم القواعد و إجراءات التحويل و متغيرات السلوك و طرق تحديد الأهداف (M) مع عملية كيفية مراجعة و ضبط (R) تطور المنظمة بالنسبة للبيئة (E) أي المحيط.<sup>4</sup>

• تضم المدخلات (I): كل عوامل الإنتاج، المواد الأولية، الوسائل التقنية و المالية (عامل رأس المال)، طاقة العمل و الكفاءة المهنية، المعلومات التقنية و الإدارية و الاجتماعية و الثقافية (عامل البيئة).

• سيرورة أو عملية التحويل (P): تبنى على القواعد و الإجراءات، كالقوانين الفيزيائية للإنتاج، قانون العمل، القوانين الضريبية، التسجيل المعلومات... الخ، إن التحويل يتم داخل نظام المؤسسة بواسطة أنظمة تحتية لها غايتها الخاصة تندرج ضمن الغاية العامة للمؤسسة.

• تضم المخرجات (E): كل النتائج التي تسمح لفحص و تحقيق الأهداف المحددة: رقم المبيعات، نسبة مردودية رأس المال المستثمر، مستوى الشغل، جودة الخدمات للزبائن... الخ.

• يمثل (M):

- 1) الأهداف الإستراتيجية و السياسية في المدى البعيد مثل: سلعة جديدة، دخول أسواق جديدة... الخ.
- 2) الأهداف العملية في المدى القصير التي تنطوي على تسيير جيد للإنتاج و التسويق (إشهار)... الخ.

<sup>4</sup> عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سابق، ص 30-31.

فهذه الأهداف تراقب على أساس الفرق بين الأهداف المحققة و الأهداف المحددة و هذا ما يسمح بمعرفة فعالية النظام.

- فحلقة المفعول العكسي (R) تسمح للنظام أن يتطور في اتجاه ثابت ضمن بيئة (المحيط) معارضة (E).
- 1) المؤسسة كمجموعة إنسانية:

لكل مؤسسة تاريخ و تقاليد و قوانين و أفكار و أعمال مشتركة نوعا ما من طرف كل الأعضاء حيث أن النظام المتضمن قيام أعضاء المؤسسة يمثل هويتها و ثقافتها و ذلك قصد إعداد مشروعها. إن الجوانب الثقافية لم تظهر كعنصر مميز للمؤسسات الأوروبية و الأمريكية إلا مع بداية السبعينيات أي مع ظهور مفهوم ثقافة المؤسسة و هذا تقليدا للتسيير الياباني الذي بدأ في الستينيات مع ISHIKAWA و JUSE بإدخال تسيير الجودة المبنية على أساس الثقافة اليابانية و لاسيما بعد خلق دورات مراقبة الإنتاج (C.C.Q).

و بإدراج هذا الجانب الثقافي يعرف BRILMAN المؤسسة كمنظمة حية متكونة من عاملين منظمين حسب هيكل متميز و مزودة بثقافة خاصة تكمن في مجموعة قيم، معارف، عادات و إجراءات متراكمة مع الزمن، كما تكتسب هذه المنظمة الحية مميزات غير قابلة للتغير بسرعة و بسهولة.<sup>5</sup>

2) تعريف المؤسسة بالنسبة لماركس:<sup>6</sup>

هي عدد كبير من العمال يعملون في نفس الوقت تحت إدارة نفس رأس المال و في نفس المكان من أجل إنتاج نفس النوع من السلع.

كما تعرف المؤسسة أيضا كمنظمة اقتصادية أو اجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية و الإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق "زمكاني".<sup>7</sup>

المؤسسة هي القوالب التي ينظم فيها الناس شؤونهم في علاقاتهم مع بعضهم البعض و المؤسسة جهاز عمل و أجهزة للعمل تشمل على تركيبات و نظم و أدوات و توزيع.

كما يعرفها مكتب العمل الدولي: "هي كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي و لهذا المكان سجلات مستقلة."<sup>8</sup>

- أهمية المؤسسة:<sup>9</sup>

1- تمكين المؤسسة من تحليل المشكلات بالطرق العلمية.

<sup>5</sup> عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سابق، ص 31-32.

<sup>6</sup> ناصر دادي عدون، "اقتصاد المؤسسة"، جامعة الجزائر دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، الرقم القانوني للإيداع 903.98، مؤسسة الإخوة مدني للطبع، ص 09.

<sup>7</sup> يوسف حسن يوسف، "التمويل في المؤسسات الاقتصادية"، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع 2012 - الإسكندرية - رقم الإيداع 14114، ص 187.

<sup>8</sup> عمر صخري، "اقتصاد المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر، 2006/03، رقم الإيداع القانوني 2003/987، الطبعة الرابعة 2006، ص 24-25.

<sup>9</sup> منتديات الإكليل إبداع في التزام "منتدى التعليم العالي و البحث العلمي قسم الإدارة و الاقتصاد".

2- الاحترام و التقدير أثناء العمل.

3- الالتزام بالعمل و إتقانه.

4- ضبط العمل و تطويره.

## المطلب الثاني: أنواع المؤسسات.

للمؤسسات الاقتصادية أنواعا و أشكالا مختلفة تبعا لمجموعة من المعايير هي:

(1) أنواع المؤسسات تبعا للمعيار القانوني:<sup>10</sup>

أ- شركات الأشخاص: و هي المؤسسات التي يكون فيها الخطر المتعلق بتوظيف الأموال غير محدود، و يقوم هذا النوع من الشركات على الاعتبار الشخصي للشركاء و المتمثل في العلاقات الشخصية من معاملة حسنة، و ثقة متبادلة، و يضم هذا الصنف: " المؤسسات الفردية" و هي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلته.

ب- شركات الأموال: تقوم شركات الأموال أساسا على الاعتبار المالي، فهي تتكون من مجموعة أشخاص يقدمون حصصا في رأس مالها على شكل أسهم متساوية القيمة و قابلة للتداول و تهدف إلى جمع أكبر قدر ممكن من الأموال و تتضمن: "الشركة ذات المسؤولية المحدودة"، "شركة الأسهم"، "شركة التوصية بالأسهم".

(2) أنواع المؤسسات تبعا لطبيعة الملكية:<sup>11</sup>

أ- المؤسسات الخاصة: و هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعة أفراد (شركة أشخاص، شركة أموال).

ب- المؤسسات المختلطة: هي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام و القطاع الخاص.

ت- المؤسسات العامة: هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كما شاءوا و لا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك.

(3) أنواع المؤسسات تبعا للطابع الاقتصادي:<sup>12</sup>

أ- المؤسسات الصناعية: و نجد في هذا النوع مختلف أو جميع المؤسسات التي عملها الأساسي تحويل المواد الموجودة في الطبيعة إلى منتجات نهائية قابلة للاستعمال، و هذه المؤسسات عموما تتمثل في: مؤسسات الصناعة الثقيلة و مؤسسات الصناعة التحويلية (الخفيفة).

<sup>10</sup> العربي دخوش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطابع جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سبتمبر 2001، ص 11.

<sup>11</sup> عمر صخري، مرجع سابق، ص 28-29.

<sup>12</sup> يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 193.

ب- المؤسسات الفلاحية: و تجمع بين المؤسسات التي تختص في كل من الزراعة و تربية المواشي إضافة إلى أنشطة الصيد البحري.

ت- المؤسسات التجارية: يعمل هذا النوع من المؤسسات في النشاط التجاري أي يقوم بعمل توزيع الخبرات المادية و الخدمات الأخرى مثل: نقل البضائع للأسواق.

ث- المؤسسات المالية: و هي التي تهتم بالنشاط المالي كمؤسسات التأمين و البنوك التجارية و المركزية... الخ.

ج- مؤسسات الخدمات: و هي التي تقدم خدمات مختلفة مثل: مؤسسات النقل، المستشفيات، العيادات الخاصة و مكاتب المحاسبة المعتمدة... الخ.

4) أنواع المؤسسات تبعا لمعيار الحجم:<sup>13</sup>

أ- تبعا لحجم وسائل الإنتاج: و يتم التصنيف في هذه الحالة على أساس عدد العمال أو قيمة رأس المال أي قيمة المبلغ المستثمر.

ب- تبعا لحجم النشاط: حسب هذا المعيار يمكن استعمال الإنتاج، رقم الأعمال و المشتريات على سبيل المثال.

ت- تبعا لحجم الإيرادات: في هذا المعيار تستعمل الأرباح و القيمة المضافة مثلا.

عموما يمكن القول أن المعيار المستعمل عادة لتصنيف المؤسسات حسب الحجم فهو عدد العمال، فتصنف المؤسسات إلى: مؤسسات مصغرة، مؤسسات صغيرة، مؤسسات متوسطة، مؤسسات كبيرة.

### المطلب الثالث: أهداف المؤسسة.

أ- الأهداف الاقتصادية للمؤسسة:<sup>14</sup>

- تعظيم الربح: حيث أن أي مؤسسة يكون هدفها الأساسي ليس فقط تحقيق الربح بل تعظيمه، و هذا ما يضمن لها إمكانية رفع رأس مالها و توسيع نشاطها و ذلك للضمود أمام المؤسسات المنافسة لها، و كذلك تسديد الديون و توزيع الأرباح على الشركاء أو تكوين مؤونات و مخصصات لتغطية خسائر و أعباء غير محتملة.
- ترشيد عملية الإنتاج: و ذلك باستعمال رشيد لعوامل الإنتاج المختلفة و رفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط المحكم و الدقيق للإنتاج و التوزيع و إضافة إلى مراقبة هذه البرامج أو الخطط و تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية و المالية ↔ إشباع حاجات المجتمع.

<sup>13,14</sup> يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 193-194-195.

- تحقيق متطلبات المجتمع: إن نتائج المؤسسة تتعلق بمدى تصريف أو بيع إنتاجها بنوعيه المادي و المعنوي: و عملية البيع هذه هي التي تساهم في تغطية طلبات المجتمع.
- الاستغلال الاقتصادي.
- إنتاج سلع معتدلة الثمن.
- تحقيق عائد مناسب على رأس مال المستثمر أو تحقيق معدل من الربح.
- امتصاص فائض العمالة بهدف التشغيل الكامل.
- التكامل الاقتصادي على المستوى المحلي (الوطني).
- تقليل الصادرات من المواد الأولية و تشجيع الصادرات من الفائض في المنتوجات النهائية عن الحاجات المحلية.

● الحد من الواردات و خاصة السلع الكمالية.

ب- الأهداف الاجتماعية:<sup>15</sup>

- ضمان مستوى مقبول من الأجور: حيث يعتبر العامل من أوائل المستفيدين من النشاط الذي تمارسه المؤسسة و ذلك من خلال حصوله على مقابل عمله الذي يتمثل في الأجر الذي يتأرجح بين الزيادة و النقصان و هذا حسب طبيعة المؤسسة و عوامل اقتصادية أخرى، و لهذا نجد أن الدولة قد تتدخل لضبط حد أدنى للأجور يسمح للعامل بتلبية حاجاته الأساسية.
- تحسين مستوى معيشة العمال: إن رغبات العمال هي في تجدد و تطور مستمرين نتيجة التطورات السريعة التي تشهدها المجتمعات في مختلف الميادين و خصوصا في ميدان التكنولوجيا هذه الأخيرة التي تؤدي إلى ظهور منتجات جديدة، و بالتالي تطور أوراق المستهلكين مما يتطلب تنوع و تعدد المنتجات لتلبية الحاجات.
- إنشاء و إقامة أتماط استهلاكية معينة: إن الإشهار و الدعاية التي تقوم به المؤسسة لترويج و تقديم منتجاتها الجديدة يسمح لها بالتأثير على أوراق المستهلكين و تغييرها و هي تطرح لهم أيضا في بعض الأحيان منتجات بديلة تكون أقل تكلفة.
- توفير تأمينات للعمال: إن المؤسسة تعمل على توفير بعض التأمينات: كالتأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل... الخ. إضافة إلى مرافق أخرى مثل: المطاعم داخل المؤسسة، التعاونيات و مختلف المرافق الأخرى، و هذا يظهر بشكل واضح في المؤسسات العمومية.

<sup>15</sup> يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 194-195.



● الدعوة إلى الاتحاد و التماسك بين العمال: حيث تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية و اجتماعية بين الأشخاص، و هذا رغم الاختلاف في مستوياتهم العلمية و التكوينية حيث تماسكهم يعد الأداة الأساسية لخلق و ضمان حركة مستمرة للمؤسسة.

● تأمين فرص عمل جديدة، رفع مستوى العاملين الاجتماعي و الحياتي.<sup>16</sup>

ت- الأهداف الثقافية و الرياضية: في إطار ما تقدمه المؤسسة للعمال، نجد الجانب التكويني و الترفيهي أيضا:<sup>17</sup>

1- توفير وسائل ترفيهية و ثقافية: تعمل المؤسسات خاصة على اعتياد عمالها على الاستفادة من وسائل الترفيه و الثقافة، التي توفرها لهم و لأولادهم، من مسرح و مكتبا و رحلات، نظرا لما لهذا الجانب من تأثير على مستوى العامل الفكري و الرضا بتحسين مستواه لما يحسه من نتائج ذلك في معاملاته مع الأفراد، و في إطار أداء دوره في الحياة بشكل عام. و كذا لأن ذلك يرتبط، بشكل مباشر أو غير مباشر، بمدى تفهمه لعمله، خاصة مع التطور الحاصل في الوسائل المستعملة و في الاتصال، و بالتالي بنوعية عمله و درجة أدائه داخل المؤسسة و نتائج هذه الأخيرة.

2- تدريب العمال المبتدئين و رسكلة القدامى: مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج و زيادة تعقيدها. فإن المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد، تدريباً كفيلاً بإعطائهم إمكانية استعمال هذه الوسائل بشكل يسمح باستغلالها استغلالاً عقلياً. رغم إمكانية تحصيلهم على تكوين نظري أحياناً في إطار المنظومة التربوية و الجامعية. كما أن عمالها القدامى قد يجدون أنفسهم أمام آلات لا يعرفون تحريكها أحياناً، مما تضطر المؤسسة إلى إعادة تدريبهم عليها، أو على الطرق الحديثة في الإنتاج أو التوزيع، و هو ما يدعى بالرسكلة. و كل هذا يؤدي إلى استعمال الكفاءات استعمالاً جيداً، و يؤثر على مردود المؤسسة خاصة و على الدخل الوطني عامة. و يدخل هذا الجانب ضمن إستراتيجية المؤسسة، في المدى المتوسط و الطويل، بالتنسيق مع التوجه الوطني العام من خلال توجيهات السياسة الاقتصادية، و الاجتماعية للدولة، سواء في الاقتصاد المتطور الموجه أو الحر، مع اختلاف في الأدوات و الوسائل المستعملة في ذلك من دولة إلى أخرى، و يظهر هذا أكثر وضوحاً في حالة إعادة هيكلة المؤسسات، أو تغيير إستراتيجيتها مثل ما يقع حالياً في الجزائر في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

3- تخصيص أوقات للرياضة: تعمل المؤسسات، خاصة الحديثة منها على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد، خلال يوم العمل (في اليابان مثلاً بعد الغداء) هذا بالإضافة إلى إقامة مهرجانات للرياضة العمالية، مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة و يتخلص من الملل، الذي عادة ما يصيب الإنسان العامل في

<sup>16</sup> عمر صخري، مرجع سابق، ص 32.

<sup>17</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 20.

مختلف المناصب، ليؤدي دوره كاملا في الإنتاج. و كذا يتم في هذه المهرجانات إقامة علاقات اجتماعية و انسجام في الاتجاهات، و هي عناصر جد مفيدة في الاستعداد للعمل و التحفيز، و دفع الإنتاج و الإنتاجية فيها.

ث- الأهداف التكنولوجية: بالإضافة إلى ما سبق تؤدي المؤسسة دورا هاما في الميدان التكنولوجي:

1- البحث و التنمية: مع تطور المؤسسات عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل و الطرق الإنتاجية علميا. و ترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، و هذا حسب حجم المؤسسة الذي يتناسب طرديا معها. و يمثل هذا النوع من البحث نسبا عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، و خاصة في السنوات الأخيرة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية و أحسن وسيلة، مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج و رفع المردودية الإنتاجية فيها. و منذ خمسينيات هذا القرن اتجهت سياسات في هذه الدول نحو البحث و التنمية.

2- كما أن المؤسسة الاقتصادية تؤدي دورا مساندا للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث و التطوير التكنولوجي، نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها و خاصة الضخمة منها، من خلال الخطة التنموية العامة للدولة المتوسطة الأجل، التي يتم من خلالها التنسيق بين العديد من الجهات ابتداء من هيئات و مؤسسات البحث العلمي، الجامعات و المؤسسات الاقتصادية، و كذا هيئات التخطيط الأخرى كالمجلس الاقتصادي الاجتماعي و الثلاثية في الجزائر، و الرباعية في فرنسا، و الخطة العامة تبين الخطوط العريضة و الاتجاهات العامة للنمو الاقتصادي للبلد في القطاعات المختلفة و التكنولوجيا و غيرها.<sup>18</sup>

و من الدوافع الأساسية للتطوير التكنولوجي للمؤسسات المنفردة نجد المنافسة الشديدة التي تتميز بها سوق المنتجات، و كذا سوق التكنولوجيا... و غيرها.<sup>19</sup>

## المطلب الرابع: وظائف المؤسسة.

للمؤسسة أربعة وظائف أساسية تتمثل فيما يلي:

1- الوظيفة المالية: و من بين تعريفها مايلي:

● الوظيفة المالية: هي مجموعة من المهام التي تصب في توفير الموارد المالية و تسييرها، كما تتخذ عدة جوانب إدارية، و ترتبط بمختلف الوظائف الأخرى، و تستعمل أدوات تقنية كمية و أخرى نوعية.<sup>20</sup>

<sup>18</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 21.

<sup>19</sup>،<sup>2</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 21، ص 263.

<sup>3</sup> يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 207، ص 34.

- الوظيفة المالية: هي تلك الوظيفة التي تهتم بالنقدية.
- هي الوظيفة التي تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة و إدارة هذه الأموال.
- هي وظيفة تختص باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار و في مجال التمويل كما تختص بالتخطيط المالي و الرقابة المالية.

و بالتالي فان التعريف الرابع هو التعريف الأكثر شمولية للوظيفة المالية خصوصا في ظل تطور المؤسسة و تشابك علاقتها مع المتعاملين الاقتصاديين و بالتالي زيادة أهمية الوظيفة المالية داخل أي مؤسسة.<sup>21</sup>

- و الوظيفة المالية تضم: التخطيط المالي، التنبؤ بدخول و خروج الأموال، إعداد الميزانية، البحث عن الأموال (القروض)، استعمال الأموال (شراء، استثمارات... الخ).<sup>22</sup>

و تكمن أهمية الوظيفة المالية في أن الهدف الأساسي للمنشأة اليوم هو ضمان بقائها في ظل القيود المفروضة عليها من المحيط، فعليها إذا أن تضمن نوعا من التوازن المالي الذي يسمح لها بمواصلة نشاطها لذلك فان الجانب المالي ركيزة أساسية بالنسبة للمؤسسة، كما أنه لا يخفى أن عدم كفاية الأموال و نقصها في المؤسسة يؤدي إلى عواقب وخيمة تضر المؤسسة و تزعزع استقرارها.

2-وظيفة الموارد البشرية (الأفراد): أن أي مؤسسة كانت عمومية أو خاصة لا تخلوا من قسم يمارس وظيفة إدارة الأفراد، و هي تمارس وظائف، و تتعلق هذه الوظائف بالحصول على القوة العاملة في المؤسسة و جعلها قادرة و متعاونة في تنفيذ الأعمال و يستلزم هذا القيام بأنشطة مختلفة: تعيين العاملين و تدريبهم، تحفيز العاملين و ترقيةهم و وضع أسس أجورهم و مكافأهم بالاعتناء بكافة الخدمات الاجتماعية اللازمة لعمال المؤسسة، المحافظة على اتصال وثيق مع سوق العمل، الحصول على الأفراد المناسبين و تهيئتهم للعمل و تدريبهم، المحافظة على علاقات طيبة بين المنشأة و العاملين فيها، وضع نظم التعيين و الترقية و الفصل.<sup>23</sup>

- كما أن إدارة الأفراد باعتبارها إدارة مساعدة و متخصصة تقوم في نفس الوقت بتنفيذ جزء من البرامج و الخطط التي تساهم في إعدادها و تصادق عليها إدارة المؤسسة و هذا في مجالات التكوين و التشغيل و غيرها من الأعمال المتعلقة بالأفراد و عملهم في المؤسسة.<sup>24</sup>

- و تظم وظيفة الموارد البشرية تقييم الحاجات المستقبلية فيما يخص الموارد البشرية و وضع الميكانزمات و البنيات الهادفة إلى تحقيق الحاجات، تطبيق سياسة منسجمة فيما يخص التوظيف، التكوين، التربصات، الترقيات، أجور و مزايا اجتماعية... الخ.<sup>25</sup>

<sup>4</sup> عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سابق، ص 14.

<sup>23</sup>،<sup>4</sup> يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 197، ص 198.

<sup>24</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 274.

3-وظيفة الإنتاج: تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف الاقتصادية فهي تتعلق بخلق المنافع الشكلية للموارد و الخدمات و ذلك من خلال تحويلها إلى سلع يمكن أن تشبع حاجات ورغبات المستهلكين.

و حيث أن الإنتاج هو المهمة أو النشاط الجوهري للمؤسسة الاقتصادية و هو "خلق السلع و الخدمات من خلال تحويل الموارد الأولية أو المواد النصف مصنعة إلى سلع تامة الصنع ذات فائدة للمستهلك النهائي أو المشتري الصناعي". و ينقسم النظام الإنتاجي إلى ثلاثة عناصر منفصلة: المدخلات، المخرجات، العملية الإنتاجية.<sup>4</sup>

لقد ارتبط مصطلح الإنتاج منذ القديم بالنشاط الاقتصادي و لذلك فان عملية الإنتاج لدى الاقتصاديين هي صلب النشاط الاقتصادي، و منها تبدأ الدورة الاقتصادية، كما أنها في نفس الوقت تمثل حلقة ضمن هذه الدورة، حيث يمكن أن نراها بأنها عملية استهلاكية من وجه آخر، إذ يتم فيها استخدام عوامل الإنتاج المختلفة كآخر مرحلة من الدورة و بداية جديدة: إنتاج، توزيع، تبادل و استهلاك.<sup>26</sup>

• إن وظيفة الإنتاج أو التحويل تضم: التجهيز (شراء و صيانة)، اليد العاملة (معايير، مدرجات)، رزنامة الإنتاج calendrier، طرق الإنتاج...الخ. إدخال الاكتشافات التكنولوجية، مراقبة الجودة.<sup>27</sup>

4-وظيفة التسويق: يعرف التسويق على انه احد الوظائف التي تقوم على إنتاج السلع و الخدمات التي تشبع حاجات الاستعمال أو تلك السلع و توزيعها و ترويجها بشكل يؤدي إلى توافرها بين يدي المستهلك في الزمان و المكان المناسبين.

و تتضمن هذه الوظيفة كل النشاطات التي تبدل عند انتقال السلع و الخدمات من أماكن إنتاجها إلى أماكن أو مراكز استعمالها أو استهلاكها، و بالتالي فان هذه الوظيفة الحيوية و التي تعتبر المحور الجوهري في المؤسسة تتضمن بدورها وظائف هامة منها: البيع، النقل، التخزين...الخ. و تتعلق وظيفة البيع بتحويل أو نقل السلع و الخدمات من المنتج إلى الوسطاء أو المستهلكين و هذا يتطلب اختيار منافذ التوزيع المناسبة، تحديد الأسعار، القيام بحملات إعلانية.

و تقوم الوظيفة التسويقية على المزج بين أربعة عناصر أساسية و هي: السلعة، التسعير، التوزيع و الترويج.<sup>28</sup>

كما أن وظيفة التسويق تضم تحديد المبادرات الإستراتيجية:<sup>4</sup>

<sup>25</sup> عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سابق، ص 15.

<sup>26</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 304-305.

<sup>27</sup> 4، عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سابق، ص 14.

<sup>28</sup> يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 198.

- دراسة التسويق و الابتكارات، شراء، سلوك المستهلك و دوافعه.
- دراسة السلعة (استعمالاتها، الاستبدالية، التكاملية...الخ).
- دراسة دورة حياة السلعة.
- تحديد الأهداف، المزيج، السلعة، السعر، الاتصال، التوزيع.
- تحديد طريقة البيع.

## المطلب الخامس: التداخل بين مختلف الوظائف.

- 1- علاقة وظيفة الإنتاج بالتسويق: الأجل هو الزمن اللازم للإنتاج أو هو الزمن اللازم لتنفيذ طلبه ما، و تقوم وظيفة الإنتاج بتقديم آجال محددة لوظيفة التوزيع و بناء على ذلك يمكن أن تلتزم هذه الأخيرة مع الزمن على أجل معين، و يجب على وظيفة الإنتاج تنفيذ التزاماتها دون تأجيل و لا تقديم للأجل بشكل غير ضروري.<sup>29</sup>
- 2- علاقة وظيفة الإنتاج بالمالية: ترتبط المالية بالإنتاج نظرا لان كفاءة العمليات الإنتاجية تنعكس على التكلفة و الأرباح التي هي هدف من الأهداف الرئيسية للتمويل.<sup>30</sup>
- 3- علاقة وظيفة الإنتاج بالموارد البشرية: إن أهم المطالب التي تحتاجها إدارة الموارد البشرية هي البيانات عن برامج الإنتاج، و هذه متطلباته من اليد العاملة من حيث العدد المطلوب و المهارات اللازمة كما تحتاج إدارة الإنتاج إلى بيانات متعلقة بالكفاءات المتوفرة و ما سوف يتوفر مستقبلا.
- 4- علاقة وظيفة التسويق بالمالية: العمل في التسويق يحتاج إلى المالية لان المسوقين دائما يعملون بميزانيات محددة للتسويق و هم بحاجة لمعرفة كيفية تحقيق أعلى الأرباح من مصاريف البرامج التسويقية كما أن تحديد المصاريف و العائد منها تعتبر من أهم الموضوعات في المالية و لذا ما يعلم في المالية يستخدم في التسويق.<sup>31</sup>

<sup>29</sup> تسيير موارد المؤسسة، كتب مدرسية مقرر، الوحدة 12: الانتاج.

<sup>30</sup> جمال الدين مرسي، أحمد عبد الله اللحلح "الإدارة المالية مدخل لاتخاذ القرارات" الدار الجامعية، سنة 2007، ص 51.

<sup>31</sup> منتديات طلاب القدس: [WWW.STQOU.COM](http://WWW.STQOU.COM)

## المبحث الثاني: ماهية الإدارة المالية.

إن في استعمال مصطلح الإدارة المالية مشكلة كبيرة فيمكن اعتبارها وظيفة أو نشاط، كما يمكن اعتبارها القسم أو الإدارة التي تقوم بمجموعة مهام، و هناك فرق كبير بين الإدارة المالية و الوحدة الإدارية المالية فالأولى تعني الوظيفة المالية التي تتعلق بالنواحي المالية للمشروع و الثانية تعني الوحدة الإدارية التي تولى هذا المشروع. و لكن إذا نظرنا إلى الوظيفة المالية نظرة عامة وجدناها هي واحدة في جميع المؤسسات و هذا من ناحية مظاهرها الرئيسية، معنى هذا أن الاعتبارات المالية توجد في جميع المشروعات و لكن أهمية الوظيفة أو الإدارة المالية تتوقف إلى حد كبير على حجم المشروع فالمشروعات الصغيرة تمارس الوظيفة المالية من خلال الإدارة المحاسبية، بينما تبرز الإدارة المالية كوحدة مستقلة تتمتع بعلاقة مباشرة مع رئيس مجلس الإدارة من خلال رئيس القطاع المالي و الإدارة المالية.

### المطلب الأول: تعريف الإدارة المالية وأهميتها.

- يعرف Keown و زملاؤه الإدارة المالية أنها: "النشاط الإداري الذي يهتم بخلق و الحفاظ على القيمة الاقتصادية أو الثروة"، و يركز هذا التعريف على عملية اتخاذ القرارات المالية في المنظمة و تأثيرها على الثروة أو تعظيم القيمة الاقتصادية للمؤسسة.
- كما يعرف البعض الآخر الوظيفة المالية بأنها: "النشاط الخاص بالحصول على الأموال بالشكل الأمثل و تخصيص هذه الأموال بالطريقة التي تساعد على تعظيم ثروة المساهمين".
- كما يعرف كل من Brigham and Gapenski الإدارة المالية بأنها:  
"الوظيفة الإدارية الخاصة بوضع خطط التمويل و الحصول على الموارد المالية و استخدامها بالطريقة التي تؤدي إلى زيادة فعالية عمليات و إنجازات المؤسسة إلى أقصى حد ممكن".<sup>32</sup>
- كما تعرف أيضا بأنها إدارة التدفقات النقدية للمشروع بهدف تحقيق أرباح للملاك.<sup>33</sup>
- الإدارة المالية هي تلك الإدارة التي تقوم بنشاطات مالية متنوعة من خلال تنفيذها لوظائف فنية متخصصة كالتحليل المالي، تقييم المشروعات، إعداد و تفسير التقارير المالية، الميزانيات التقديرية، الاندماج، إعادة التنظيم المالي و غيرها، و من خلال تنفيذها لوظائف إدارية كالتخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة و لكن بصيغة مالية و بإنجاز الوظائف بكفاءة تستطيع تحقيق الأهداف المحددة لها و بالتالي المساهمة في تحقيق أهداف المنشأة.<sup>34</sup>

<sup>32</sup> جمال الدين مرسي، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص 13-14.

<sup>33</sup> أسامة عبد الخالق الأنصاري، "الإدارة المالية"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص 21.

<sup>34</sup> لحام المغربي و آخرون، "أساسيات في الإدارة"، دار الفكر - عمان، الطبعة 01، 1995، ص 317.

● تنطوي الإدارة المالية على كل ما يتعلق بالأموال في المنشأة من تخطيطها و الحصول عليها و الاستخدام الأمثل لها و هذا النشاط المالي يبدأ في المنشأة من وقت التفكير في إنشائها إلى آخر لحظة من حياتها كما أنه نشاط له نفس الأهمية للمنشأة سواء في حالة توسع أو انكماش أو ثبات تبني فوق جميع الحالات و توجد بصفة دائمة لاحتياجات مالية ينبغي إشباعها بطريقة مناسبة.<sup>35</sup>

و تحتل الإدارة المالية موقعا هاما في الخريطة التنظيمية للمؤسسة.

فطبقا لمفهوم الإدارة المالية يجب أن يكون المدير المالي قريبا من قمة الهيكل التنظيمي للأسباب التالية:

1- الأهمية الكبرى لعمليات التخطيط و الاستثمار و التمويل التي يعتبر المدير المالي مسؤولا عنها.

2- أهمية المعلومات التي تتوافر لدى الإدارة المالية للمؤسسة في عملية اتخاذ القرارات.

3- أهمية القرارات المالية في حياة المؤسسة و مستقبلها، الأمر الذي يوجب بناء القرارات المتعلقة بالأموال المالية على معلومات دقيقة.

● كما تلعب الإدارة المالية دورا هاما في حياة المؤسسة و تطورها و قد تجاوز دورها حفظ السجلات و إعداد التقارير و إدارة النقد، و تحضير الرواتب و أصبح يركز على دور الحصول على الأموال من مختلف مصادر التمويل و استعمال هذه الأموال في مختلف أنواع الأصول بغية تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة و كلما ازدادت أهمية القرار المالي كانت هناك ضرورة لاتخاذها من قبل جهة أكثر قربا من الإدارة العليا للمؤسسة. و تبين الأشكال التنظيمية (أ.ب.ج) كما يظهرها الشكل رقم [01] الهياكل المتوقعة للإدارة المالية في المؤسسات الصغيرة، المتوسطة و الكبيرة على التوالي.<sup>36</sup>

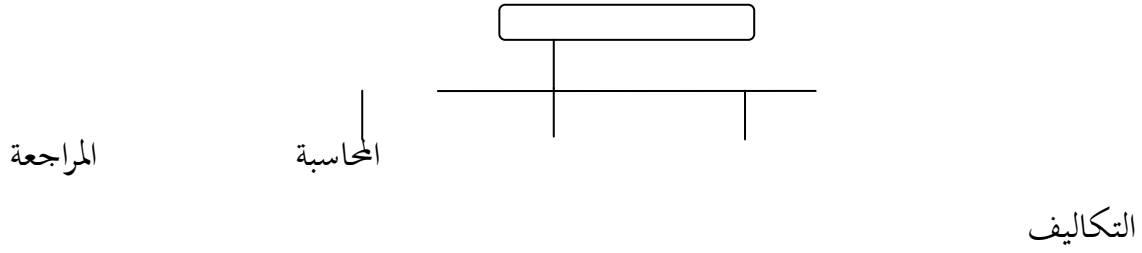
<sup>35</sup> جميل أحمد توفيق، "إدارة الأعمال مدخل وظيفي"، الدار الجامعية الإسكندرية 1999، ص 523.

<sup>36</sup> مفلح محمد عقل، "مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي"، الطبعة العربية الأولى 2008، رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية 2005/11/2662، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، ص 20-21.

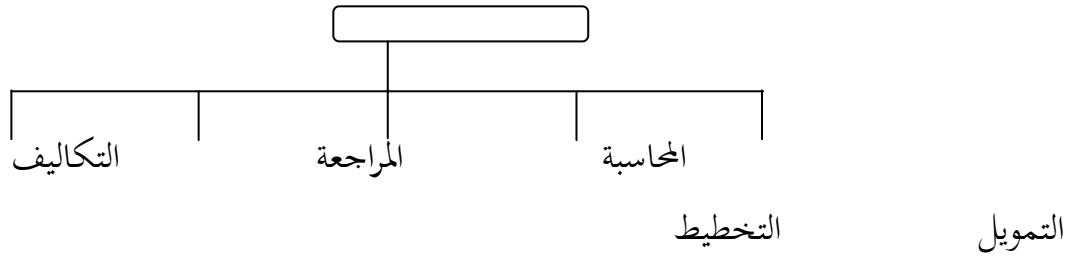


الشكل (1-1): مختلف مكانات الإدارة المالية في المؤسسات.

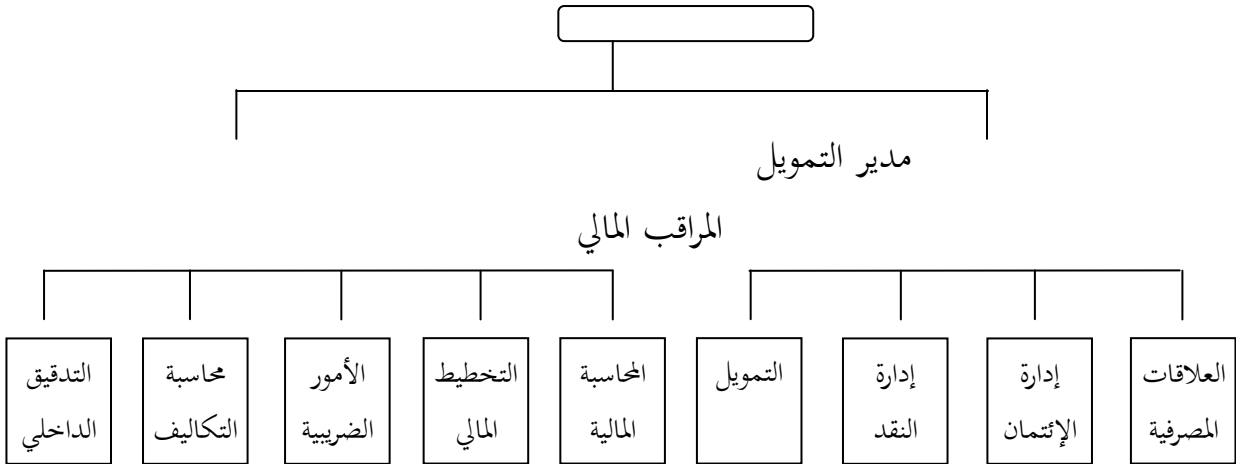
الهيكل أ: الإدارة المالية في المؤسسة الصغيرة



الهيكل ب: الإدارة المالية في المؤسسة المتوسطة



الهيكل ج: الإدارة المالية في المؤسسة الكبيرة



المصدر: مفلح محمد عقل "مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي"، ص 21.

و تكمن أهمية الإدارة المالية في كون أن القرارات المالية عظيمة التأثير على حياة المنظمة، و ليس هذا فحسب، و لكن جميع القرارات الإستراتيجية بالمنظمة سواء كانت مالية أو غير مالية، يترتب عليها العديد من التكاليف أو الإيرادات المؤثرة على نتائج المنظمة و لذلك وجب على المدير المالي أن يحسن تقدير الأمور و عرض القضايا على مجلس الإدارة، مع إعداد تقارير وافية تعطي رؤيا واضحة مؤيدة بالدراسات و التقارير بمختلف الأمور ذات التأثير المالي و يساعد المدير المالي على كل ما سبق إلمامه بالجوانب المحاسبية. و يتطلب هذا الأمر العديد من العلاقات و المعارف بميادين المعرفة الأخرى بالمنظمة كالجوانب الاقتصادية و المحاسبية و الإحصائية و الكمية التي تساعد المدير المالي في فهم العلاقات و الربط بين المتغيرات و استخراج المؤشرات و النتائج.<sup>37</sup>

### المطلب الثاني: خصائص الإدارة المالية.

تتميز الإدارة المالية بما يلي:<sup>38</sup>

- 1- التغلغل في جميع أنشطة المنظمة حيث يصعب تصور قيام أي نشاط في المنظمة بأداء مهامه أو تحقيق أهدافه بمعزل عن الاحتياجات المالية.
- 2- القرارات المالية، قرارات ملزمة للمنظمة في غالبية الأحوال الأمر الذي يستلزم الحرص الشديد عند اتخاذ هذه النوعية من القرارات.
- 3- بعض القرارات المالية مثل: قرارات الاندماج أو شراء المؤسسات الأخرى أو الاقتراض أو الاستثمار تعتبر قرارات مصيرية قد تؤثر في نجاح المؤسسة و قدرتها على الاستمرار في السوق.
- 4- تستغرق نتائج القرارات المالية زمنا طويلا نسبيا حتى يمكن التعرف عليها مما قد يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخلل أو إمكانية تداركه و هو ما يعكس الحاجة إلى مهارات خاصة و قدرات تحليلية مرتفعة لاتخاذ هذه النوعية من القرارات.

<sup>37</sup> نظير رياض محمد "الإدارة المالية و العولمة" المكتبة العصرية - مصر - المنصورة 2001، ص 19.

<sup>38</sup> جمال الدين مرسي، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص 15.

## المطلب الثالث: أهداف الإدارة المالية.

لقد حددت النظرية الحديثة في الإدارة المالية الأهداف التالية:<sup>39</sup>

1- تعظيم القيمة السوقية: يقصد بها تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية حيث للسهم قيمتان (سوقية و دفترية) حيث أن القيمة السوقية تمثل سعر بيع السهم في السوق المالية. و إن تقدير هذه القيمة يخضع لعدة اعتبارات:

أ- تدفق الإيرادات المتوقعة في المستقبل.

ب- الأخطار التي تتعرض لها المنشأة و درجة هذه الأخطار تتوقف على طبيعة الاستثمارات و هيكل التمويل.

ت- سياسة توزيع الأرباح و بالتحديد كمية الأرباح المحتجزة و نوعية الاستثمارات المختارة.

ث- العلاقة بين الربحية و السيولة أي ضرورة تحقيق التوازن بينهما. و هذه العلاقة تفرض على المنشأة سياسة محددة في مجال اختيار وسائل التمويل و الاستثمارات فتحقيق التوازن يؤثر على قرار التمويل و الاستثمار.

2- تعظيم الربحية: يعد هذا الهدف تقليدي لأنه غير شامل و لا يساعد في الحكم على حقيقة و طبيعة أعمال المنشأة لأنه يهمل زمن تحقق الأرباح و المخاطر المحيطة بالربح و لا يأخذ في الحسبان سياسة توزيع الأرباح.

3- تعظيم العائد الاجتماعي: حيث أن هدف الشركة العامة هو تحقيق أهداف الدولة و سياستها الاقتصادية و هنا يجب على الشركة العامة أن تعمل على زيادة العائد الاجتماعي إلى أقصى حد و يقصد بالعائد الاجتماعي تعميم الفائدة من المشروع على المجتمع ككل و هذه الفائدة يمكن ترجمتها من خلال:

- خلق وظائف جديدة.
- خلق دخول جديدة.
- إعادة توزيع الدخل القومي و القضاء على التفاوت (اللاعدل) في توزيع الدخل.

<sup>39</sup> يوسف سليم النباهين "تقييم أداء الإدارة المالية في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة" شهادة لنيل ماجستير، الدفعة 2008، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، ص 35-36.

## المطلب الرابع: وظائف و مهام الإدارة المالية.

هناك مجموعتان من الوظائف المالية للإدارة المالية ومنها:

1- الوظائف المالية المتكررة: ومنها:

- أ- التخطيط المالي: وهي عملية إعداد الموازنات التقديرية طويلة الأجل أو قصيرة للمتطلبات المالية للمشروع باستخدام العديد من أساليب التخطيط الحديثة.
- تتضمن الخطط المالية العناصر التالية:
- حسابات الدخل و المصروفات للمشروع.
- قائمة التدفق النقدي.
- قائمة رأس المال العام.
- الموازنات التقديرية.
- الموازنات الرأسمالية للمشروع.

الهدف العام هو: التحديد المسبق لحجم الأموال المطلوبة و مدتها و زمن الحصول عليها.

يستخدم التخطيط طويل الأجل للتعرف على مدى الجدوى الاقتصادية للمشروع المنوي تنفيذه. فتعد قائمة المنافع و التكاليف له بناء على الاعتبارات الفنية و التسويقية و الأهداف الإستراتيجية للمنشأة.<sup>40</sup>

ب- الرقابة المالية: يتلزم مع وضع الخطط المالية وجود نظام رقابة جيد يمكن الإدارة المالية من مقارنة الأداء الفعلي مع المتوقع لكي يتم التعرف على الانحرافات و أسباب حدوثها ثم إيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها.

ج- قرارات توزيع الأرباح: تتضمن سياسة توزيع الأرباح تحديد النسبة التي سيتم دفعها نقدا للمساهمين و الأرباح التي يتم توزيعها على شكل أسهم مجانية، كما تتضمن العمل على استقرار معدلات التوزيع على المدى الزمني.

هذا وترتبط قرارات التوزيع ارتباطا قويا بالقرارات التمويلية لان الأرباح الموزعة تعتبر من أهم مصادر التمويل بالإضافة إلى ميزتها في زيادة قدرة المؤسسة على الاقتراض.<sup>41</sup>

د- الحصول على الأموال (التمويل): إذا كان للرصيد النقدي الداخلي للمؤسسة غير كاف (التمويل الذاتي) فإنه يجب على المدير المالي أن يلجأ الى مصادر من خارج المؤسسة متمثل في المصادر الخارجية للتمويل. و تأتي هذه الأموال من مصادر مختلفة كما تعرض تحت اتفاقيات و شروط متنوعة و لفترات زمنية متفاوتة و مختلفة أيضا و لكن المشكلة الأساسية التي تواجه المدير المالي في هذا المجال هي الحصول على مزيج أو توليفة من هذه الأنواع تتناسب أكثر من غيرها مع الاحتياجات المتوقعة للمؤسسة فأنواع التمويل التي تلقى قبولا أكثر من غيرها سبب انخفاض

<sup>40</sup> منتديات طلاب القدس: [WWW.STQOU.COM](http://WWW.STQOU.COM)

<sup>41</sup> مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 293.

تكلفتها و لكنها تتضمن في نفس الوقت التزامات ثابتة و يجب على المدير المالي أن يوازن التكلفة المنخفضة مع خطر عدم القدرة على الوفاء بهذه الالتزامات و الأعباء الثابتة. و نجد أن المدير المالي يقوم بنوعين من التنبؤ:

1- التنبؤ باحتياجات المؤسسة و التي يقوم بها كجزء من وظيفة كمخطط مالي.

2- التنبؤ بمستقبل مختلف المصادر التي تلجأ إليها للحصول على ما يحتاجه من أموال.

هـ- استثمار الأموال: فبعد حصول المدير المالي على الأموال التي تحتاجها المؤسسة من أجل ممارسة نشاطها يجب عليه التأكد من أن هذه الأموال ستستثمر بحكمة و تستخدم استخداما اقتصاديا داخل المؤسسة، حيث يجب عليه أن يحاول الحصول على أكبر الفوائد و المنافع الممكنة من هذه الأموال التي تستثمر في الأصول المختلفة للمؤسسة. فمن المهم جدا أن تتمكن المؤسسة مع مرور الزمن من الحصول على أموالها المستثمرة في هذه الأصول، فهي تحتاج إلى هذه الأموال من أجل دفع ما عليها من التزامات و أعباء ثابتة.<sup>42</sup>

الوظائف المالية الغير متكررة: تحدث على فترات متباعدة، إلا أنها من الوظائف المالية القديمة، لأن الاتحاد أو الاندماج أو الائتلاف معروف منذ القدم بين الشركات إذا ما تعثرت المشاريع، و التي في هذه الحالة تبحث عن طريقة للخلاص قد تجدها في:

أ- إعادة التنظيم: سواء عن طريق إعادة هيكلة المشروع نفسه أو إعادة هيكلة رأس مال المشروع.

ب- الاندماج (الائتلاف): و هي عملية اندماج المشروع مع مشروع آخر لكي يضمن استمرارته، من أشكاله: -الائتلاف العمودي و فيه نوعان: الائتلاف الخلفي و الائتلاف الأمامي.

- الائتلاف الأفقي.

- المجموعة Conglomerate و يشمل شكلين: الاندماج القانوني، الاتحاد القانوني.<sup>43</sup>

## المطلب الخامس: أدوات الإدارة المالية.

يتطلب التخصيص الأمثل للأموال و تحديد مصادرها من المدير المالي استخدام مجموعة من أدوات التخطيط و الرقابة المالية و منها:

1- النسب المالية: يستند تحليل النسب المالية على علاقة منطقية بين عمليات المشروع من ناحية و التمثيل المالي لهذه الأنشطة و منها:<sup>44</sup>

أ- نسب السيولة: التي تقيس قدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية، عندما يحين ميعاد استحقاقها، بمعنى أن الأصول التي تكون رأس المال تتحول إلى نقدية و التي بدورها تستخدم في سداد تلك الالتزامات قصيرة الأجل، و قد تكون الشركة رابحة إلا أنها لا تمتلك السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها المالية قصيرة الأجل.<sup>45</sup>

<sup>42</sup> يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 293-294.

<sup>43</sup> منتديات طلاب القدس: [WWW.STQOU.COM](http://WWW.STQOU.COM)

<sup>44</sup>، <sup>3</sup>، <sup>5</sup> مهند بدور "أساسيات الإدارة المالية" مذكّرة لنيل شهادة الماجستير، 2005، كلية الاقتصاد تخصص إدارة الأعمال، جامعة دمشق، ص 08-09.

ب- نسب الرفع المالي: التي تقيس مدى مساهمة الملاك في الهيكل المالي بالمقارنة مع التمويل الذي مصدره القروض.<sup>3</sup>

ت- نسب النشاط: التي تقيس مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوافرة لديه و الرقابة عليها، و تتضمن المقارنات بين مستوى المبيعات و الاستثمارات في الأصول المختلفة، و قدرة المنشأة على تصريف البضاعة المشتراة بغرض البيع، كذلك مقدرة إدارة المنشأة على تحصيل الديون من العملاء.<sup>4</sup>

2- قائمة الأموال: تعتبر قائمة الأموال من الأساليب الشائعة الاستخدام خاصة من قبل البنوك فعندما تقوم مثلا منشأة بطلب قروض من البنك التجاري فإنه سوف يطرح الأسئلة التالية:<sup>5</sup>

● كيف استخدمت المنشأة الأموال التي كانت بحوزتها؟

● كيف ستستخدم المنشأة الأموال الجديدة؟

● كيف ستسدد المنشأة القروض؟

هذه الأسئلة تجيب عليها قائمة الأموال.

و يتم إعداد هذه القاعدة عن طريق رصد التغيرات التي تطرأ في بنود الموازنة العامة و التي يمكن أن تصنف على أنها مصدر أو استخدام للأموال فمثلا: بيع أصل من الأصول يعتبر مصدر أموال بينما شراؤه فهو استخدام لهذه الأموال، و أيضا: زيادة الديون هي مصدر أموال أما انخفاضها فهي استخدام أموال.

3- الموازنة التقديرية: إن الميزانية التقديرية هي خطة مالية للمنشأة تتضمن التفاصيل الخاصة بكيفية إنفاق الأموال على العمالة و السلع الرأسمالية و غيرها. كما أنها تتضمن كيفية الحصول على هذه الأموال و يمكن استخدام هذه الموازنات كأداة لوضع خطط المنشأة و الرقابة على إدارتها المختلفة، و هي بذلك أداة تخطيط و رقابة في نفس الوقت و يتوقف المدى الزمني لها على طبيعة المنشأة حيث أنها قد تعد لعدة شهور أو لسنة أو لعدة سنوات في المستقبل.

و الواقع أن الغرض من الميزانية التقديرية تحسين الطريقة التي تؤدي بها المنشأة عملها فهي تمكن المنشأة من توقع التغيرات و الاستعداد لها و هي أداة اتصال فعالة بين رجال الإدارة العليا و رؤساء الوحدات التابعة لها، كما أنها تقنع المساعدين أن رؤسائهم متفهمين لعملية المنشأة.<sup>46</sup>

4- التحليل المالي: يعتبر التحليل المالي أداة فعالة من أدوات الإدارة المالية لتقييم أداء المؤسسة، حيث يقوم بتقييم أداء المؤسسة لفترة معينة باستعمال وسائل مختلفة و عليه التحليل المالي يعتبر تشخيصا شاملا و تقييما للحالة المالية لفترة زمنية ماضية معينة من نشاط المؤسسة، و الوقوف على الجوانب الإيجابية و السلبية من السياسة

<sup>45</sup>، <sup>4</sup> أمين السيد أحمد لطفى "التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة" الدار الجامعية الإبراهيمية - الإسكندرية - الطبعة 2007، ر.إ 2004/17743، ص 334، ص 361.

<sup>46</sup> مهند بدور، مرجع سابق، ص 09.

المتبعة، باستعمال أدوات و وسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها. يعتبر التحليل المالي مهمة من مهام التسيير المالي و يعتبر الركيزة التي يستند عليها المسير المالي في وضع البرامج و الخطط المالية المستقبلية.<sup>47</sup>

---

<sup>47</sup> مبارك لسلوس "التسيير المالي، تحليل نظري مدعم بأمثلة و تمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير" ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون - الجزائر - 2004/11، رقم النشر 04.07.4617، ر.إ القانوني 2004/2008، ص 15.

## خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل توضيح الأهمية الكبرى التي تكتسبها المؤسسة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، و دورها البارز في دفع عجلة النمو و السعي إلى تحقيق تطور المجتمعات و تقدمها و ذلك من خلال تجميعها للعناصر البشرية و المادية و المالية و خلق التداخل و التفاعل فيما بينها من أجل الوصول إلى الهدف المرجو، و لا يمكن تخيل استمرار المؤسسة في نشاطها إلا من خلال توفير الأموال اللازمة لذلك، أي ضرورة توفر الإدارة المالية لتسيير هذه الأموال و بالتالي تسهيل مهمة تحقيق الأهداف على المؤسسة. فدور الإدارة المالية جد مهم فيها كونها ركيزة أساسية في بنية المؤسسة تسعى لتحقيق التوازن المالي داخليا و بالتالي استقرارها و إمكانية النمو.

و من هنا فإن الإدارة المالية ضرورة في كل مؤسسة مهما كان نشاطها كما أن هذه الأخيرة لها دور كبير في مختلف جوانب الحياة العملية اقتصاديا أو اجتماعيا أو غير ذلك. و نظرا لمكانة الإدارة المالية في حياة المؤسسة لا بد علينا من الوقوف عند مختلف أدواتها بصفة عامة و عند التحليل المالي بصفة خاصة، هذا ما خصصنا له الفصل الثاني لدراسته و الأهمية التي يشغلها في المؤسسات و لكونه إحدى الموضوعات المهمة التي تتطلب البحث و الدراسة فيها.





يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية و المالية المختلفة للمؤسسة يهدف إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، و يهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، و كذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها و محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف التي تحمل سلبا أو إيجابا في المؤسسات المالية، و من تم اقتراح إجراءات على المؤسسة لترشيد استخدام إمكانياتها للخروج من الوضع الصعب أو اقتراح إجراءات تسمح بمواصلة التحسن إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

كما يعتبر التحليل المالي الأداة التي تحدد العلاقة القائمة بين المؤسسة و محيطها الداخلي و الخارجي، وهذه العلاقة لا تقتصر على الناحية المالية بل تتعدى و تشمل بعض النواحي الأخرى كالإنتاج و التسويق و حتى في الميدان الصناعي و التجاري. و نظرا للأهمية البالغة التي يتمتع بها هذا الموضوع قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول ماهية التحليل المالي إذ ذكرنا مختلف تعاريف التحليل المالي و أهميته و العوامل التي زادت من أهميته ثم أنواعه و أهدافه ومراحلها، أما في المبحث الثاني المعنون بأدوات التحليل المالي فتطرقنا فيه إلى: الميزانية المالية و التحليل المالي الوظيفي ثم تحليل الاستغلال.

## المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي.

إن التحليل المالي هو الوسيلة التي تنتهجها الإدارة المالية لكشف و اتخاذ أحسن القرارات التي تتلاءم مع وضعية المؤسسة و الغاية من ذلك هي جعلها تسير وفق الخطة الموضوعة مسبقا و الوصول إلى الأهداف و الغايات المسطرة في المستقبل. لذا عرف التحليل المالي بعدة تعاريف و المتفق عليه هو انه: يكون إحدى المهام الأساسية في الإدارة المالية، و يتمثل موضوعه في بيان و تشخيص هذه الأخيرة بهدف اخذ القرارات و التوصيات التي تهتم أساسا بالميدان المالي.

### المطلب الأول: تعريف التحليل المالي.

لقد تعددت تعاريف التحليل المالي و من بينها:

- التحليل المالي هو: عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى و ذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.<sup>48</sup>
- التحليل المالي هو: علم له قواعد و معايير و أسس تهتم بتجميع البيانات و المعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة و إجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة و إيجاد الربط المالي للمنشأة و إجراء التصنيف.<sup>49</sup>
- كما يعرف التحليل المالي بأنه: عملية دراسة معطيات المحاسبة العامة بعد مراجعتها و إخضاعها للقواعد المالية و التي تتمثل في الجداول النهائية و التركيبية: ميزانية المؤسسة و جدول حسابات نتائجها و جدول حركة الذمة المالية، بالاستعانة بالجداول الملحقه الأخرى، وهذه الدراسة حسب الحالة قد تكون لبعض الجوانب المالية فتستعمل القيم و المناصب المرتبطة بها من هذه الجداول، و في حالة الاطلاع على مختلف الجوانب المالية المؤسسة تستعمل العديد من عناصر الميزانية و الجداول الأخرى.<sup>50</sup>

<sup>48</sup> محمد مطر "التحليل المالي و الإئتماني: الأساليب و الأدوات و الإستخدامات العملية" دار وائل للطباعة و النشر - عمان الأردن - رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2000/07/2091) ص 03.

<sup>49</sup> محمد أحمد الكايد "الإدارة المالية الدولية و العالمية، التحليل المالي و الإقتصادي" دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، سنة 2009، عمان - الأردن - ر.إ (2009/04/2191) ص 160.

<sup>50</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 269-270.

- كما ينظر إلى التحليل المالي بأنه: عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية، المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي و قائمة الدخل) إلى كم اقل من المعلومات، أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار، و تشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل.<sup>51</sup>

- تعريف الدكتور م.الناشد: التحليل المالي هو عملية التشخيص للوضع المالي للمؤسسة بتاريخ معين من حيث التوازن المالي و المردودية المالية.

- تعريف JP LOBARD حيث يؤكد بان التحليل المالي هو: الدراسة النموذجية و باستعمال أدوات تقنية و معلومات محاسبية و مالية للمؤسسة من اجل إعطاء تقدير حول المخاطر الماضية و الحالية و المستقبلية الناجمة عن الوضعية المالية للمؤسسة و أدائها.<sup>52</sup>

### المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي.

تتبع أهمية التحليل المالي باعتباره احد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل، يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم و التغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمنشأة، وآثار هذا التغير بشكل واضح. و بالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية. و يمكن القول أن أهمية التحليل المالي تدرج في النقاط التالية:

- 1- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة، و يساعده في أداء مهامه بشكل فعال.
- 2- تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة.
- 3- يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، سواء كانت في منشآت تجارية أو صناعية أو خدمية أو غيرها، وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.<sup>53</sup>
- 4- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية، و يساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة و السيطرة و حماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.

<sup>51</sup> عبد الغفار حنفي "أساسيات التحليل المالي و دراسة الجدوى" 2004، الدار الجامعية الإبراهيمية، جامعة الإسكندرية، ص 75.

<sup>52</sup> يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 55-56.

<sup>53</sup> وليد ناجي الحيايالي "التحليل المالي" من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك 2007، ص 21.

5- تساعد النسب المالية و الإحصائية و المعلومات و البيانات التي تمثلها هذه النسب و الاتجاهات و التغيرات في تفهمها و الحكم عليها من قبل مدقق الحسابات و بالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فعالية التدقيق.

6- يساعد التحليل المالي في تقييم الشركات و المنشآت المختلفة تقييما شاملا يمكن من خلال الحكم عليها، و بالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية أم أنها متعثرة و سيتم تصفيتها أو تعديل نشاطها التي تمارسه، أو غير ذلك.

7- يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة، و بالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لملافاة إشهار إفلاسها و إنقاذ الملاك من خسائر محتملة.

و ختاماً يمكن القول أنه في ظل التوجه إلى الأساليب العلمية في المجالات الإدارية المختلفة، تزداد أهمية التحليل المالي، و كلما كان التوجه متقدماً نحو الأساليب العلمية الإدارية، فإنه بالتبعية سيتم التحول من الأساليب التقليدية في التحليل المالي إلى الأساليب العلمية و الرياضية الأكثر تقدماً.<sup>54</sup>

#### • العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي:<sup>55</sup>

هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي يمكن إبرازها فيما يلي:

- الثورة الصناعية: أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة رأس مال ضخمة لإنشاء المصانع و تجهيزها و تمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح و وفورات الإنتاج، و بذلك تطور حجم المؤسسات الاقتصادية من مؤسسات فردية صغيرة إلى شركات مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف من المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، و لقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة الشركات إلى مجلس إدارة مستقل، و أصبحت القوائم المالية و سيلتهم الأساسية في متابعة و ضعية المؤسسات و مدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها، و بالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم و تفسير النتائج لتحديد جوانب القوة و الضعف في المركز المالي لها و نتيجة أعمالها.

- الائتمان: دفع انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل البنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي و النقدي للمؤسسات طالبة لهذا النوع من الائتمان، و لذلك ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحليل القوائم المالية و على ضوء نتائجها تتوصل البنوك إلى قرار منح القرض أو عدم منحه، و من أجل هذا فقد أنشأت الكثير من البنوك وحدات خاصة مهمتها القيام بتحليل القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب القرض.

<sup>54</sup> وليد ناجي الحيايلى، مرجع سابق، ص 21-22.

<sup>55</sup> اليمين سعادة "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر - باتنة - السنة الجامعية 2008-2009، ص 06-07.

- أسواق الأوراق المالية: تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف اللذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف تعرضا للمخاطر، و لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون و المرتقبون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، و لإرضاء هؤلاء المستثمرين تقوم الأسواق المالية بتحليل حسابات تلك المؤسسات لتحديد مدى قوتها أو ضعفها، و على ضوء تلك النتائج يتحرك الطلب و العرض للأوراق المالية في السوق.

- تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية: إن نجاح شركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المسيرين. لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات، أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافا منها بأحقية اطلاع الأطراف الخارجية(المساهمين و غيرهم) عليها.

### المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي.

إن للتحليل المالي أنواع متعددة فقد قسمه المحللون و المليون إلى:<sup>56</sup>

1- من حيث الجهة القائمة بالتحليل:

أ- التحليل المالي الداخلي: و تتكفل به المؤسسة و هو يوفر للمحلل معلومات واسعة ماضية و مستقبلية تسمح له بتعميق و توسيع عملية التحليل.

ب- التحليل المالي الخارجي: يقوم به شخص أجنبي عن المؤسسة و الذي تتوفر له معلومات بمجال معين فقط عنها، و بالتالي فإن نطاق هذا التحليل يكون عادة محصورا في جانب أو جوانب معينة في الوضعية المالية للمؤسسة.<sup>57</sup>

2- من حيث الشمولية:

أ- التحليل المالي الشامل: و يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم نشاط المؤسسة ككل خلال فترة زمنية معينة.

ب- التحليل المالي الجزئي: و يقصد به تقييم جزء معين من نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة مثل تحليل رأس المال أو تحليل مصادر التمويل أو تحليل المخزون السلعي.

3- من حيث الفترة التي يغطيها التحليل:

أ- التحليل المالي قصير الأجل: و هو التحليل الذي يكون خلال فترة زمنية قصيرة الأجل، و يستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة و إنجازاتها في الأجل القصير، و يعتبر أيضا أداة التحليل قصير الأجل. كما يركز هذا النوع على تحليل التداول و السيولة النقدية، و رأس المال و مكوناته و التدفقات النقدية و الربحية في الأجل القصير.

<sup>56</sup> يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 58.

<sup>57</sup> يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 58.

ب- التحليل المالي طويل الأجل: إن هذا التحليل يختلف عن التحليل الأول في الفترة الزمنية التي يغطيها، و التي تتصف بطولها و من ثم فإن هذا التحليل يستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة و إنجازاتها في الأجل الطويل لهذا فهو يركز على تحليل هيكل رأس المال، و الربحية في الأجل الطويل. إضافة إلى قدرة المؤسسة على دفع فوائد و أقساط الديون عند استحقاقها.<sup>58</sup>

4- من حيث طبيعة البيانات و المعلومات: يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طبيعة المعلومات المستخدمة في التحليل من زوايا مختلفة من أهمها:

أ- مصدر الحصول على البيانات و المعلومات: حيث أن هناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل المنشأة، بمعنى أنها موجودة في تقارير أعدتها المنشأة لأغراض مختلفة، قد يكون التحليل المالي أحدها، و قد تكون أعدت بالخارج باعتبارها معايير قطاعية أو ما شابه ذلك.<sup>59</sup>

ب- مدى تدقيق بيانات من عدمه: يمكن تبويب البيانات حسب خضوعها لإجراءات تدقيق الحسابات سواء كانت بواسطة المدقق الداخلي أو المدقق الخارجي إلى ما يلي:

1- بيانات تم تدقيقها.

2- بيانات لم يتم تدقيقها.

و تعتبر الفئة الأولى أكثر دقة من الثانية و بالتالي تكون نتائج التحليل التي تعتمد عليها أكثر دقة كذلك بعكس الثانية.

ت- مدى نشر البيانات من عدمه: يلاحظ أن البيانات بناء على هذا الأساس تبويب إلى:

1- بيانات منشورة.

2- بيانات غير منشورة.

و يلاحظ الفرق بينهما، حيث أن البيانات المنشورة عادة ما تكون ملخصة و عامة بينما تكون البيانات غير منشورة أكثر تفصيلا.

5- من حيث الهدف: يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف من التحليل منها:

أ- تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

ب- تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.

ت- تحليل لتقويم ربحية المنشأة.

ث- تحليل التدفقات النقدية.

<sup>58</sup> بن عامر خديجة "التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية" مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، السنة 2011-2012، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - ملحقه مغنية، ص 06-05.

<sup>59</sup> وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 31.

- ج- تحليل لتقييم كفاءة الإدارة أو إحدى الإدارات.  
ح- أنواع أخرى حسب الأهداف الأخرى المراد تحقيقها.<sup>60</sup>

#### المطلب الرابع: أهداف التحليل المالي.

- توصف نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات، و الحكم على مدى كفاءة الإدارة و قدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد. و عليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الآتي:
- أ- تقييم الوضع المالي و النقدي للشركة.
  - ب- تقييم نتائج قرارات الاستثمار و التمويل.
  - ت- تحديد انحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط و تشخيص أسبابها.
  - ث- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات و الخطط المستقبلية.
  - ج- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة و التي يمكن استثمارها.
  - ح- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة.
  - خ- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية و النوعية لمتخذي القرار.
  - د- تقييم ملاءمة الشركة في الأجل القصير و الطويل.<sup>61</sup>

<sup>60</sup> وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 31.

<sup>61</sup> عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي "التحليل و التخطيط المالي إتجاهات معاصرة" الطبعة 2008، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان -الأردن-، ص



## المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي.

يعتمد المحلل المالي و غيرهم من المستفيدين من التحليل المالي على أدوات هذا الأخير توضح نوعية التأثير عند الحكم على الوضع الحقيقي للمؤسسة و الحصول على معلومات هي الأخرى تكشف مدى سلامة و صحة المركز المالي و النقدي للمؤسسة و عليه سيتم التطرق إلى أبرز أدوات التحليل المالي بداية بالميزانية المالية ثم التحليل المالي الوظيفي إلى غاية تحليل الاستغلال.

### المطلب الأول: الميزانية المالية.

تعريف 1: الميزانية هي عبارة عن جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول و في جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة حيث يحافظ على تساوي الطرفين.<sup>62</sup>

تعريف 2: يمكن تعريف الميزانية كجرد تقوم به المؤسسة على الأقل مرة كل سنة في نهاية الدورة المحاسبية لمجموعة ما تملكه من أصول و ما عليها من ديون.<sup>63</sup>

و من هنا نستنتج أن الميزانية هي وثيقة ختامية تبين صافي الأصول و الخصوم في نهاية كل دورة مالية بحيث يكون مجموع الأصول يساوي مجموع الخصوم و من هنا لا يمكن التحدث عن الميزانية المالية دون التطرق إلى دراسة الميزانية المحاسبية لأنها تشكل الدعامة الأساسية لها.

### I. عناصر الميزانية المحاسبية و ترتيبها و شكلها:

✓ الأصول: ترتب الأصول في الميزانية حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها في ثلاثة أصناف رئيسية هي كما يلي:<sup>64</sup>

● الصنف الثاني (الاستثمارات): و هي مجموع ما تملكه المؤسسة من القيم الدائمة التي اشتريتها أو أنتجتها كالمباني، الآلات، و المعدات و التي لا يمكن أن تتحول إلى نقود إلا بعد عدة سنوات و نجد فيها: القيم المعنوية، القيم الثابتة.

● الصنف الثالث (المخزونات): هي كل قيم الاستغلال أي كل ما تملكه المؤسسة من مواد اشتريتها أو أنتجتها لغرض بيعها أو تحويلها خلال دورة استغلالية واحدة، و من هنا نجد المخزونات من المواد و اللوازم تستغرق دورة استغلالية على الأكثر حتى تصبح منتوجات قابلة للبيع لتصل بذلك إلى الحالة النقدية.

<sup>62</sup> خليل وفاء "التحليل المالي و أهميته في منح القروض البنكية" تقرير بحث لنيل شهادة ليسانس LMD، دفعة 2012-2013، كلية العلوم الاقتصادية قسم العلوم التجارية تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد - ملحقه مغنية-، ص 50.

<sup>63</sup> ناصر دادي عدون "تقنيات مراقبة التسيير" الجزء الأول، دار المحمدية العامة - الجزائر - 1988، ص 17.

<sup>64</sup> بن عامر خديجة، مرجع سابق، ص 20.

كما أن المنتوجات نصف المصنعة و التي اجتازت مرحلة معينة من مراحل التصنيع لم يبق سوى اتمامها لتصبح جاهزة للبيع و التسويق أما المنتوجات تامة الصنع فهي في انتظار البيع و من تم فهي أقرب إلى السيولة من العناصر السابقة.

● الصنف الرابع (الحقوق): و هي جميع ما تتحصل عليه المؤسسة عن طريق تعاملها مع الغير أي كل ما للمؤسسة عند الغير، أما القيم القابلة للتحقيق أي ما بحوزتها على شكل أموال موجودة فعلا أو منتظر تحصيلها، حيث نجد الزبائن و أوراق القبض تعبر عن قيم تنتظر الدفع من قبل المتعاملين مع المؤسسة أو القيم الجاهزة، حيث نجد أن البنك و الصندوق يعبران عن سيولة جاهزة لدى المؤسسة و من ثم تستطيع هذه الأخيرة التصرف فيها مباشرة.

✓ الخصوم: ترتب الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة، أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه العناصر تحت تصرف المؤسسة و هي تشمل بذلك الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة عند تأسيسها أو الناتجة عن نشاطها الاستغلالي سواء كانت ملكا لها أو تحصلت عليها من الخارج، و يمكن توضيح هذه العناصر فيما يلي:

● الصنف الأول (الأموال الخاصة): هي كل الأموال التي جاء بها أصحاب المؤسسة من مساهمين و شركاء أو تلك الأموال التي نشأت من نشاط المؤسسة أي الأرباح التي قررت الجمعية العامة للمساهمين حجزها في الاحتياطات و عدم توزيعها على الشركاء، و التي وضعت تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة و توجه هذه الأموال بصفة خاصة لتمويل الاستثمارات لكن يجب الإشارة إلى أن الاستحقاقية تنعدم في رأس مال المؤسسة و مجموع احتياطاتها حيث تكون هذه الأخيرة في شكل شروط معينة.

● الصنف الخامس (الديون): و هي تلك الديون المتعلقة بنشاط المؤسسة ابتداء من الديون على مختلف الاستثمارات و على مختلف المخزونات بالإضافة إلى موردين و أوراق الدفع، و الديون بمعناها المحاسبي هي كل ما على المؤسسة اتجاه الغير.<sup>65</sup>

تكون مدة استحقاق الديون بالتدرج من طويلة إلى متوسطة ثم قصيرة الأجل و تسدد وفق الشروط المتفق عليها من ناحية الحجم و المدة و مبلغ الفائدة، كما تستعمل هذه الديون سواء لتمويل نشاط الاستثمار أو الاستغلال.<sup>66</sup>

الجدول رقم (2-1): الشكل القانوني للميزانية المحاسبية.

الرقم	الأصول	القيم الإجمالية	إهلاكات و مؤونات	القيمة الصافية	الرقم	الخصوم	المبالغ
2	الاستثمارات	xxxx	xxxx	xxxx	1	الأموال الخاصة	xxxx

<sup>65</sup> بن عامر خديجة، مرجع سابق، ص 20-21.

<sup>66</sup> بن عامر خديجة، مرجع سابق، ص 20.

	مجموع الأموال الخاصة					مجموع الاستثمارات	
xxxx	الديون	5	xxxx	xxxx	xxxx	المخزونات	3
						مجموع المخزونات	
	مجموع الديون		xxxx	xxxx	xxxx	الحقوق	4
	النتيجة	88				مجموع الحقوق	
	مجموع الخصوم					مجموع الأصول	

المصدر: سعدان شبايكي "تقنية المحاسبة" حسب المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 10.

## II. الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية: 67

توضع الميزانية لتأدية مجموعة من الأهداف منها المحاسبية كتحديد النتيجة التي تفرض الضريبة على أساسها، القانونية كتحديد الذمة المالية للمؤسسة من حقوق و ديون اقتصادية و التي تتمثل في تحديد الاعتبارات التي تستعمل من أجل الحصول على الإيرادات.

و لكن هذه الميزانية المحاسبية قد لا تستجيب إلى أهداف مالية بحثة لغرض التسيير المالي خاصة في البلدان التي هي في طور التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق فالأصول المحاسبية في هذه المؤسسات مسجلة بقيم غير القيم الحقيقية لها، و معظم الأصول الإنتاجية اشترت بأسعار رسمية غير الأسعار التجارية، أو كانت في شكل إعانات و مساعدات حكومية و لذلك وجب استخلاص ميزانية مالية بقيم حقيقية تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية حتى يتسنى لها أن تقيم تحليلا ماليا على الأساس السليم، لذلك وجب تصحيح القيم المسجلة في الميزانية المحاسبية من جهة، أو بسبب النقائص الموجودة في الأنظمة المحاسبية كالترتيب الدقيق للحسابات في الميزانية حسب درجتي السيولة و الاستحقاق مثل ما هو الحال في المخطط الوطني للمحاسبة، و بالتالي يجب أن تكون الميزانية المالية و تكون أكثر تحديدا إلى المبدأين الرئيسيين في ترتيب عناصر الميزانية و هما: درجة سيولة الأصول و درجة استحقاقية الخصوم من جهة أخرى، هذا التحويل يتم عن طريق إجراء تعديلات على الميزانية المحاسبية في كل من جانبي الأصول و الخصوم.

1- تعديل عناصر الأصول: ترتب عناصر الأصول بإتباع مبدأين هما: "مبدأ السيولة"، "مبدأ السنوية"، كمقياسين أساسيين لتحديد العناصر التي تبقى بالمؤسسة أكثر من سنة، و العناصر التي تتحول خلال السنة أو دورة الاستغلال إلى سيولة، و حسب هذا التقسيم فإن الأصول تنقسم إلى قسمين هما:

أ- الأصول الثابتة: يكون ترتيب عناصرها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة، حيث أن الاستثمارات في الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها على أن تجرى لها عملية تصحيح لقيمتها الحقيقية، المعنوية و المادية، نطلق تسمية القيم الثابتة الأخرى أو القيم المالية الثابتة عن القيم الأخرى من الأصول التي أضيفت على الأصول الثابتة لكونها تتجاوز فترة بقائها داخل المؤسسة أكثر من سنة، لتمييزها عن القيم الثابتة التي كانت تمثل الاستثمارات في الميزانية المحاسبية، و نذكر أهم هذه القيم الثابتة الجديدة:

● مخزون الأمان أو الطوارئ: يمكن تعريفه على أنه المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون التوقف، حيث أن مدة بقائه تحت حيازة المؤسسة تفوق السنة، و هو احتياط لتأخر التمويل بالمخزونات بسبب الظروف الخارجية.

67 مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 21-22.

● حقوق على الاستثمارات: إن درجة سيولة بعض العناصر المكونة لهذا الحساب مثل سندات المساهمة و سندات التجهيز شبيهة بسيولة الاستثمارات مما يجعل المحلل المالي يحولها إلى أصول ثابتة لأنها في الواقع عبارة عن استثمارات مالية لدى مؤسسات أخرى لأكثر من سنة.

● كفالات مدفوعة: تعتبر من القيم التي تدفعها المؤسسة للغير و التي تزيد عن سنة.

ب- الأصول المتداولة: تستعملها المؤسسة في دورة واحدة و نجد:

● قيم الاستغلال أو المخزونات: نظرا للمدة التي تستغرقها للوصول للسيولة فإن المخزونات تأتي في المركز الأول للأصول المتداولة.

● قيم غير جاهزة أو القيم القابلة للتحقيق: و تشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير من زبائن، سندات التوظيف و سندات المساهمة التي لا تتجاوز مدة استثماراتها السنة.

● قيم جاهزة أو سائلة: هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة و تشمل الصندوق، الحساب الجاري البريدي و البنكي.

2- تعديل عناصر الخصوم: ترتب عناصر الخصوم على أساس مبدأ الاستحقاقية و مبدأ السنوية و نميز مجموعتين:

أ- الأموال الدائمة: هي الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة و تشمل:

● الأموال الخاصة: تشمل مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة بالمؤسسة و تتمثل في رأس المال الخاص أو أموال المساهمين و الاحتياطات و نتائج رهن التخصيص و المؤونات غير المدفوعة بعد طرح نسبة الضريبة منها.

● الديون طويلة و متوسطة الأجل: و تشمل الديون التي تزيد مدة الاحتفاظ بها أو الاعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن سنة واحدة.

ب- الديون قصيرة الأجل: و هي الجزء من الديون التي تستفيد منها المؤسسة لتمويل دورة استغلالها لمدة لا تفوق السنة الواحدة.<sup>68</sup>

3- الملاحظات: هذه الملاحظات عن توضيح أدق لعملية ترتيب عناصر الميزانية المالية:<sup>69</sup>

● المصاريف الإعدادية أو التمهيدية: تستثنى في وضع الميزانية المالية لكونها مصاريف دفعت في فترة سابقة عند التأسيس للمؤسسة و لم يصبح لها وجود حاليا ضمن موجودات المؤسسة و أن تسجيلها المحاسبي لم يكن إلا لغرض إطفائها.

● مؤونات الأعباء و الخسائر: نجد هنا ثلاث حالات:

<sup>68</sup> مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 22-23.

<sup>69</sup> مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 23-24.

- الحالة الأولى: عند التأكد من وقوع الخسائر أو تنفيذ الأعباء مستقبلا، فتعتبر ديون قصيرة الأجل إذا كانت ستصرف بعد أقل من سنة، أو ديون طويلة الأجل إذا كانت ستصرف بعد أكثر من سنة.
  - الحالة الثانية: عند التأكد من عدم صرفها أو تنفيذها، و بالتالي أن تخصيصها كمؤونة لا يمرر لها، فستعامل معاملة النتيجة الإجمالية غير المصفاة من الضريبة و لذلك ستصفي من الضريبة فتضاف الضريبة إلى ديون الاستغلال، و الباقي يعامل معاملة النتيجة الصافية التي لم يتخذ قرار إداري في تخصيصها فتدمج ضمن حساب نتائج رهن التخصيص.
  - الحالة الثالثة: الجزء المتبقي من المؤونة لا يزول مبرر تخصيصه قائما، أي الشك في وقوع الخسائر أو الأعباء باقي، فتبقى ضمن حساب مؤونات الخسائر و الأعباء.
  - ديون الاستثمارات: غالبا ما تدفع على عدة أقساط سنوية و هذا يعود لمدة حياة الاستثمار أي كل سنة تطرح منه الدفعة التي تسدد في تلك السنة و التي تمثل ديون قصيرة الأجل، أما الباقي فهو ضمن الديون طويلة و متوسطة الأجل.
  - نتيجة السنة: تعالج النتيجة بقرار إداري، فإذا كانت خسارة فهي بشكل غير مباشر تنقص من قيمة أسهم المساهمين في السوق المالية، أما في التسجيل فإننا نطرحها من نتائج رهن التخصيص ضمن الأموال الخاصة، أما إذا كانت ربحا فإنها توزع حسب قرار التوزيع، إلى إحتياطات أو توزيعات على المساهمين في حساب الشركاء ضمن الديون قصيرة الأجل، و إذا لم يتخذ قرار في تخصيصها فإنها تدمج ضمن نتائج رهن التخصيص ضمن الأموال الخاصة.
- و يتمثل شكل الميزانية المالية المفصلة و المختصرة في الجدولين التاليين:

الجدول (2-2): الميزانية المالية المفصلة.

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<p>الأموال الدائمة</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>○ الأموال الخاصة:</li> <li>● رأس مال الشركة.</li> <li>● الاحتياطات.</li> <li>○ ديون طويلة الأجل:</li> <li>● ديون استثمار.</li> <li>● قروض.</li> <li>● مؤونة طويلة الأجل.</li> </ul>		<p>الأصول الثابتة</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>○ القيم الثابتة:</li> <li>● الاستثمارات.</li> <li>● القيم المعنوية.</li> <li>● أراضي.</li> <li>● تجهيزات الانتاج.</li> <li>○ القيم الثابتة الأخرى:</li> <li>● مخزون العمل.</li> <li>● سندات المساهمة.</li> <li>● زبائن لأكثر من سنة.</li> <li>● كفالات مدفوعة.</li> </ul>
	مجموعة الأموال الدائمة		مجموعة الأصول الثابتة
	<p>ديون قصيرة الأجل</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● موردون.</li> <li>● ديون استثمار أقل من سنة.</li> <li>● نتيجة موزعة.</li> <li>● تسبيقات الاستغلال.</li> </ul>		<p>الأصول المتداولة.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>○ قيم استغلال:</li> <li>● بضاعة.</li> <li>● مواد و لوازم.</li> <li>● منتجات تامة الصنع.</li> <li>○ قيم قابلة للتحقيق:</li> <li>● زبائن.</li> <li>● أوراق القبض تسبيقات.</li> <li>○ قيم جاهزة:</li> <li>● البنك.</li> <li>● الصندوق</li> </ul>

المصدر: بوعلام بوشاشي، "المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال"، دار الهومة، الجزائر، 1998، ص 96.

الجدول (2-3): الميزانية المالية المختصرة.

النسب %	المبالغ	الخصوم	النسب %	المبالغ	الأصول
%		● أموال دائمة.	%		● أصول ثابتة.

		○ أموال خاصة. ○ ديون طويلة الأجل.	%		● أصول متداولة. ○ قيم الاستغلال. ○ قيم غير جاهزة. ○ قيم جاهزة.
	%	● ديون قصيرة الأجل.			
	%100	مجموع الخصوم	%100	xxx	مجموع الأصول

المصدر: اسماعيل عرباجي، "إقتصاديات المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1998، ص 245.

### III. تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية:

أ- تعريف النسب المالية:

1- "النسب المالية: هي علاقة بين رقمين و ناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة، و تسمى بالنسب المرجعية و على ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف، أي أن النسب أو المعدلات تقيس العلاقة الكمية بين قيمتين، و بذلك يمكن الحكم على الموقف موضع البحث و هذا ما توفره النسب المالية".<sup>70</sup>

2- "يستند تحليل النسب المالية على علاقات منطقية بين عمليات المشروع من ناحية و التمثيل المالي أو المحاسبي لهذه الأنشطة".<sup>71</sup>

3- "يستخدم المديرون النسب المالية لمراقبة العمليات، للتأكد من أن مؤسساتهم تستخدم المتاح من الموارد بكفاءة، و لتجنب عدم القدرة على السيولة، و الفكرة هي للتأكد من أن المكانة المالية و التشغيلية للمؤسسة تتحسن مع الوقت و أن النسب المالية عامة تكون أحسن أو أسوء من نسب المؤسسات الأخرى. و عندما تهبط تلك النسب دون مستويات معينة فهي مسؤولية المدير المالي في إعادة السيطرة قبل ظهور مشاكل خطيرة".<sup>72</sup>

ب- أهمية النسب المالية: تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي التي تعتمد عليها جل الأطراف المهتمة بالتحليل المالي و يمكن إرجاع أهميتها إلى:<sup>73</sup>

- التحليل المالي بواسطة النسب يسمح للمحلل المالي بمتابعة تطور التسيير داخل المؤسسة.
- تعتبر النسب أداة قياس الفعالية التي تحصل عليها المؤسسة باستعمالها لمختلف موجوداتها.

<sup>70</sup> عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص "مدخل معاصر في الإدارة المالية" الدار الجامعية - الإسكندرية - الطبعة 2002، ص 247-250.

<sup>71</sup> محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان "الإدارة المالية و التمويل" الطبعة 1999 الدار الجامعية الإبراهيمية - الإسكندرية -، ص 64.

<sup>72</sup> جلال إبراهيم "التحليل المالي في الأعمال التجارية" دار الكتاب الحديث، الطبعة 2009، ر.إ 7885/2008، ص 155.

<sup>73</sup> سعدودي محمود "التحليل المالي" مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الدفعة 2004، المدرسة العليا للتجارة - الجزائر -، ص 42.



- تمكن من مقارنة أوضاع المؤسسة في فترات زمنية مختلفة و كذا مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات المنافسة لها أو التي تمارس نشاطها لنفس قطاع النشاط و الحجم.
- من خلالها يتمكن المسير المالي من متابعة مدى تطور و ارتقاء المؤسسة و اتجاهات هذا التطور و بالتالي اتخاذ القرارات و رسم السياسات التي تعطي صورة للمهتمين أكثر بالوضعية المالية للمؤسسة (المساهمين، البنوك، الزبائن، الموردین...).

من خلال النقاط السابقة يتبين لنا أن التحليل بواسطة "النسب" يسمح بإعطاء تفسير للنتائج و السياسات و الاستراتيجيات المتبعة بصفة موضوعية و في إطار الشروط المفروضة على المؤسسات و تكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية للعديد من السنوات أو مقارنة خارجية بين العديد من المؤسسات من نفس الحجم و القطاع.

خلاصة القول أن أهم منفعة للنسب هي: "أنها تساعد في تقييم المؤسسة و الحكم على تسيير إدارتها".

ت- أنواع النسب المالية:

1- نسب السيولة:<sup>74</sup>

تقيس نسبة السيولة الملاءمة المالية للشركة في المدى القصير، أي مقدرة الشركة على تسديد الالتزامات المالية الثابتة، و بالتالي تظهر إلى أي مدى تكون المطلوبات المتداولة مغطاة بموجودات يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية تعادل تقريبا فترة استحقاق المطلوبات المتداولة.

قيمة نسب السيولة يجب أن تكون في حدود وسطي للقطاع التي تنتمي إليه الشركة، و يجب أن لا تكون السيولة لدى الشركة كبيرة حيث أنه يفوت على الشركة العائد المحتمل من توظيف السيولة الفائضة في استثمارات ذات دخل مرتفع.

و من أهم هذه النسب نذكر ما يلي:<sup>75</sup>

1-1-نسب السيولة العامة:

- تبين هذه النسبة كيفية التحول التدريجي للأصول المتداولة إلى سيولة بهدف مراجعة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، أي أنها تبين مدى تغطية الديون قصيرة الأجل عن طريق الأصول المتداولة. و يمكن حسابها عن طريق العلاقات التالية:

و نسبتها النموذجية أكبر من 1.

$$\text{نسب السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

- و من خلال هذه النسبة نلاحظ ما يلي:

<sup>74</sup> ندوة تطبيقات التحليل المالي و حقوق و واجبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، الفرج للاستثمارات أبو ظبي -دي- سبتمبر 2006، ص 55.

<sup>75</sup> ندوة تطبيقات التحليل المالي و حقوق و واجبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، ص 55.

- إذا كانت هذه النسب أكبر من الواحد معناه أن: رأس مال العامل موجب و عليه نجد أن المؤسسة في وضعية حسنة و لها مقدرة على الدفع.
  - إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد معناه أن: رأس المال معدوم أي الأصول المتداولة تساوي الخصوم المتداولة.
  - إذا كانت هذه النسبة أصغر من الواحد معناه أن رأس المال سالب و هي حالة سيئة بالنسبة للمؤسسة و ما عليها سوى أن تزيد من أصولها المتداولة أو التخفيض من ديونها القصيرة الأجل.
- 1-2-نسب الاستقلالية المالية: و تبين أهمية رؤوس الأموال المتداولة بالنسبة لمجموعة الأصول، و تبين مدى سيولة أصول المؤسسة، حيث ارتفاع هذه النسبة يمكن أن يبين وجود استثمار مهتمك، و بالتالي تؤثر على مردودية المؤسسة سلبا و العكس صحيح، و العلاقة الموضحة لها هي كالتالي:

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{نسب الإستقلالية}$$

و نسبتها النموذجية أكبر من 1.

- 1-3-نسب السيولة المحددة(المختصرة): هذه النسبة تبين مدى إمكانية تغطية الديون قصيرة الأجل بالأصول المتداولة، و لكن نستبعد قيمة المخزونات التي لها قيمة و سيولة غير أكيدة من القيم القابلة للتحقيق و القيم الجاهزة، و يمكن حسابها كما يلي:

$$\frac{\text{قيم غير جاهزة} + \text{قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} = \text{نسب السيولة المحددة}$$

و تكون هذه النسبة في الحالات العادية بين 0.3 و 0.5.

- 1-4-نسبة السيولة الحالية(الفورية):تستخدم هذه النسبة للتأكد من قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة لديها، و هذا ما يسمح باعطاء نظرة صحيحة على السيولة المتوفرة و الموضوعية تحت تصرف المؤسسة في أي وقت، و هذا يؤدي بدوره إلى تفادي تجمد الأموال، و يمكن الحصول على هذه النسبة عن طريق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} = \text{نسب السيولة الحالية}$$

و نسبتها النموذجية محصورة بين 0.2 و 0.3

- و من الطبيعي أن تقل هذه النسبة عن الواحد و ذلك لكي لا تترك الأموال السائلة دون استعمالها في أصول أخرى تحقق من ورائها المؤسسة مردود معين.

2- نسب النشاط:<sup>76</sup>

<sup>76</sup> أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 361.

تهتم نسب النشاط بقياس فعالية الشركة في استخدام مواردها المالية المتاحة لها و الرقابة عليها، و تتضمن المقارنات بين مستوى كل من المبيعات و الاستثمارات في الأصول المختلفة، و قدرة المنشأة على تصريف البضاعة المشتراة بغرض البيع، كذلك مقدرة إدارة المنشأة على تحصيل الديون من العملاء.

و تفرض تلك النسب وجوب توازن مناسب بين مبيعات الشركة و أصولها كالمخزون و الحقوق و الأصول الثابتة.

- و تتمثل أهم النسب المتعلقة بالنشاط في كل من: مدة دوران المخزون السلعي، مدة دوران الحقوق، مدة دوران الموردين:<sup>77</sup>

2-1- مدة دوران المخزون السلعي: تفيد هذه النسبة المؤسسة في التعرف على مدى تصريف المخزونات من المؤسسة أي أنها تعبر عن المدة التي يدور فيها المخزون خلال دورة الاستغلال. و يمكن حسابها كما يلي:

$$\text{مدة دوران المخزون} = \frac{\text{متوسط المخزون}}{\text{تكلفة المنتجات المباعة}} \times 360$$

حيث يمثل:

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}}{2}$$

كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن أن تكون مدة الدوران لجميع أنواع المخزونات سواء كانت مواد أولية أو بضاعة أو منتجات تامة الصنع.

2-2- مدة دوران الحقوق (متوسط فترة التحصيل): و هي تقيس كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها و من مصلحة المؤسسة أن تكون هذه المدة أقصر ما يمكن حتى تستطيع أن تصل الحقوق إلى السيولة بأسرع وقت ممكن، لهذا فان كانت فترة التحصيل كبيرة نقول أن سياسات التحصيل في المؤسسة غير فعالة، و أن المؤسسة تواجه مشكل كبير في التحصيل من الزبائن، و هذا ما يزيد من احتمالات حصول الديون المعدومة، و يمكن حساب مدة دوران الحقوق كما يلي:

$$\text{مدة دوران الحقوق} = \frac{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}{\text{المبيعات}} \times 360$$

2-3- مدة دوران الموردين (متوسط فترة التسديد): تعكس هذه النسبة فترة سداد المؤسسة لديونها، لهذا فمن المستحسن أن تكون هذه الفترة كبيرة عن فترة التحصيل لضمان وجود سيولة تسمح للمؤسسة من سداد ديونها في

<sup>77</sup> فيصل غرابة "دراسة الهيكلية المالية للمؤسسة" مذكرة لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، المدية، الدفعة 2005، ص 54.

الوقت المناسب و لكن يجب أن لا تضرر سمعة المؤسسة الائتمانية من جراء إطالة فترة التسديد أكثر من اللازم ، ويمكن حساب مدة دوران الموردين كما يلي :

$$\text{مدة دوران الموردين} = \frac{\text{الموردين + أوراق الدفع}}{\text{المشتريات}} \times 360$$

- ما يمكن ملاحظته فيما سبق أن نسب النشاط يعبر عنها خلال دورة استغلالية واحدة، و تعتبر مؤشر ذو أهمية كبيرة في رسم سياسة التخزين، سياسة التحصيل و كذا سياسة التسديد.<sup>78</sup>

<sup>78</sup> فيصل غرابة، مرجع سابق، ص 54.

تقيس هذه النسب مدى فعالية الموارد المتاحة و المستثمرة داخل المؤسسة أي العوائد الناتجة عن الاستخدامات، و منها:

3-1- نسب المردودية الإجمالية: و هذه النسب تضم النسب التالية:

$$\text{نسب المردودية الإجمالية لرأس المال الدائم} = \frac{\text{مجموع الأموال الدائمة}}{\text{ر.ع.ص}} \times 100$$

$$\text{نسب المردودية الإجمالية للأموال الخاصة} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{ر.ع.ص}} \times 100$$

$$\text{نسب المردودية الإجمالية للأصول الثابتة} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{ر.ع.ص}} \times 100$$

3-2- نسب المردودية المختصرة لرأس المال الخاص: و هي المردودية الحقيقية التي تحقق المؤسسة باستعمالها لرأس المال بافتراض أن الضريبة موجودة، و تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسب المردودية المختصرة لرأس المال الخاص} = \frac{\text{رأس المال الخاص}}{\text{النتيجة الإجمالية}} \times 360$$

3-3- نسب المردودية المختصرة للأموال الدائمة: و تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسب المردودية المختصرة للأموال الدائمة} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{النتيجة الإجمالية + فوائد على رؤوس الأموال}} \times 100$$

3-4- نسب المردودية الصافية: و هي النتيجة الصافية التي تحصل عليها المؤسسة من أموالها الخاصة، و تعطى كما يلي:

$$\text{نسب المردودية الصافية} = \frac{\text{رأس المال الخاص}}{\text{النتيجة الصافية}} \times 100$$

3-5- نسب مردودية الأموال الخارجية: و تحدد هذه النسبة قبل الحصول على النتيجة و هي نسبة الفائدة على ديون طويلة و متوسطة الأجل، و تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة مردودية الأموال الخارجية} = \frac{\text{ديون طويلة الأجل}}{\text{فوائد رؤوس الأموال}} \times 100$$

3-6- نسب المردودية التجارية: و تقيس التجارة التسويقية للمؤسسة، و تعطى وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسب المردودية التجارية} = \frac{\text{الهامش الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال}} \times 100$$

4- نسب الهيكلية:<sup>80</sup>

تسمح لنا هذه النسب بإعطاء صورة عن الهيكل المالي للمؤسسة في تاريخ معين، و ذلك بمقارنة كل عنصر من عناصر الأصول و الخصوم مع مجموع الميزانية، و من هنا يمكن تقسيم هذه النسبة إلى نوعين رئيسيين:

4-1- نسبة هيكلية الأصول: تسمح هذه النسبة بقياس ثقل و أهمية كل نوع من أنواع الأصول و ذلك من خلال مقارنته مع مجموع الأصول، و يمكن إيضاحه كما يلي:

قيم الاستغلال	الأصول الثابتة
مجموع الأصول	مجموع الأصول
القيم الجاهزة	قيم غير جاهزة
مجموع الأصول	مجموع الأصول

4-2- نسبة هيكلية الخصوم: هذه النسبة تبين كيفية توزيع الأموال بين الأموال الداخلية و الخارجية، و ذلك من خلال النسب التي تقيس درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة، و بنفس المبدأ السابق نجد أن هذه النسبة تمثل نسبة كل مصدر من الأموال أو بمعنى أدق نسبة في كل مصدر من مصادر الخصوم إلى إجمالي الخصوم و هي تظهر كما يلي:

الديون طويلة الأجل	الأموال الخاصة
مجموع الخصوم	مجموع الخصوم
الديون قصيرة الأجل	
مجموع الخصوم	

- حيث تمثل النسبة الأولى: نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الخصوم، حيث أنه كلما ارتفعت هذه النسبة نجد أن المؤسسة تتمتع بنوع من الاستقلالية المالية، أما النسبتين الثانية و الثالثة فتوضحان: نسبة الديون إلى إجمالي الخصوم و عادة ما تكون قيمة الديون طويلة الأجل كبيرة نظرا لتخصيصها لتمويل الاستثمارات، أما الديون قصيرة الأجل عادة ما تخصص لتمويل أو تغطية المصاريف الناتجة عن دورة الاستغلال.

5- نسب التمويل:<sup>81</sup>

تمكنا هذه النسب من دراسة و تحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة و الأصول الثابتة بصفة خاصة، و منها:

<sup>80</sup> بن عامر خديجة، مرجع سابق، ص 31-32.

<sup>81</sup> مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 45.

5-1- نسب التمويل الدائم: تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، أو ما يسمى بهامش الأمن، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100%، فإن رأس مال العامل يكون سالبا فهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل و تكون المؤسسة فيه قد أخلت بشرط الملائمة بين استحقاقية الخصوم و سيولة الخصوم، وتكتب كالتالي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة الصافية}}$$

5-2- نسبة التمويل الخاص: و تعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين و ما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، و يبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس مال العامل كهامش للأمن، و تكتب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

5-3- نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة و بالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض و تسديد للديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، و لا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، و قد تكون هذه الضمانات مرهقة، و تكتب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

5-4- نسبة التمويل الخارجي: و تسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء، تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، و هي نسبة مرافقة للنسبة السابقة، و هي مقارنة موجودات المؤسسة و المتمثلة في الأصول بمجموع الديون، فكلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة و لو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات، و تصاغ نسبة التمويل الخارجي كما يلي:<sup>82</sup>

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

IV. تحليل الميزانية المالية عن طريق رؤوس الأموال:<sup>83</sup>

<sup>82</sup> مبارك لسلس، مرجع سابق، ص 46.

<sup>83</sup> اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 58.

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

## 1- رأس المال العامل:

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية (تساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة إلا بعد فترة زمنية طويلة، لذلك يستوجب تمويلها من الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسدد في فترة زمنية قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل إلى سيولة في فترة زمنية قصيرة، و هذا ما نعني به التوازن المالي.

إن كل من عناصر الأصول المتداولة و عناصر الديون القصيرة الأجل تختلف في المدة و القيمة، فيمكن أن تكون الديون القصيرة الأجل تستحق التسديد في مدة زمنية أقصر من تاريخ تحقيق عناصر الأصول المتداولة، أي أن المؤسسة قد تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل تحصيل حقوقها، و هذه الحالة تجعل المؤسسة في حالة صعبة اتجاه دائنيها، لذا فان حقوق المؤسسة في مجموعها يجب أن تكون مدة تحصيلها أقل من مدة استحقاق ديونها، و لكن المشكل الآخر يطرحه المخزون الذي قد لا تتحكم في مدته المؤسسة و بالتالي يؤثر على التوازن المالي لها، و من أجل تفادي ذلك يجب أن لدى المؤسسة رأس مال عامل موجب.

أ- مفهوم رأس مال العامل: هو عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي.

ب- أنواع رأس المال العامل و طرق حسابه: هناك 4 أنواع من رأس المال العامل و هي:<sup>84</sup>

1- رأس المال العامل الصافي: يعرف على أنه: ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة.

كما يعرف أيضا على أنه: ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، و يتم حسابه بطريقتين هما:

ط1) طريقة أعلى الميزانية: وفق هذه الطريقة فإن رأس مال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة أي:

رأس مال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

<sup>84</sup> خليل و فاء، مرجع سابق، ص 55، 56.



ط2) طريقة أسفل الميزانية: وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل أي:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل.}$$

2- رأس المال العامل الخاص: يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة و المتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، و يتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأموال الثابتة}$$

و بتعويض الأموال الخاصة ب (الخصوم - مجموع الديون) و الأصول الثابتة ب (الأصول - الأصول المتداولة) نحصل على رأس المال العامل من أسفل الميزانية.

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{أصول متداولة} - \text{مجموع الديون.}$$

و يعتبر رأس المال العامل الخاص أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.<sup>85</sup>

3- رأس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، و المتمثلة في إجمالي الديون، و هنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، و أصبح من الضروري على المؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، و أصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة، و يكتب وفق الصيغة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{إجمالي الديون.}$$

4- رأس المال العامل الإجمالي: يقصد به مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها سنة أو أقل، و التي تشمل كل قيم الاستغلال، القيم الجاهزة و القيم الغير محققة.

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول} - \text{الأصول الثابتة.}$$

أو

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة.}$$

و من العلاقة السابقة:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل.}$$

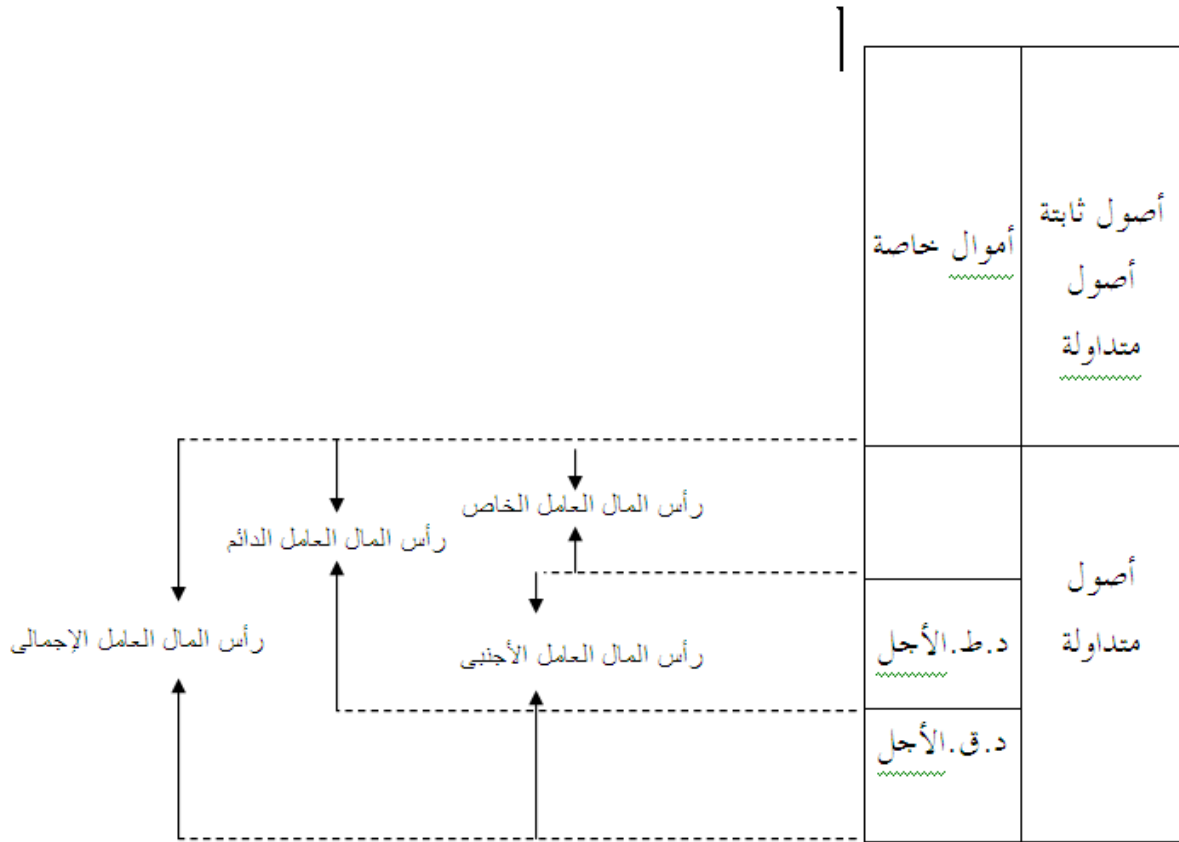
$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{الديون القصيرة الأجل.}$$

و بالتالي فإن:

<sup>85</sup> اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 58.

<sup>86</sup> رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الصافي + الديون القصيرة الأجل.

و من خلال ما سبق يمكن تمثيل مختلف أنواع رأس المال العامل في الشكل البياني التالي:  
 الشكل (1-2): أنواع رأس المال العامل.



المصدر: ناصر دادي عدون "تقنيات مراقبة التسيير" الجزء الأول، دار المحمدية العامة - الجزائر - السنة 1988، ص

ث - الحالات الممكنة لرأس المال العامل: كما هي مبينة في الجدول التالي.  
الجدول (2-4): حالات رأس المال العامل.

الشكل	التفسير	الحالات				
<table border="1"> <tr> <td>أ.ث</td> <td>أ.د</td> </tr> <tr> <td>أ.م</td> <td>د.ق.أ</td> </tr> </table>	أ.ث	أ.د	أ.م	د.ق.أ	<p>(الأموال الدائمة &lt; الأصول ث) أو (أ.م &lt; ق.أ) هذا يعني أن تمول الأصول الثابتة بالأموال الدائمة فيتحقق هامش الأمان يتمثل في رأس المال العامل كما يحدث توازن في الهيكل المالي للمؤسسة، كما تدل على قدرة المؤسسة على الوفاء.</p>	<p>ر.م.ع &lt; 0 FR &gt; 0</p>
أ.ث	أ.د					
أ.م	د.ق.أ					
<table border="1"> <tr> <td>أ.ث</td> <td>أ.د</td> </tr> <tr> <td>أ.م</td> <td>د.ق.أ</td> </tr> </table>	أ.ث	أ.د	أ.م	د.ق.أ	<p>هذا يعني أن: الأصول الثابتة = الأموال الدائمة و في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل و هذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل و تترجم هذه الوضعية الحالة الصعبة للمؤسسة.</p>	<p>ر.م.ع = 0 FR = 0</p>
أ.ث	أ.د					
أ.م	د.ق.أ					
<table border="1"> <tr> <td>أ.ث</td> <td>أ.د</td> </tr> <tr> <td>أ.م</td> <td>د.ق.أ</td> </tr> </table>	أ.ث	أ.د	أ.م	د.ق.أ	<p>هذا يعني أن: الديون القصيرة الأجل &lt; الأصول المتداولة، و الأصول الثابتة &lt; الأموال الدائمة أي أن الأصول الثابتة مولت جزء من الأموال الدائمة و جزء من القروض القصيرة الأجل. لكن هذه الوضعية لا تتيح أي هامش كضمان لمقابلة المصاعب و هو ما يدل على عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة و بالتالي خطورة الوضعية المالية.</p>	<p>ر.م.ع &gt; 0 FR &lt; 0</p>
أ.ث	أ.د					
أ.م	د.ق.أ					

المصدر: بوزار صافية، "تشخيص و تقييم المؤسسة العمومية في ظل الخصوصية، دراسة حالة مؤسسة خدمات و نشاطات الغزل بومرداس، رسالة لنيل شهادة ماجستير - جامعة الجزائر - معهد العلوم الاقتصادية، 2001، ص

## 2- احتياجات رأس المال العامل:

من أجل تقدير ملاءمة و سيولة المؤسسة على المدى القصير فان رأس المال العامل وحده غير كاف لكي نقول أن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات والموارد، حيث يوجد توازنين يجب احترامهما حتى نحقق هيكلية مالية جيدة أو ملائمة. وبالتالي يجب إجراء دراسة تكميلية والتي تتمثل في احتياجات رأس المال العامل.

أ- مفهوم احتياجات رأس المال العامل: تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية، فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا. فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة، هنا يستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها المساهمات البنكية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبق لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للاستخدام، ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

- على مستوى الميزانية:<sup>87</sup>

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون القصيرة الأجل - مساهمات بنكية).

- على مستوى دورة الاستغلال:<sup>88</sup>

احتياجات رأس المال العامل = (احتياجات التمويل - موارد التمويل) + العمليات الخارجة عن الاستغلال.

و منه:

احتياجات رأس المال العامل = رأس المال العامل + الخزينة.

<sup>87</sup> اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 64.

<sup>88</sup> ناصر دادي عدون "تقنيات مراقبة التسيير"، مرجع سابق، ص 49.

ومن خلال الشكل التالي نلاحظ كيف يتشكل هذا الاحتياج:

الشكل (2-2): احتياجات رأس المال العامل.

احتياجات الدورة				
أوراق القبض	زبائن	سندات التوظيف	منتجات تامة	مواد أولية
احتياجات رأس المال العامل				ديون مخزونات
احتياجات رأس المال العامل				ديون مخزونات
موارد الدورة				

المصدر: مبارك لسلسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، 11-2004 - الساحة المركزية بن عكنون - الجزائر، ص 34.

و من خلال المفهوم السالف ذكره يمكن القول أن احتياجات رأس المال العامل تكمن في جانبين:<sup>89</sup>

- 1- احتياجات التمويل: تترتب هذه الاحتياجات بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة التالية:
  - أ- احتياجات المخزون: تعتمد هذه الاحتياجات لجعل سرعة دوران المخزونات بأقصى سرعة لها و لكي يتوفر هذا القرار يجب أن تكون هناك مراقبة على مستوى المخزون و يمكن تحليل حركة المخزونات إلى للعناصر التالية:
    - المواد الأولية:

معدل دوران المواد الأولية = متوسط المخزون \ تكلفة المواد الأولية.

- منتجات تامة الصنع:

معدل دوران المنتجات التامة = متوسط المخزون \ تكلفة المواد الأولية.

<sup>89</sup> ناصر دادي عدون "تقنيات مراقبة التسيير"، مرجع سابق، ص 49.

معدل دوران الزبائن = (الزبائن + أوراق القبض) \ رقم الأعمال.

ج- الرسوم: يدفع الرسم على القيمة المضافة في حالة شراء المؤسسة للمواد الأولية و الذي يعتبر حقا للمؤسسة على وزارة المالية إلى غاية بيع هذه السلع أو المنتجات، أي المدة الفاصلة بين عملية الشراء و عملية البيع تولد احتياجات للمؤسسة و على هذا يجب عليها تغطيتها بتوفير جزء من الأموال مثل البيع و القبض.

ح- المتاحات الضرورية النقدية الدنيا: تقوم المؤسسة بعدة نشاطات تنتج عنها تدفقات داخلية و أخرى خارجية من الصندوق كل يوم و لذا يجب عليها أن توفر جزءا من المتاحات لمواجهة التغيرات التي تطرأ على هذه الحركة و يتم حسابها حسب النشاط الذي تقوم به كذلك حسب المعاملات.

2- احتياجات الموارد: تشمل كل الديون و الالتزامات قصيرة الأجل و تتمثل أساسا في:

أ- الموردين: تقوم المؤسسة بالشراء على الحساب أي المورد يمنح للمؤسسة أجلا للدفع و بالتالي تولد المؤسسة التزامات، عن طريقها تستطيع تغطية جزء من أصولها المتداول و على هذا يجب عليها الربط بين القروض الممنوحة من طرف المورد و التي تمنحها للزبائن و ذلك بمقارنة معدل دوران الموردين و الزبائن.

معدل دوران الموردين = المشتريات (الموردون) + أوراق الدفع \ تكلفة الشراء.

ب- الرسوم الواجبة الدفع: عندما تقوم المؤسسة بعملية بيع السلع و المنتجات إلى الزبائن فإنها تقيم هذه السلع بسعر البيع مضاف إليه TVA لكنها لا تقوم بعملية الدفع مباشرة.<sup>90</sup>

3- الخزينة (TR):<sup>91</sup>

من بين الوظائف المالية التي يقوم بها المسير المالي هي: تسيير الخزينة بشكل يضمن للمؤسسة تسديد مستحقاتها، و تحصيل حقوقها في المواعيد المحددة.

أ- مفهوم الخزينة: يمكن تعريفها بأنها مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية، و هي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه.

و يمكن تعريفها أيضا أنها: تعبر عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة أو عن الصافي بين رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل، أي القيمة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال العامل من هامش رأس المال العامل، و يمكن حسابها بطريقتين:

<sup>90</sup> ناصر دادي عدون "تقنيات مراقبة التسيير"، مرجع سابق، ص 49.

<sup>91</sup> تودرت أكلي "التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المال"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير الدفعة 2008-2009، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير فرع مالية النقود، ص 13.

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

أو:

الخزينة = القيم الجاهزة - مساهمات بنكية.

ب- حالات الخزينة:

الحالة 01: الخزينة موجبة: (رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل).

في هذه الحالة تكون المؤسسة بتجميد جزء من أموالها لتلبية احتياجات رأس المال العامل، و هي وضعية حسنة بالنسبة للمؤسسة.

الحالة 02: الخزينة سالبة: (رأس المال العامل > احتياجات رأس المال العامل).

في هذه الحالة المؤسسة تكون في عجز عن توفير السيولة مقارنة بالديون المستحقة و في هذه الحالة نجد بأن المؤسسة في خطر لهذا يجب عليها المطالبة بحقوقها.

الحالة 03: الخزينة معدومة: (رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل).

في هي الحالة المثلى، و في هذه الحالة نجد أن رأس المال العامل قد قام بتلبية كل احتياجاته، و تعتبر هذه الحالة صعبة المنال على اعتبار أنها لا تأتي بالاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة.<sup>92</sup>

### المطلب الثاني: التحليل المالي الوظيفي:

يعتبر التحليل المالي الوظيفي طريقة من طرق التحليل المالي تقوم على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف، و حسب هذا التحليل فان المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية و مالية تضمن تحقيق وظائف التمويل، الاستثمار و الاستغلال.<sup>93</sup>

1- الميزانية الوظيفية: حيث عرفها Hubert de la Bruslerie بأنها: "ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد و الاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد و الاستخدامات المتراكمة، و يقصد بالدورات الاقتصادية: دورة الاستثمار، دورة التمويل، دورة الاستغلال".

يعيد التحليل الوظيفي بناء الميزانية المحاسبية بإعادة ترتيب بنود الميزانية إلى فئات حسب مستوى ديمومتها و عقد علاقة تواصلية بين الموارد الدائمة و الاستخدامات الدائمة.<sup>94</sup>

<sup>92</sup> تودرت أكلي، مرجع سابق، ص 13.

<sup>93</sup> لزعر محمد سامي "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي + دراسة حالة" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة المالية، الدفعة 2011-

2012، جامعة منتوري - قسنطينة - ص 90.

<sup>94</sup> لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 90.



تعتمد الميزانية الوظيفية على التصنيف الوظيفي لعناصر الأصول و الخصوم حيث تصنف الحسابات حسب الوظيفة التي تنتمي إليها، و عليه فان الميزانية الوظيفية تستند إلى التمييز بين:

(1) وظيفة التمويل: يتمثل دورها في تقديم الاحتياجات المالية للمؤسسة و المصادر الرئيسية للتمويل هي:

● مصادر داخلية: المتمثلة في التمويل الذاتي المتشكل من الأرباح المحققة في الدورات السابقة و الاهتلاكات و المؤونات غير المبررة.

● مصادر خارجية: تتمثل في رأس المال الخاص من خلال فتح رأس مال الشركة للمساهمة و الاقتراض.

و تشمل وظيفة التمويل الحسابات التالية:

- ح/ أموال خاصة.

- ح/ اهتلاكات و مؤونات.

- ح/ الديون المالية.

(2) وظيفة الاستثمار: يتمثل دورها في تزويد المؤسسة بمختلف مميزات الإنتاج و الاستثمارات الضرورية لممارسة

مختلف الأنشطة الاستثمارية، و هي عبارة عن عملية في المدى الطويل و تشمل وظيفة الاستثمار العناصر التالية:

● التثبيتات المعنوية: هي أصول قابلة للتحديد غير نقدية و غير مادية كالمحل التجاري، العلامات التجارية، برامج المعلوماتية، رخص الاستغلال، بالإضافة إلى المصاريف التمهيدية و مصاريف البحث و التطوير.

● التثبيتات العينية: وتشمل الاستثمارات، الأراضي و المباني... الخ.

● التثبيتات المالية: و تشمل: 96

أ- المساهمات: تتمثل في الأسهم و سندات المساهمة و مختلف الحسابات الدائنة الملحقة التي تسمح للمؤسسة أن تمارس نقودا على الشركة التي تمارسها.

ب- الحقوق المرتبطة بالمساهمات: تتمثل في الحقوق الناتجة بمناسبة منح قروض للمؤسسات التي تشارك فيها من أجل تحقيق مردودية دون الرغبة في التدخل لتسيير المؤسسات التي أصدرتها.

● تثبيتات مالية أخرى: تتمثل في القروض الأكثر من سنة، و الودائع الأكثر من سنة و الحسابات الدائمة لدى العملاء و غيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال الأكثر من سنة.

(3) وظيفة الاستغلال: تكتسي هذه الوظيفة أهمية بالغة في تحليل وضعية المؤسسة حيث تعبر عن النشاط الرئيسي و تحدد طبيعة المؤسسة اذا كانت صناعية، تجارية، خدماتية، و تشمل هذه الوظيفة الحسابات التالية:

95 بن عامر خديجة، مرجع سابق، ص 49.

96 بن عامر خديجة، مرجع سابق، ص 49.

● الأصول:

- الأصول المتداولة للاستغلال.

- الأصول المتداولة خارج الاستغلال.

- خزينة الأصول.

● الخصوم:

- ديون الاستغلال.

- ديون خارج الاستغلال.

- خزينة الخصوم.

ب- تحليل الميزانية الوظيفية:

1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي: يحسب وفق العلاقات التالية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة - الاستخدامات الثابتة.

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة.

2- احتياج رأس المال العامل (BFR): و يحسب وفق ما يلي:

احتياجات دورة الاستغلال  
الأصول المتداولة للاستغلال ACE  
الأصول المتداولة خارج الاستغلال

ACHE

موارد دورة الاستغلال  
ديون الاستغلال DE  
ديون خارج الاستغلال DHE

و عليه فان:

رأس المال العامل = احتياجات دورة الاستغلال - موارد دورة الاستغلال.

3- تحليل احتياج رأس المال العامل: تنقسم احتياجات رأس المال العامل الدائم إلى:

أ- جزء متعلق بدورة الاستغلال: و يعبر عنه باحتياج رأس المال العامل للاستغلال:

$$BFRE = ACE - DE$$

ب- جزء مستقل عن دورة الاستغلال: يعبر عنه باحتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال:

$$BFRHE = ACHE - DHE$$

احتياج رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل للاستغلال + احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال.

4- الخزينة: و هي تحسب وفق العلاقات التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم.}$$

أو

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياج رأس المال العامل.}$$

5- نسبة الهيكل المالي:

$$\text{نسبة تغطية الأموال المستثمرة} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الاستخدامات الثابتة + احتياج رأس مال العامل للاستغلال}} \quad (\text{النسبة تكون } \leq 1)$$

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الديون المالية + خزينة الخصوم}}{\text{الأموال الخاصة + الاهتلاكات و المؤونات}} \quad (\text{النسبة تكون } > 1)^{97}$$

ت- شكل الميزانية الوظيفية:<sup>98</sup>

في الميزانية الوظيفية يكون تصنيف الاستخدامات و الموارد حسب دورة الاستعمال.

<sup>97</sup> بن عامر خديجة، مرجع سابق، ص 51-52.

<sup>98</sup> بن عامر خديجة، مرجع سابق، ص 52.

يسمح ترتيب عناصر الميزانية الوظيفية الى كتل كبرى الى التمييز في جانب الأصول بين الاستخدامات الثابتة و الأصول المتداولة، و في جانب الخصوم بين الموارد الثابتة و الخصوم المتداولة:  
**الجدول (2-5): شكل الميزانية الوظيفية.**

الأصول	الخصوم
<ul style="list-style-type: none"> <li>● الاستخدامات الثابتة: Emplois stable brut</li> <li>-التثبيتات المعنوية: المحل التجاري، العلامات التجارية...</li> <li>-التثبيتات العينية: الأراضي، المباني، تجهيزات الانتاج...</li> <li>-التثبيتات المالية: المساهمات، الحقوق المرتبطة بالمساهمات منها: القروضلاخرين، سندات المساهمة(باستثناء الفوائد المحصلة منها: التي تدخل ضمن ACHE)،...</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الموارد الدائمة: Ressources durables</li> <li>-الأموال الخاصة: الأموال الجماعية أو الشخصية، الاحتياطات، مؤونات الخسائر و التكاليف،...</li> <li>-الاهتلاكات و المؤونات،...</li> <li>-الديون المالية: تشمل القروض البنكية، القروض السندية، و قروض و ديون مالية أخرى(باستثناء التسبيقات البنكية الجارية و فوائد القروض).</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● الأصول المتداولة للاستغلال(ACE): Active circulant d'exploitation brut</li> <li>الحسابات المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال منها: المخزونات.</li> <li>-تسبيقات على طلبيات الزبائن، أوراق القبض، تسبيقات للمستخدمين، حقوق الاستغلال الأخرى...</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● ديون الاستغلال(DE): Dettes d'exploitation</li> <li>(الحسابات المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال)، منها: <ul style="list-style-type: none"> <li>-تسبيقات مستلمة.</li> <li>-ديون الموردين.</li> <li>-ديون جبائية (باستثناء IS ) و ديون اجتماعية: الرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع.</li> <li>- ديون اتجاه المستخدمين.</li> <li>- ضرائب واجبة الأداء(باستثناء الجزء المتعلق بالضرائب على الأرباح).</li> <li>- الهيئات الاجتماعية(ح 568: منها مشاركات</li> </ul> </li> </ul>

اجتماعية، مساهمات في الخدمات الاجتماعية و مشاركات اجتماعية أخرى).	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ديون خارج الاستغلال (DHE): Dette hors exploitation (حسابات ليست مرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال)، نذكر من بينها: ديون أخرى (غير مرتبطة بالاستغلال)، الفوائد على القروض، ضرائب واجبة الأداء، الجزء الخاص بالضرائب على الأرباح.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الأصول المتداولة خارج الاستغلال Actif circulant hors exploitation brut -سندات التوظيف. -حقوق أخرى. -فوائد منتظرة.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• خزينة الخصوم (PT): Passif de trésorier تسبيقات مصرفية، ديون اتجاه البنك نتيجة السحب على المكشوف.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• خزينة الأصول (AT): Actif de trésorier النقديات (البنك، الحساب الجاري، الصندوق...).</li> </ul>

المصدر: خديجة بن عامر، "التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة أبو بكر بلقايد ملحقه مغنية، دفعة 2011-2012، ص 53-54.

2- جدول التمويل: يظهر الآثار المترتبة عن قيام المؤسسة بنشاطاتها و عملياتها في ميزانيتها عن طريق الزيادة أو النقصان في العناصر المختلفة للأصول و الخصوم بما فيها الأموال الخاصة، و يمكن ملاحظة هذه التغيرات بواسطة مقارنة الميزانيات مع بعضها لعدة سنوات في شكل جداول موارد و استخدامات، و هذه الملاحظة تقدم كمية ضخمة من المعلومات التي لها قيمتها الكبيرة عند استخلاص أي رأي يتعلق بتطور المؤسسة و تقدمها، فللقيام بهذه المقارنة يمكن استخدام وسيلة على جانب كبير من البساطة هي: جدول التمويل.<sup>99</sup>

#### 1- أهمية جدول التمويل:

يستفيد المحلل المالي من استخدام جدول التمويل للحصول على المعلومات التي تمكنه من متابعة تنفيذ الخطة المالية الماضية للمؤسسة، ويعتبر الجدول أداة تحليلية تقدم معلومات لها أهميتها: خاصة فيما يتعلق ب:

- إبراز التغيرات المالية التي لا تستطيع الميزانيات المحاسبية والمالية إظهارها.

- إظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر أساسي للتمويل.

- مساعدة المسير المالي في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرفها، وفي اختيار الاستثمارات مستقبلاً واللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل<sup>100</sup>.

#### 2- إعداد جدول التمويل: يمر جدول التمويل عند إعداده بالخطوات التالية:<sup>101</sup>

- ضبط التغيرات في الميزانية المالية التي حدثت خلال فترة زمنية معينة و ذلك بالاستناد على المقارنة بين ميزانيتين متعاقبتين.

- تحديد الموارد و الاستخدامات، حيث أن الموارد مصدرها ارتفاع في الخصوم و انخفاض في الأصول، أما الاستخدامات فمصدرها يكون ناتج عن ارتفاع في الأصول و انخفاض في الخصوم، و هنا يرفض مبدأ التوازن أن يكون مجموع الموارد مساوياً لمجموع الاستخدامات.

- إعداد جدول التمويل و ذلك بحصر و ترتيب كل مصدر من مصادر الأموال في الجانب المخصص له، و كل استخدامات الأموال في الجانب المخصص لها.

و بتحقيق هذه الأهداف و تتبع التغيرات في الهيكل المالي للمؤسسة يمكن الحكم على كفاءة الإدارة المالية في حصولها على الآمال في المصادر الملائمة و توجيهها إلى أنسب مجالات الاستخدام و من ثم التنبؤ بالصعوبات المالية المتوقعة من خلال دراسة التغيرات في الميزانية لعدة سنوات.

● جدول التمويل كأداة للتحليل: يقيس لنا جميع التغيرات التي تؤثر على عناصر الميزانية و ذلك من خلال الميزانية الافتتاحية و الختامية، كما يبين التغيرات التي حدثت في دورة النشاط في الوضعية المالية للمؤسسة لحقوقها و

<sup>99</sup> مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 61.

<sup>100</sup> اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 77.

<sup>101</sup> منير إبراهيم هندي "الإدارة المالية" المكتب العربي الحديث - الإسكندرية - 1999، ص 57.

التزاماتها. و إلى جانب هذا يجعل التغيرات في الموارد و الاستعمالات ذات الطابع العددي، حيث أن الاستعمالات  
الجدية تمثل الحاجيات الواجب تمويلها.<sup>102</sup>  
انطلاقاً من الخطوات المتبعة أعلاه يظهر جدول التمويل على الشكل التالي:

---

<sup>102</sup> منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 57.

الجدول (2-6): جدول التمويل.

الموارد	الاستخدامات
الموارد الدائمة	● الاستخدامات
- ارتفاع رأس المال و الاحتياطات.	- زيادة الاستثمارات (مادية و معنوية).
- الزيادة في الديون الطويلة الأجل.	- زيادة في القيم الثابتة الأخرى.
- التنازل عن الاستثمارات.	- انخفاض الأموال الخاصة و الاحتياجات.
- الانخفاض في القيم الثابتة الأخرى.	- انخفاض الديون الطويلة الأجل.
- الزيادة في الاهتلاكات و المؤونات غير المبررة.	
مجموع الموارد الدائمة	مجموع الاستخدامات الثابتة
الموارد قصيرة الأجل:	الاستخدامات المتداولة (الدورية):
- الزيادة في الديون القصيرة الأجل.	- ارتفاع في المخزونات.
- انخفاض المخزونات.	- ارتفاع في الحقوق.
- انخفاض الحقوق.	- انخفاض في الديون القصيرة الأجل.
مجموع الموارد القصيرة الأجل	مجموع الاستخدامات المتداولة
مجموع الموارد	مجموع الاستخدامات

المصدر: بن عامر خديجة، "التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جامعة أبي بكر بلقايد - ملحقه مغنية - دفعة 2011 - 2012، ص 57.

### المطلب الثالث: تحليل الاستغلال.

#### 1- تعريف جدول حسابات النتائج:

هو عبارة عن جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف و الإيرادات و الفارق بينهما يعطينا نتيجة لربح أو خسارة.

أو هو عبارة عن وثيقة تسمح لنا بتحديد الأرصدة.<sup>103</sup>

كما يعرف: على أنه كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كتمم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فهو يجلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى

<sup>103</sup> سعدودي محمود "التحليل المالي"، مرجع سابق، ص 21.



القرارات التقويمية. فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط ينتج و يستهلك رؤوس الأموال، فالإنتاج يطرح منه تكاليفه (استهلاكاته) و في الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربح أو خسارة.

2- العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج: يمكن تلخيص العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج فيما يلي:

أ- أعباء الدورة: و تتكون من:

- كل المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي و اليومي للمؤسسة أي: استهلاك البضائع و المواد الأولية و السلع و الخدمات المستعملة في دورة الإنتاج، و كذلك مختلف المصاريف المرتبطة بهذا النشاط من ضرائب و رسوم و مصاريف العاملين و المصاريف المالية... الخ.

- كل المصاريف المتعلقة بالاستغلال غير العادي للمؤسسة، مثل الحقوق على الزبائن غير القابلة للتحصيل أو الأعباء على الدورات السابقة، أو المؤونات الاستثنائية... الخ.

ب- نواتج الدورة: و تشمل كلا من:

- نواتج الاستغلال: و تتمثل في مبيعات البضائع في المؤسسة التجارية أو المختلطة و الإنتاج المباع في المؤسسات الصناعية و المختلطة، و كذلك الإنتاج المخزون بالإضافة إلى الأداءات المتممة و تحويل أعباء الاستغلال و المنتجات الأخرى.

- نواتج خارج الاستغلال: و هي كل النواتج الخاصة بالدورات السابقة، و كذلك نواتج بيع عناصر الأصول.<sup>104</sup>

3- شكل و تمثيل جدول حسابات النتائج:

<sup>104</sup> اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 22.

الجدول (2-7): جدول حسابات النتائج.

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات البضائع		×
60	بضائع مستهلكة	×	
80	الهامش الإجمالي	-	+
80	الهامش الإجمالي	-	+
71	إنتاج مباع		×
72	إنتاج مخزون		×
73	إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة		×
74	أداءات مقدمة		×
75	تحويل تكاليف الإنتاج		×
61	مواد و لوازم مستهلكة	×	
62	خدمات	×	
81	القيمة المضافة	-	+
81	القيمة المضافة	-	+
77	منتجات مختلفة		×
78	تحويل تكاليف الاستغلال		×
63	مصاريف العاملين	×	
64	ضرائب و رسوم	×	
65	مصاريف مالية	×	
66	مصاريف مختلفة	×	
68	مخصصات الاهتلاكات و المؤونات	×	
83	نتيجة الاستغلال	-	+
79	منتجات خارج الاستغلال		×
69	تكاليف خارج الاستغلال	×	
84	نتيجة خارج الاستغلال	-	+
83	نتيجة الاستغلال	-	+

84	نتيجة خارج الاستغلال	-	+
880	النتيجة الاجمالية للسنة المالية	-	+
889	ضرائب على الأرباح	×	
88	النتيجة الصافية للسنة المالية	-	+

المصدر: المخطط الوطني للمحاسبة، الجزائر، ديوان المطبوعات المدرسية 1994، ص 30.

4- تحليل النتائج: و تشمل مجموع النتائج الوسيطة التي يعطيها الجدول و كيفية توزيعها، إلى غاية الوصول إلى النتيجة السنوية الصافية و هي على التوالي:

1- الهامش الإجمالي: هو الفرق بين المبيعات من البضاعة و تكاليف شرائها، حيث يتم تقييم المبيعات من البضائع على أساس سعر البيع بعد طرح التخفيضات التي تمنح للزبائن، أما تكلفة البضاعة المباعة فتحسب على أساس ثمن شراء البضاعة المباعة بالإضافة إلى مجموع المصاريف التي تتعلق بها.<sup>105</sup>

- يعد الهامش التجاري مفهوما ذا أهمية كبيرة في تسيير المؤسسة لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة، كما يمثل أول مؤشر لتقييم نشاطها. فإذا كان رقم الأعمال مؤشرا لحجم النشاط فإن الهامش التجاري يعد مؤشرا هاما في التحليل المالي. و يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{الهامش الاجمالي} = \text{مبيعات بضائع} - \text{بضائع مستهلكة.}$$

2- القيمة المضافة: تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها. فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، و تعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال و يد عاملة و غيرها، فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة و تشكل أحسن معيار لقياس حجمها و نموها و تكامل هيكلها الإنتاجية، فالقيمة المضافة تبين إنتاج المؤسسة

و استخداماتها الوسيطة من السلع و الخدمات التي تحصلت عليها من الغير، و تعتبر قياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة، لأن الاعتماد على رقم الأعمال في المؤسسة أو حجم الأصول أو حجم العمالة قد يكون مضللا، فإذا كانت القيمة المضافة كبيرة فذلك يعني أن المؤسسة قد تحصلت على قيمة إنتاج كبير من استخدامات وسيطة محدودة، أو قيمة الإنتاج المحدود استلزم استخدامات وسيطة قليلة، و هذا ما يدل على نجاح عملية المزج بين عناصر الإنتاج.<sup>106</sup>

و حسب المخطط الوطني للمحاسبة فإن القيمة المضافة تحسب كما يلي:

<sup>105</sup> اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 22.

<sup>106</sup> اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 23.

أ- في مؤسسة تجارية:

القيمة المضافة = الهامش الاجمالي - مواد و لوازم مستهلكة - الخدمات.

ب- في مؤسسة صناعية:

القيمة المضافة = الانتاج المباع + الانتاج المخزون + انتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة + أدوات مقدمة + تحويل تكاليف الانتاج - مواد و لوازم مستهلكة - خدمات.

تسمح القيمة المضافة بمتابعة تطور المؤسسة عبر مختلف دورات نشاطها بحيث كلما ارتفع هذا الحساب في المؤسسة الصناعية دل على أنها تحقق هامش ربح مرتفع و أنها تستعمل أقل خدمات و مواد من الغير.

كما تسمح القيمة المضافة بمعرفة مدى كفاءة سياسة المؤسسة و قدرة مسيرتها.<sup>107</sup>

3- نتيجة الاستغلال و نتيجة خارج الاستغلال:

● تظهر أهمية نتيجة الاستغلال في كونها تقيس الفعالية الاقتصادية للمؤسسة في الظروف العادية، و بهذا يمكن للمؤسسة الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، نتيجة الاستغلال تصحح سياسة الاستثمارات و الاهتلاكات و تقديرات المخاطر المترتبة عن الاستغلال أنه يقيس النجاح داخل المؤسسة على الجانبين التجاري و الصناعي بمعزل عن السياسة المالية و الضريبية. كما أن هذه النتيجة تقيس الجدوى الاقتصادية للمؤسسة و تبين مدى:

- التحكم في أداء العمل.

- تطوير أداء العمل.

- مكافأة رؤوس الأموال المستثمرة (الأموال الخاصة و المقترضة).<sup>108</sup>

<sup>107</sup> بن عامر خديجة، مرجع سابق، ص 60-61.

<sup>108</sup> مبارك لسولس، مرجع سابق، ص 28.

نتيجة الاستغلال = القيمة المضافة + نواتج متنوعة + تحويل تكاليف الاستغلال - مصاريف المستخدمين - ضرائب و رسوم مالية - مصاريف متنوعة - مخصصات الاهتلاكات و المؤونات.

● أما النتيجة خارج الاستغلال فهي نتيجة استثنائية فبقدر ما دعمت النتيجة الاجمالية إلا أنه يصعب بناء تسيير مالي على أساس نتيجة استثنائية فالإيرادات التي كونتها هي إيرادات غير متوقعة كالتنازل عن استثمارات أو عناصر أخرى مكونة للإستثمارات أو إيرادات من ديون اعتبرت سابقا معدومة أو تكاليف حملت على سنوات مالية سابقة أو أصبحت خلال هذه السنة موضع إلغاء أو منتجات استثنائية، و التكاليف هي أيضا استثنائية خارج الاستغلال من إعانات و استثمارات متنازل عنها و ديون معدومة و تكاليف من سنوات سابقة و استرجاع إيرادات لسنوات سابقة. ثم أن المؤسسات خاصة البنوك المانحة للقروض التي تتعامل مع المؤسسة تراعي أهمية التفرقة بين النتائج العادية و تلك غير العادية في إقامة تعامل دائم أو تقديم إئتمان، و تشتترط الحصول على نتائج عدة سنوات لأن نتيجة سنة واحدة لا تعطي صورة دقيقة عن الوزن المالي للمؤسسة.<sup>110</sup>

- و تعبر النتيجة خارج الاستغلال عن الفرق بين النواتج خارج الاستغلال و التكاليف خارج الاستغلال.  
4- النتيجة الإجمالية للسنة المالية: نتحصل على النتيجة الإجمالية للسنة المالية أو للدورة الاستغلالية بجمع نتيجة الاستغلال مع نتيجة خارج الاستغلال.<sup>3</sup>

5- النتيجة الصافية: تتمثل في النتيجة الإجمالية (للاستغلال و خارج الاستغلال) مطروح منها الضريبة على الأرباح، إن النتيجة الصافية هي تعبير عن مدى حسن المزج بين عناصر الإنتاج و عن جدوى التسيير المالي في المؤسسة، و إن تحقيق الربح هو الوسيلة الوحيدة لضمان استمرارية حياة المؤسسة، فالهدف من نشاط المؤسسة هو تعظيم إيرادات حملة الأسهم، فحتى تحافظ المؤسسة على قيمة سوقية مرتفعة لأسهمها في السوق المالية يجب أن يكون الربح الصافي الموزع بعد خصم الضريبة مشجعا يستهوي المساهمين الحاليين و يضمن للمؤسسة موارد طويلة الأجل في شكل أموال خاصة عند طرح أسهم جديدة.<sup>4</sup>

على المسير المالي أن يراعي الفرص البديلة المتاحة أمام حملة الأسهم في التوظيفات المنافسة و أن يكون الإيراد المقدم في شكل أرباح موزعة على المساهمين، لا يقل عن متوسط ما تقدمه المؤسسات المنافسة كأرباح أو فوائد، و أن تحقيق المؤسسة لنتائج صافية دون التوقعات أو لخسائر متتالية بدفع للمساهمين إلى التخلص من ملكية أسهم المؤسسة في

<sup>109</sup>، 3 بن عامر خديجة، مرجع سابق، ص 61.

<sup>110</sup> مبارك لسولوس، مرجع سابق، ص 28.

السوق المالية بأسعار منخفضة فيدفع بحملة ديون السندات لأخذ حذرهم فيتأثر المركز المالي للمؤسسة سلباً، نتحصل على النتيجة الصافية للسنة المالية و ذلك بطرح الضريبة على الأرباح من النتيجة الإجمالية للسنة المالية.<sup>111</sup>

5- بعض المؤشرات المالية من خلال جدول حسابات النتائج:

إن دراسة جدول حسابات النتائج تمكن من تحليل مختلف النواتج المحققة و هذا ما يساعد على تحليل و دراسة مردودية المؤسسة و من المؤشرات المالية الأساسية المرتبطة بجدول حسابات النتائج ما يلي:

أ- الفائض الإجمالي للاستغلال EBE :

إن الفائض الإجمالي للاستغلال هو عبارة عن القيمة المضافة مطروح منها مصاريف العاملين و الضرائب و الرسوم لهذا يطلق عليه اسم القيمة المضافة الصافية و يحسب هذا الفائض وفق العلاقة التالية:<sup>112</sup>

$$\text{الفائض الإجمالي للاستغلال EBE} = \text{القيمة المضافة} - \text{مصاريف العاملين} - \text{ضرائب و رسوم}$$

ب- المردودية المالية: تعتبر المردودية المالية من أهم المعطيات لقياس مدى قوة المؤسسة في الحصول على الأموال لضمان تجديد وسائل إنتاجها و تطويرها. و بالتالي ضمان التمويل الذاتي و كذا تمكن المؤسسة من فرض سيطرتها في السوق الذي تنشط فيه.

تعرف المردودية المالية بأنها العلاقة بين نتيجة السنة المالية و الأموال الخاصة.

و قد عرفها جين كولي: "المردودية المالية هي في نفس الوقت المشكل الذي يشغل المستثمر و السبب الذي يؤدي إلى نمو المؤسسة. و تهدف دراستها إلى تعظيم الربح الذي يعود للشركاء بالنسبة للأموال التي قاموا بالمساهمة بها". و تحسب كما يلي:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رؤوس الأموال}} = \text{المردودية المالية}$$

ت- المردودية الاقتصادية: تعرف المردودية الاقتصادية حسب "جين بيير جوبار" بأنها: "هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية للمؤسسة و مجموع رؤوس الأموال المستعملة للحصول عليها فهي تعبر عن الكفاءة في استعمال الموارد المتاحة لجلب الأرباح بغض النظر عن طريقة التمويل لهذه الموارد". و يعبر عنها بالعلاقة التالية:<sup>113</sup>

$$\frac{\text{النتيجة العادية قبل الضرائب}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{المردودية الاقتصادية}$$

<sup>111</sup> مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 29.

<sup>112</sup> بن عامر خديجة، مرجع سابق، ص 61.

<sup>113</sup> سعدودي محمود، مرجع سابق، ص 58.

ث- مؤشرات القيمة المضافة: إن مجرد حساب القيمة المضافة غير كافي للتعبير عن مدى أهميتها، بل يجب مقارنتها بالإنتاج و الاستهلاك و مختلف الأموال سواء خاصة أو دائمة دون أن ننسى مقارنتها بالأصول الثابتة المستخدمة في عملية الإنتاج، و هذا ما يدعم وظيفة مراقبة التسيير في المؤسسة.<sup>114</sup>

6- تحليل خطر الاستغلال: تهدف أي مؤسسة إلى تحقيق الربح أي نتيجة إيجابية التي تسمح لها بتغطية جميع تكاليفها لكن في بعض الأحيان يصعب توقع الظروف المستقبلية مما يجعل المؤسسة تسيير في طريق تحقيق خسارة أو مواجهة خطر، لذلك و عن طريق تحليل خطر الاستغلال يتمكن المحلل المالي من دراسة و تحليل هذا الخطر قبل وقوعه.

#### 1- عتبة المردودية:

أ- تعريف عتبة المردودية: هي نقطة تعادل أو تسمى بنقطة الصفر و ذلك لتعادل الأرباح مع التكاليف (الأرباح = التكاليف). تعرف بأنها وسيلة تسمح بدراسة العلاقة الموجودة بين التكاليف المتغيرة و التكاليف الثابتة و الأرباح، أو هي النقطة التي عندها لا تحقق المؤسسة لا أرباح و لا خسارة أي تحقق فيها نتيجة معدومة بعدها تبدأ المؤسسة في تحقيق الأرباح الفعلية و قبل هذه النقطة تكون في خسارة.

يساعدنا تحليل خطر الاستغلال مساعدة كبيرة على تفهم العلاقة بين الأرباح و حجم العمليات. و بصفة يمكن القول أنه من الأفضل جدا أن تكون نقطة التعادل منخفضة على أن تكون مرتفعة كلما ارتفعت قلت فرصة المؤسسة في تحقيق الأرباح عبر الزمن.<sup>115</sup>

ب- أهمية دراسة عتبة المردودية: تكمن أهميتها في أنها تمكن المؤسسة من معرفة وضعيتها المالية إذ تساعد في تحديد:

- الفترة الحرجة: و هي الفترة التي تكون فيها المؤسسة في وضعية خسارة و فترة بداية الربحية.

- تسمح للمؤسسة أن تقيم الحد الأدنى للمبيعات لكي لا تكون لا خسارة و لا ربح.

- تساعد في عملية اتخاذ القرار و الترويج لمنتوج جديد.

- تستعمل في التخطيط قصير المدى لمدة سنة.

ج- كيفية حساب عتبة المردودية:<sup>116</sup>

تحسب عتبة المردودية من العلاقة الأساسية لحساب النتيجة:

لدينا: النتيجة = الإيرادات - المصاريف.

النتيجة = الربح الإجمالي - التكاليف الثابتة.

<sup>114</sup> بن عامر خديجة، مرجع سابق، ص 63.

<sup>115</sup> محاضرة في مراقبة التسيير، السنة الثالثة مالية، 2013-2014، أستاذ بن عزة محمد 2013/10/08.

<sup>116</sup> بن عامر خديجة، مرجع سابق، ص 65-66.

و لما النتيجة = 0 يعني: الربح الإجمالي = التكاليف الثابتة.

إن نقطة الصفر تتحقق عندما يصل رقم الأعمال المتراكم إلى تغطية مجموع التكاليف و بالتالي فالربح الإجمالي عند الحجم (القيمة) من رقم الأعمال يغطي التكاليف الثابتة و يساويها و تتحقق عتبة المردودية في الحالات الثلاث التالية:

● في حالة رقم الأعمال = التكلفة الكلية:

إذا كان لدينا: رقم الأعمال الصافي

← س.

أ.

معدل التكلفة المتغيرة

هـ\تم.

هامش التكلفة المتغيرة

أس.

← تكلفة متغيرة

ت

← تكلفة ثابتة

ثا.

و لدينا: التكلفة الكلية = تكلفة متغيرة + تكلفة ثابتة ... (1)

عند نقطة التعادل: التكاليف = الإيرادات.

س = أس + ت ثا (بالتعويض بالرموز).

س (1-أ) = ت ثا

س =  $\frac{ت\ ثا}{(1-أ)}$  ... (2)

و لدينا: التكلفة المتغيرة = أس

أ = التكلفة المتغيرة \ س ... (3)

بتعويض (3) في (2) نجد: س = ت ثا \ (1-تم\س)

س = (ت ثا \ س) \ هـ\تم و منه: رقم أعمال نقطة التعادل = التكلفة الثابتة \ هـ\تم × ر ع ص

● في حالة الهامش على التكلفة المتغيرة = التكلفة الثابتة.<sup>117</sup>

النتيجة = 0 يعني: الهامش على التكلفة المتغيرة = التكلفة الثابتة... (1)

الهامش على التكلفة المتغيرة = ر ع ص - التكلفة المتغيرة.

أي : هـ\تم = س - أس... (2)

من (1) و (2) نجد: س - أس = ت ثا

س (س-1) = ت ثا

<sup>117</sup> بن عامر خديجة، مرجع سابق، ص 65-66.



$$س = ت \setminus (أ-1) \dots (3)$$

و بنفس الطريقة السابقة نجد:

$$\text{رقم أعمال نقطة التعادل} = (ت \setminus \text{ص}) \times \text{ع} \setminus \text{هـ} \setminus \text{تم}$$

$$\text{حيث لدينا: هـ} \setminus \text{تم} = (س - \text{أس}) = س \setminus (أ-1) = أ - 1 = \text{هـ} \setminus \text{تم} \setminus \text{س} \dots (4)$$

● في حالة النتيجة معدومة:

$$\text{النتيجة} = \text{ع} \setminus \text{ص} - \text{أس} - ت \setminus \text{ثا} = س - \text{أس} - ت \setminus \text{ثا}.$$

$$\text{يعني: س} - \text{أس} - ت \setminus \text{ثا} = 0$$

$$س \setminus (أ-1) = ت \setminus \text{ثا} = س = ت \setminus \text{ثا} \setminus (أ-1) \dots (1)$$

$$\text{هـ} \setminus \text{تم} = س - \text{أس} = أ = 1 = \text{هـ} \setminus \text{تم} \setminus \text{س} \dots (2)$$

نعوض (2) في (1) نجد: س = ت \setminus \text{ثا}

$$1 - (أ-1) \setminus \text{س}$$

و منه نجد: رقم أعمال نقطة التعادل = ت \setminus \text{ثا} \times \text{ع} \setminus \text{ص} \setminus \text{هـ} \setminus \text{تم}

2- أثر الرافعة: تمكن دراسة أثر الرافعة من تحليل الوضع المستقبلي للمؤسسة أي تحليل الخطر الذي تتعرض له و

يستند هذا التحليل إلى:

- تحليل الرافعة التشغيلية.

- تحليل الرافعة المالية.

- تحليل الرافع المشترك.

أ- الرافعة التشغيلية:

1- تعريفها: في مفهوم الأعمال فان الرافعة التشغيلية تعني تغير ضئيل من الناحية النسبية في الإيرادات (المبيعات)

يؤدي إلى تغير كبير من الناحية النسبية في الربح التشغيلي، و الجدير بالذكر أن الرافعة التشغيلية تظهر عند وجود

التكاليف التشغيلية الثابتة التي يجب أن تغطي مستوى الإنتاج. و الرافعة التشغيلية هي درجة استجابة نتيجة المؤسسة

عند كل تغير يحدث في رقم الأعمال. كما يمكن القول بأن الرافعة التشغيلية هي تضخيم الأرباح من خلال زيادة

الاعتماد على التكاليف الثابتة على حساب التكاليف المتغيرة.<sup>118</sup>

2- قياس درجة الرافعة التشغيلية:<sup>119</sup>

إن تحليل الرفع التشغيلي يعتمد على تحليل نقطة التعادل للمؤسسة ذلك أن تحليل نقطة التعادل يمثل أحد الوسائل و

الأساليب المعتمدة في توضيح العلاقة بين مستوى التكاليف الثابتة و المتغيرة مع حجم المبيعات و تجدر الإشارة هنا

<sup>118</sup> عدنان تايه تميمي، أرشد فؤاد تميمي، مرجع سابق، ص 344.

<sup>119</sup> ناصر داددي عدون "تقنيات مراقبة التسيير"، ص 107.

إلى أن استعمال الرفع التشغيلي سوف يؤدي إلى زيادة التكاليف الثابتة وهذا سوف يؤدي إلى انتقال نقطة التعادل إلى أعلى أي أن المؤسسة بحاجة إلى حجم مبيعات أكبر لكي تغطي تكاليفها الثابتة وهذا ما يوقعها في المخاطر و تبقى نقطة التعادل على حالها إذا كانت الزيادة في التكاليف الثابتة أقل من التخفيض في التكاليف المتغيرة لأن هذا سوف يؤدي إلى تضخيم الأرباح، و المؤسسة سوف تغطي تكاليفها الثابتة عند حجم مبيعات أقل من الحجم السابق و بالتالي انتقال نقطة التعادل إلى الأسفل وهذا يعتبر إنجاز جيد بالنسبة للمؤسسة، و يمكن قياس درجة الرفع التشغيلي من العلاقة التالية:

$$\text{درجة الرفع التشغيلية} = \text{عدد الوحدات المباعة} \backslash \text{عدد الوحدات المباعة} - \text{التكلفة الثابتة.}$$

$$\text{عدد الوحدات المباعة} = \text{سعر بيع الوحدة} - \text{التكلفة المتغيرة للوحدة.}$$

إذا كانت نسبة التكلفة الثابتة مرتفعة مقارنة مع إجمالي تكاليف المؤسسة، نقول أن هذه المؤسسة تتسم بدرجة عالية من الرفع التشغيلي الذي تعتمد عليه المؤسسة كنظام للموازنات من أجل تقليل الانحرافات أو ضبطها و ذلك بما يتماشى مع سياستها العامة لتحقيق أكبر عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة.<sup>120</sup>

ب- الرفع المالية:<sup>121</sup>

1- تعريف الرفع المالية: تتمثل الرفع المالية أو الرفع المالي في اعتماد المؤسسة على القروض طويلة الأجل لرفع ربحية السهم. إن الأموال الدائمة في المؤسسة تتكون من أموال المساهمين و القروض طويلة الأجل، فإذا كان أصحاب القروض يتلقون معدل ثابت نسبياً على توظيف أموالهم، فإن حملة الأسهم لا يتلقون أرباحاً إلا إذا تحققت فعلاً و يزيد إيرادهم بزيادة تلك الأرباح، و تقع على المسير المالي في المؤسسة مسؤولية رفع تلك الأرباح. و لكون تكلفة التمويل من القروض طويلة الأجل هي في العادة أقل من تكلفة التمويل من الأسهم، فإذا كانت ظروف السوق راجحة و على استعداد لتقبل المزيد من المبيعات برفع مقدار القروض طويلة الأجل للاستفادة من فرصة الربح الجديدة. فالأرباح سترتفع مادام ارتفاع الإيرادات من المبيعات هو أكبر من ارتفاع عبء الفوائد على القروض مع باقي الأعباء تسمى هذه العملية بالمتاجرة بأمال المساهمين.

2- قياس درجة الرفع المالية:<sup>122</sup>

ينسأ الرفع المالي من وجود التكاليف المالية الثابتة و التي نقصد بها معدل الفائدة حيث ترتفع درجة الرفع المالي كلما ازدادت التكاليف المالية الثابتة. مما يعني أن الاختلاف بين الرفع التشغيلي و الرفع المالي يكمن في تكاليف الأموال المقترضة التي تعتبر كتكاليف ثابتة تطرح من صافي الربح التشغيلي و على هذا الأساس تقاس درجة الرفع المالية عن طريق العلاقة التالية:

<sup>120</sup> ناصر دادي عدون "تقنيات مراقبة التسيير"، ص 107.

<sup>121</sup> مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 164.

<sup>122</sup> بن عامر خديجة، مرجع سابق، ص 71.

درجة الرافعة المالية = عدد الوحدات المباعة × التكلفة الثابتة / (عدد الوحدات المباعة × التكلفة الثابتة) - الفائدة

ت - الرفع المشترك:

1- تعريف الرفع المشترك: يعكس الرفع المشترك تأثير كل من الرفع التشغيلي و الرفع المالي على صافي الربح، لهذا فإذا تم دمج كل من الرافعة التشغيلية و الرافعة المالية نتحصل على الرفع المشترك الذي تحسب درجته من المعادلة التالية:

$$\text{درجة الرفع المشترك} = \text{درجة الرفع التشغيلي} \times \text{درجة الرفع المالي.}$$

أو بتعبير آخر نجد أن:

$$\text{درجة الرفع المشترك} = ك \times (س-م) \backslash ك \times (س-م) \times ت \times \text{ثا.}$$

$$\text{درجة الرفع المشترك} = \frac{ك \times (س-م)}{ك \times (س-م) \times ت \times \text{ثا}} \times \frac{ك \times (س-م)}{ك \times (س-م) \times ت \times \text{ثا}}$$

وعليه يمكن صياغة المعادلة أعلاه حسب الشكل التالي:

$$\text{درجة الرفع المشترك} = \frac{ك \times (س-م)}{ك \times (س-م) \times ت \times \text{ثا} - ف}$$

حيث أن: ك: تمثل عدد الوحدات المباعة.

س: سعر بيع الوحدة.  
م: ت. م للوحدة.  
ف: الفائدة.

مما سبق يمكن ملاحظة مدى أهمية درجة الرافعة المشتركة أو الكلية لأنها تساعد الإدارة بشكل عام و الإدارة المالية بشكل خاص في:

- تحديد التأثير الدقيق لحجم المبيعات على صافي الربح المتاح بعد احتساب الفائدة.
- إظهار العلاقة بين الرافعة التشغيلية و الرافعة المالية. إذ تبدأ الرافعة المالية حين تنتهي الرافعة التشغيلية مؤدية بذلك إلى تضخيم أثر التقلبات في الأرباح الصافية استجابة للتغير في المبيعات، لذلك نجد أن الرافعة التشغيلية تسمى برافعة المرحلة الأولى في حين تسمى الرافعة المالية برافعة المرحلة الثانية، و هنا يجب التذكير أن الرافعة المالية تؤثر في صافي الربح بعد الفائدة أي الأرباح الصافية المتاحة للمالكين، في حين تؤثر الرافعة التشغيلية في صافي الربح قبل حساب الفائدة أي الأرباح الصافية للمؤسسة ككل.<sup>123</sup>

<sup>123</sup> بن عامر خديجة، مرجع سابق، ص 72.

## خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نجد أن التحليل المالي للقوائم المالية يساعد الإدارة المالية و يهدف إلى تزويدها بمعلومات و بيانات مهمة حول طبيعة المركز المالي و النقدي للمؤسسة و اكتشاف نقاط القوة و نقاط الضعف في أدائها و لهذا تعتبر هذه المعلومات الأساس في اتخاذ القرارات المالية و في رسم السياسات التشغيلية المختلفة، كما يعتبر التحليل المالي وسيلة لإعطاء صورة واضحة عن فعالية أنشطة المؤسسة و مدى كفاءتها و بهذا كله تتحلى الأهمية الواسعة التي تتحلى بها و هذه الأهمية في تزايد و تنامي كبير يكتسبها نتيجة للتطور و العصرية في الوقت الحالي على مستوى جميع المجالات.

و يجب الإشارة إلى أن التحليل المالي يعتمد على أدوات توضح نوعية التأثير عند الحكم على الوضع الحقيقي للمؤسسة، كما تكتشف مدى سلامة و صحة مركزها المالي و من أبرز هذه الأدوات: الميزانية المالية، التحليل المالي الوظيفي، تحليل الاستغلال، فالأداة الأولى "الميزانية المالية" قمنا باستنباطها من الميزانية المحاسبية عن طريق عدة مؤشرات أهمها: طريقة النسب المالية بمختلف أنواعها، طريقة رؤوس الأموال، و تفيد كلتا الطريقتين في معرفة مدى توازن المؤسسة و إن كانت تسير في المسار الصحيح مقارنة بالمنافسين. أما الأداة الثانية "التحليل المالي الوظيفي" فيقوم على أساس تصنيف مختلف عمليات المؤسسة حسب الوظائف و استنتاج ميزانية وظيفية تتضمن موارد و استخدامات المؤسسة، كما يقوم بإبراز الدور الفعال الذي يلعبه التمويل و الاستثمار. أما الأداة الأخيرة "تحليل الاستغلال" فهي تمكن من معرفة و دراسة مردودية المؤسسة من خلال جدول حسابات النتائج و تحليل معطياته و الوصول إلى النتائج.

و مما سبق نستنتج بأن التحليل المالي بمختلف أدواته دعامة من الدعائم الأساسية التي يعتمد عليها المديرون و المحللون الماليون داخل المؤسسة.

و للإلمام بكل جوانب التحليل المالي سنقوم بمحاولة إسقاطها ميدانيا على المؤسسة الإنتاجية، و هذا هو موضوع الفصل الموالي و ذلك بدراسة حالة لشركة CERTAF.

# الفصل الثالث

دراسة حالة



## مقدمة:

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي تطرقنا فيه إلى مختلف النقاط المتعلقة بالمؤسسة إذ تمّ الإمام بمختلف الجوانب المتعلقة بها و تسليط الضوء على وظائفها، إلا أننا ركّزنا على وظيفة المالية أي الإدارة المالية فقمنا بتقديم أهم ما يتعلق بها و أهميتها في المؤسسات ككل و استخلصنا أن لنجاح هذه الإدارة لا بد من توفر عنصر جد مهم و هو مؤشر ضروري للحكم على كفاءة و أداء أي مؤسسة و هو "التحليل المالي" و الأهمية الكبرى التي يحظى بها في الجانب المالي أي تحليل و معالجة المعطيات المالية. و لهذا سنحاول في هذا الفصل الربط ما بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي فهذا الفصل عبارة عن حلقة وصل لتطبيق كل ما حاولنا إبرازه في الفصلين السابقين من معلومات و إسقاطها على الواقع و ذلك لإعطاء أكثر شفافية و مصداقية للتحليل المالي و دوره الفعال في تقييم الأداء فكان لا بد من ترجمة كيفية تطبيق التحليل المالي في مؤسسة إنتاجية، و اتخذنا كدراسة حالة لشركة CERTAF بمغنية، و هي شركة الخزف المنزلي لتافنة، و للقيام بهذه الدراسة ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول يتم على مستواه التعريف بشركة CERTAF من خلال تقديم لمحة عامة عنها و إبراز هيكلها التنظيمي و علاقتها مع العملاء و غيرهم، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى التحليل المالي بالشركة من خلال عرض الميزانية المحاسبية لسنة 2011 و تحويلها إلى ميزانية مالية ثم تحليلها بواسطة مؤشرات النسب المالية و كذا دراسة رأس المال و احتياجاته مع الخزينة، و أخيرا قمنا بإعداد جدول حسابات النتائج و نسب المردودية.

## المبحث الأول: التعريف بمؤسسة الخزف.

من المعلوم أنه لا يمكن المرور إلى دراسة عملية التحليل المالي على مؤسسة CERTAF بمغنية دون القيام بتقديمها و ذلك حتى يتسنى لنا معرفة طبيعة نشاطها.

## المطلب الأول: لمحة عامة عن شركة CERTAF.

مؤسسة الخزف المنزلي بغرب البلاد باختصار (م.خ.م.غ) شركة بالأسهم مقرها الاجتماعي بمغنية طريق ندرومة ص.ب.495.

و هي عبارة عن استثمارية المؤسسة LECVO و التي هي بدورها منشقة عن مؤسسة SNIC. هي شركة أسهم ذات رأس مال قدره 1.006.600.000.00 أنشأت سنة 1978 من طرف شركتين أجنبيتين: يابانية MITSUI و الإسبانية DRAGADOS.

شرعت في الإنتاج مع بداية 1982 برأس مال قدره 30 مليون دج، و بواسطة 1200 عامل يعملون (2×8) كان نشاطها الأساسي هو: صناعة الأواني الفخارية .

حققت المؤسسة رأس مال قدره 80 مليون دج و ذلك تحت إشراف صندوق المساهمة للصناعات المختلفة ثم إلى 120 مليون دج.

في سنة 1990 دخلت المؤسسة في استثمار جديد و هو إنتاج الخزف الصيني PORCELAINE بكمية 2000 طن سنويا استمر نشاطها حتى سنة 1997 بعد ذلك و لأسباب اقتصادية تم تسريح 770 عامل بعدها تم تغيير تسمية المؤسسة من مؤسسة الخزف المنزلي بغرب البلاد إلى مؤسسة الخزف المنزلي لتافنة شركة بالأسهم بالتلخيص CERTAF مقرها الاجتماعي المنطقة الصناعية طريق سبدو و حولت إلى البنك الخارجي BEA مع الحفاظ على جميع نشاطاتها.

في سنة 2002 تم إدماج منتج جديد و المتمثل في صناعة القرميد و الآجر المشكل في عدة أنواع و شتى الأحجام و الذي أصبح يغطي أكثر من 80% من منتجاتها.<sup>124</sup>



## بطاقة تعريفية للمؤسسة

الاسم: مؤسسة الخزف المنزلي بالغرب.

مكان التشييد: طريق ندرومة المنطقة الصناعية بمغنية.

الإنتاج: الخزف المنزلي و المنتوجات الحمراء.

المساحة: 100.000 متر مربع فيها 3400 متر مربع مغطى.

الطاقة النظرية الإنتاجية: 500 طن 22113113 قطعة.

المشييد: Equipt niko - Mistsui - Cold japon

Construction - dyc .sa.madrid - Espagne

تاريخ إمضاء العقد: 1977.02.28.

تاريخ بدء نشاط العقد: 1977.08.20.

تاريخ بدء الأعمال: 1977.12.

تاريخ إتمام الأعمال: 1982.02.03.

التكلفة النهائية للمشروع: 3221600000.

تاريخ الاستلام المؤقت: 1983.11.02.

تاريخ الاستلام النهائي: 1985.10.

تاريخ بدء الإنتاج: 1982.03.

عدد العمال: 1200 عامل.

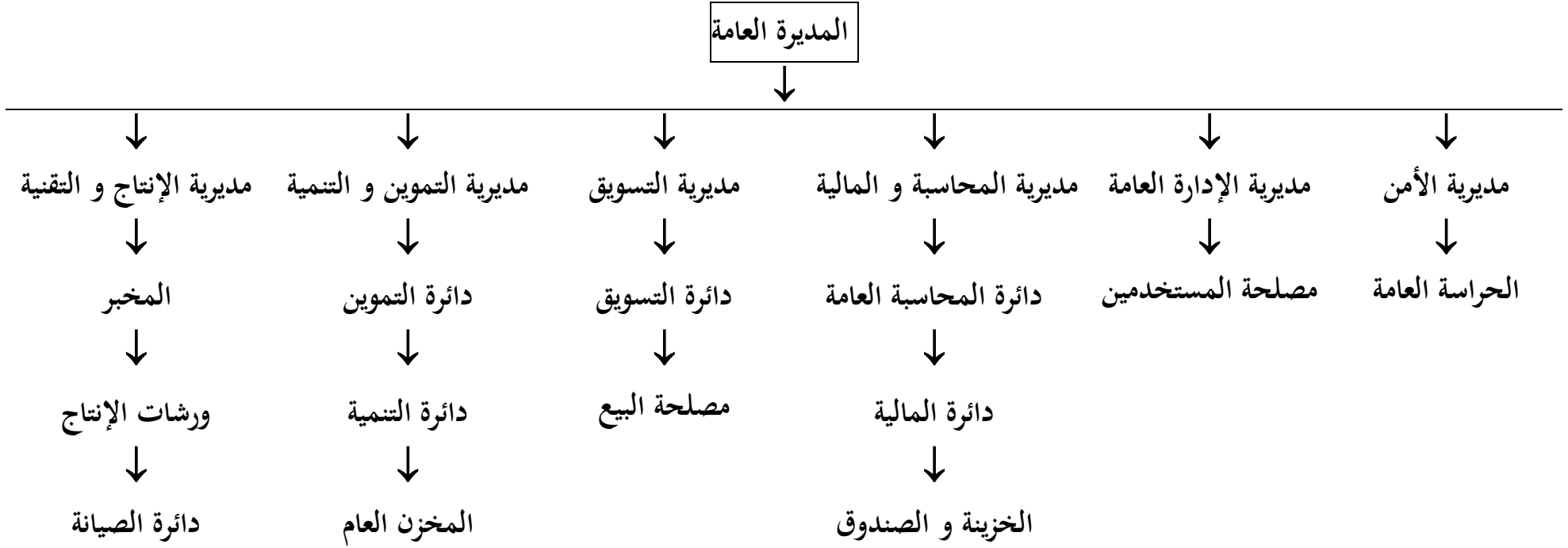
عدد العمال بعد الإصلاحات: 539 عامل

تحتوي المؤسسة على إطارات ذوي كفاءات مهنية عالية كما أنّها تتوفر على مخبر للتجارب و دراسة و مراقبة المواصفات التقنية.

تستخدم الطين و التراب الأحمر كمواد أولية في عمليّاتها الإنتاجية.<sup>125</sup>

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة الخزف

الشكل (3-1): هيكل تنظيمي للمؤسسة.



المصدر: مصلحة المالية و المحاسبة

## المطلب الثالث: مديريات شركة CERTAF.

للتعرف على كيفية تسيير مؤسسة يجب علينا أن ندرس عمل و دور كل المديريات و ذلك حسب الأعمال الموجهة إليها:<sup>1</sup>

(1) المديرية العامة: هي مكلفة بتحديد سياسة لتسيير الموارد البشرية و العتاد و ذلك للوصول إلى الأهداف المسطرة و يكون من خلال تحقيق تصميمات الإنتاج و تسويق المنتج و الحفاظ على عتاد المؤسسة و ممتلكاتها.

(2) مديرية الإدارة العامة: دورها في المؤسسة هو وضع سياسة توفير اليد العاملة المؤهلة و اللازمة التي تحتاج إليها المؤسسة لسير العمل و تنميته و ذلك حسب مخططات و برامج. كما تسهر على تطبيق قانون العمل و التوظيف، خلق جو سليم في المؤسسة، المراقبة، متابعة العمال، العمل، الأجور و التكوين.

(3) مديرية المحاسبة و المالية: عملها مهم في المؤسسة، يتم فيها معالجة و تنفيذ و تسجيل جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة يوميًا و سنويًا من شراء و بيع و تخزين و تسديد الديون و المستحقات الواجبة على المؤسسة كما يتم فيها تحليل الوضعيات المالية للزبائن الموردين و تحضير مختلف الميزانيات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة و تحديد النتيجة للسنة المالية و المعاملات مع البنوك كما تسيير جميع ممتلكات المؤسسة، لهذا تستعمل تقنية المحاسبة (المحاسبة العامة).

(4) مدقق الحسابات: دوره مراقبة تسيير المؤسسة و ذلك لتحسين سير التخطيط الاقتصادي، تقنيات المراقبة.

(5) مديرية التموين و التنمية: مهمتها الرئيسية تسيير مخزون قطع الغيار، دراسة الطلبات المطلوبة من طرف المنتج، تضمن توفير المواد الأولية و كل الحاجيات اللازمة للإنتاج من مشتريات و لوازم و معدّات صناعية، دراسة المشاريع الجديدة لتحسين عتاد الإنتاج.

(6) مديرية الإنتاج و التقنية: مهمتها الأساسية الإنتاج (صناعة الأواني الخزفية، القرميد، الآجر... إلخ) زيادة على ذلك تسهر على نوعية الإنتاج و الكمية.

(7) مديرية التسويق: هي مكلفة بضمان إستراتيجية لتسيير تسويق الإنتاج، استقبال و مقابلة الزبائن، تقييم ثمن المنتج، من مهامها أيضا دراسة السوق لمعرفة متطلبات الزبائن، توزيع المنتج و الإشهار، كما تقوم بنشاط البيع بصفة دائمة و متكررة لبيع منتجاتها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مصلحة المالية و المحاسبة.

<sup>2</sup> مصلحة المالية و المحاسبة.

## المطلب الرابع: مراحل عملية الإنتاج.

تمر عملية الإنتاج الكامل للحصول على منتج جاهز للتسويق عبر المراحل التالية:

(1) تحضير العجين *Préparation De La Pâte*: المواد الأولية تكسر و ترفع إلى الغربال ثم تخزن، و بعد تقدير الكمية و وزنها ترسل نحو المطحنة حيث تسحق بعدها تخلط بالماء ثم توضع في صهاريج خاصة، و بعد ذلك تؤخذ للخلط، ثم تؤخذ لتصفى من الحجارة بعدها تشكّل على شكل أسطوانات ثم تجفّف من الماء بمجفّف خاص ثم تشكّل في آلة خاصّة.

(2) تحضير الطلاء الخزفي *L'email*: هو عبارة عن خليط مركّب من عدّة مواد اسمه "المينا" (email) يستعمل للطلاء.

(3) تحضير الخليط لسكب *barbotine*: من أجل صناعة الأواني المقعّرة تتم العملية بسكب المادّة في قوالب من الجبس خاصّة بهذه الأواني المختلفة.

(4) صناعة القوالب *moule*: في هذه الورشة تصنع القوالب بالجبس على أشكال و أحجام مختلفة

و هناك نوعان:

❖ قالب رئيسي *moule mère*

❖ قالب فرعي *moule fils*

(5) التشكيل بالمعايير *calibrage*: في هذه الورشة تشكل الأواني بآلة أوتوماتيكية « calibreuse » يوضع العجين في القالب الفرعي ثم نضعه في الرأس الذي يدور في الآلة، ثم بعد ذلك يوضع في مجفف خاص، ثم يرسل بناقل كهربائي إلى الفرن للطهي الأول.

(6) التشكيل بالسكب *coulée*: هناك طريقتين:

أ) السكب في قالب جامد: خاص بصنع الكؤوس و الفناجين.<sup>1</sup>

ب) السكب بالتبخير: و هو يخص الأواني المجوفة، الأغشية و عدة قطع صغيرة، الخليط يسكب في القوالب الفرعية ثم تصرف بعد كل حين للتجفيف ثم ترسل إلى الفرن لطهيها بمساعدة ناقل كهربائي.

(7) الطهي و مراقبة السلع المشكّلة: السلع المشكّلة بمعايير مختلفة توضع في عربات مقاومة للحرارة و تدفع إلى الفرن، و بعد الطهي تخرج من الفرن و تعزل يدويا لانتقاء السلع الجيدة فقط.

<sup>1</sup> مصلحة الإنتاج و التقنية.

8) التزيين بالطلاء: و هو نوعان:

أ) التزيين بالطباعة: عن طريق آلة الطبع الزخرفة على السلع، ثم يتم نقلها نحو ورشة الطلاء الخزفي.

ب) التزيين بالرش: عن طريق آلة تقوم برش ألوان مختلفة على السلع، ثم يتم نقلها إلى ورشة الطلاء الخزفي.

9) الطلاء الخزفي: السلع النصف مصنعة تنقل يدويا نحو هذه الورشة، حيث تطلب أوتوماتيكيا في آلة خاصة (الصحنون و الكؤوس) أما الفناجين و السلع الأخرى طلائها يدويا.

10) الطهي و مراقبة السلع المطلاة: السلع التي يتم طلائها توضع في عربات مقاومة للحرارة و تدفع إلى الفرن، و بعد ذلك تخرج و يتم عزل الصالحة منها، أما السلع المزخرفة بالطباعة و بالرش تبعث إلى ورشة التغليف و التوزيع.

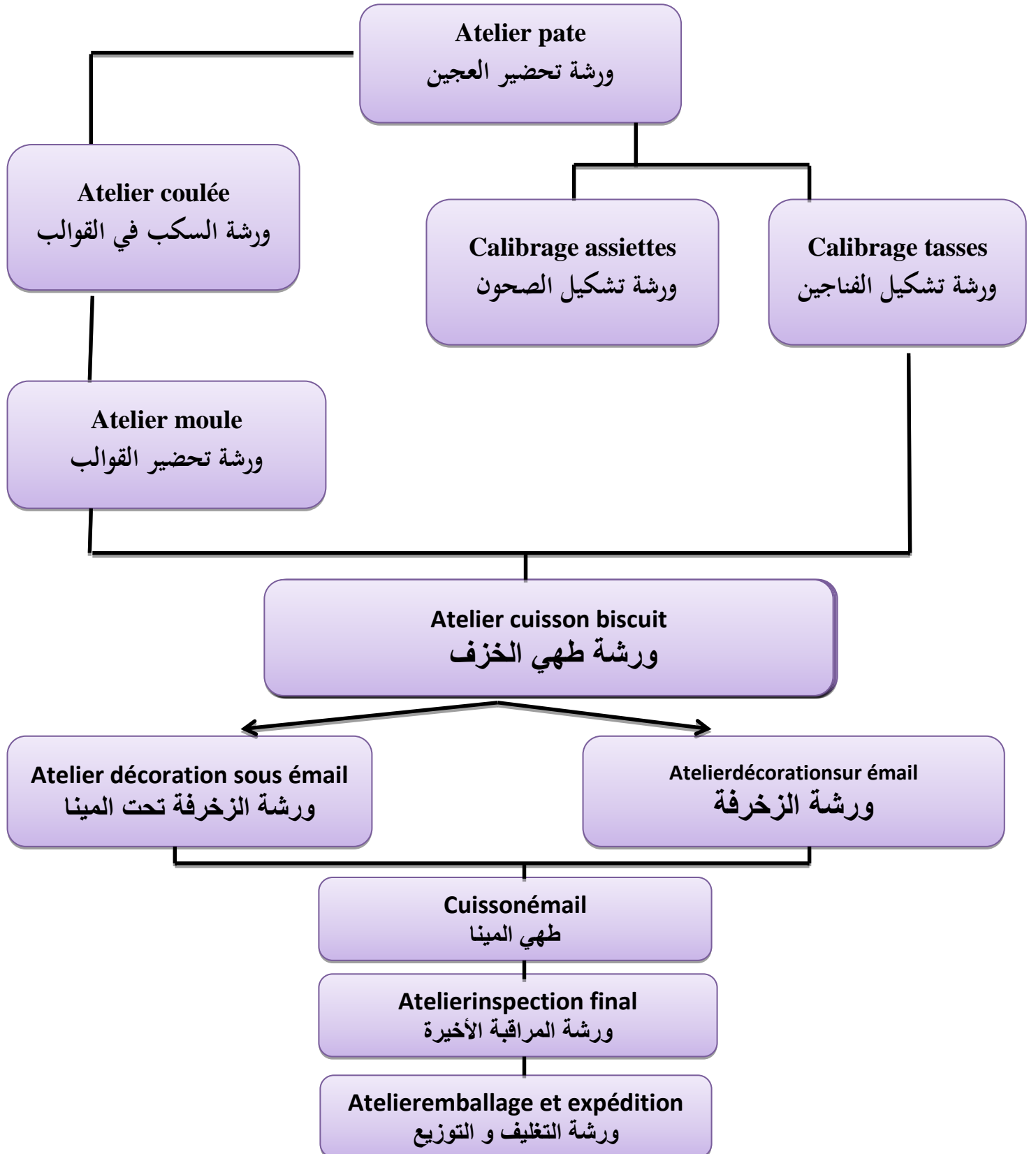
11) التزيين على الطلاء الخزفي: تستقبل السلع المزينة و ترسل إلى الفرن لطهي الطلاء بعربة خاصة، و بعد ذلك توضع على كل سلعة مادة لاصقة (صورة مطبوعة) و توضع في كل واحدة فتل ذهبية.

12) الطهي و عزل السلع المزينة: السلع المزينة بصورة مطبوعة توضع في عربات خاصة و تدفع إلى الفرن لطهي هذه الطباعة، ثم بعد إخراجها يتم عزلها يدويا و إرسالها نحو ورشة التغليف و التوزيع .

13) ورشة التغليف و التوزيع: في هذه الورشة يتم تغليف السلع التامة الصنع و وضعها في صناديق كرتونية ثم إرسالها إلى المخزن لبيعها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مصلحة الإنتاج و التقنية.

الشكل (2-3): هيكل تنظيمي لورشات الإنتاج.



المصدر: مصلحة الإنتاج و التقنية

## المطلب الخامس: علاقة الشركة مع غيرها.

1- مع العملاء و الزبائن: إن علاقة المؤسسة مع زبائنها مثل أي مؤسسة إنتاجية أخرى، فالزبون هو الذي يطلب التعامل مع المؤسسة.

بعد تحديد رغبته و حاجته طبعاً، إذ يقوم الاتصال مع المؤسسة بعد أن يحدد الكمية التي يريد شراؤها و بعد أن يقوم بالاطلاع على نوعية منتجاتها و إن كانت توافق المواصفات و المعايير التي يرغب فيها.

2- علاقة المؤسسة مع المؤسسات المالية: لقد تنازلت عنها وزارة الصناعة المحلية للبنك الخارجي بسبب كثرة و استمرارية ديونها مع الحفاظ على جميع نشاطاتها.

أما فيما يخص التأمينات فهي تتعامل مع شركة التأمين و إعادة التأمين CARRE.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> مصلحة المالية و المحاسبة.

## المبحث الثاني: التحليل المالي لشركة CERTAF.

إن إعداد الميزانية للسنة محل الدراسة يعتمد على المعطيات المقدمة من طرف مديرية المالية و المحاسبة و ذلك للقيام بالتعديلات اللازمة التي تسهل إعداد الميزانية المختصرة ثم تحليلها عن طريق مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

## المطلب الأول: تقديم الميزانية المحاسبية لسنة 2011.

من خلال الاطلاع على الكشوفات المحاسبية و بناء على المعطيات المقدمة من طرف المدير المالي و المحاسبي لإدارة شركة الخبز المنزلي كانت الميزانية المحاسبية لسنة 2011 كالتالي:



الجدول (1-3): الميزانية المحاسبية لسنة 2011 في شركة CERTAF.

مبالغ	خصوم	ر.ح	ق.صافية	مؤونات و اهتلاكات	ق.إسمية	أصول	ر.ح
	رأس المال الخاص					أصول غير متداولة	
1006600000.00	رأس مال الشركة	101	278823.79	260898.71	539722.50	تثبيتات معنوية	20
631353873.85	فارق إعادة التقييم	105				تثبيتات عينية	21
-1207706795.29	الترحيل من جديد أو محول من جديد	11	919819567.80	1134055775.32	919819567.80	أراضي	211
-335884322.38	النتيجة الصافية	12	335275161.83	1041747022.70	1469330937.15	مباني	213
			65348957.95		1107095980.65	تثبيتات عينية أخرى	218
						تثبيتات مالية	27
			845000.00		845000.00	قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	274
			2199722.00		2199722.00	الضرائب المؤجلة على الأصول	133
94362756.18	المجموع 1		1323767233.37	2176063696.73	3499830930.10	مجموع الأصول غير متداولة	
	الديون طويلة الأجل					أصول متداولة	
433545567.44	قروض و ديون مالية	164	191382166.04	70702632.37	262084798.41	المخزونات الجاري العمل بها	30
54993069.00	مؤونات و منتجات مسحوبة مسبقا	15				الذمم و الاستخدامات المماثلة	41
488538636.44	المجموع 2		50554979.63	116521121.64	167076101.27	الزيائن	411
	الديون قصيرة الأجل					مستحقات أخرى مدينون	417
78983737.63	الموردون و الحسابات المرتبطة به	401	41698121.89	13000.00	41711121.89	الخزينة	515
37330858.88	ضرائب	447	2104227.15		2104227.15		
230701777.00	ديون أخرى	468					
679588961.95	الإعتمادات البنكية الجارية	515					
1026605335.46	المجموع 3		285739494.71	187236754.01	472976248.72	مجموع الأصول المتداولة	
1609506728.08	مجموع إجمالي الخصوم 3+2+1		1609506728.08	2363300450.74	3972807178.82	مجموع إجمالي الأصول	

المصدر: مصلحة المالية و المحاسبة.

## تحليل الوضعية المالية للمؤسسة سنة 2011:

❖ الأصول: ترتب الاستخدامات على أساس درجة السيولة.

الأصول الثابتة: (من الحساب 207 إلى الحساب 133)

بما أن هناك فوائد تحصلت عليها المؤسسة من السندات بمبلغ 175,5 فهذا يعني أن السند لم يحن وقت استحقاقه.

الأصول المتداولة:

- المخزونات تعتبر من قيم الاستغلال بإجمالي قيمتها و ذلك لعدم وجود هامش أمان في المؤسسة.
- مؤونة تدني المخزون قد تزيد وقد تنقص و قد تلغى و هذا حسب حالة المخزون عند القيام بالجرد، تقدر ب 7 ملايين و 200 سنتيم من أصل 25 مليار لا تلغى (10 سنوات أو أكثر) إذن المؤونة تؤخذ بعين الاعتبار لهذا نأخذ المبلغ الصافي.
- مؤونة مدينون آخرون لا تلغى.
- الخزينة تصبح بالمبلغ التالي:  $190887284,7 = 188783057,54 + 2104227,15$ .

❖ الخصوم: الموارد

- الأموال الخاصة (رؤوس الأموال).

✓ النتيجة سالبة تدمج في الحساب محول من جديد أي يصبح بالمبلغ التالي:

$$(-1207776795,29) + (-335884322,38) = -1543591117$$

✓ الديون المالية تم تسديدها بمبلغ: 83933496 إذن قيمة الديون تنقص لتصبح:

$$44,445567 - 83933496 = 349612071,4 \leftarrow \text{د ط أ.}$$

✓ المؤونات هي غير مبررة لذا يجب أن تعود إلى أصلها أي إيرادات استثنائية ثم تضاف إلى حساب

الإحتياطات بقيمتها الموجودة في ميزانية الخصوم: 54993069.

- ديون أخرى  $\leftarrow$  د ق أ.

- الاعتمادات البنكية الجارية قيمتها:  $1026605335,46 \leftarrow$  د ق أ.

المورد: يتم تسديده بالمبلغ الموجود في ميزانية الخصوم أي بمبلغ 78983737,63.

المطلب الثاني: تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية و عرض الميزانية المختصرة.

بعد ترتيب عناصر الأصول و الخصوم للميزانية المحاسبية لسنة 2011 ظهرت الميزانية المالية على الشكل

التالي:

الجدول(2-3): الميزانية المالية المفصلة للمؤسسة.

المبلغ	الموارد	المبلغ	الإستخدامات
	<b>الأموال الدائمة</b>		<b>الأصول الثابتة</b>
1006600000.00	- رأس مال الشركة	278823.79	● تثبيات معنوية
631353873.85	- فارق إعادة التقييم		● تثبيات عينية
-1543591117	- محول من جديد	919819567.80	- أراضي
	● ديون طويلة الأجل	335275161.83	- مباني
349612071.40	قروض و ديون مالية	65348957.95	- تثبيات عينية أخرى
54993069.00	- إحتياطات		● تثبيات مالية
		84500000	- قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
		2199722.00	- الضرائب المؤجلة على الأصول
498967897.25	المجموع	1323767233.37	المجموع
	<b>الديون قصيرة الأجل</b>		<b>الأصول المتداولة</b>
78983737.63	- الموردون	216148579.57	● قيم الاستغلال
230701777.00	- ديون أخرى		● قيم قابلة للتحقيق
1026605335.46	- الإعتمادات البنكية الجارية	75321383.16	- زبائن
37330858.88	- ضرائب	190887284.70	- مدينون آخرون
			● قيم التوظيف
		190887284.70	- الخزينة
1373621708.97	المجموع	548822372.85	المجموع
1872589606.22	مجموع الموارد	1872589606.22	مجموع الإستخدامات

المصدر: إعداد الطالبتين.

• عرض الميزانية المالية المختصرة.

الجدول (3-3): الميزانية المالية المختصرة.

المبالغ	%	الخصوم	%	المبالغ	الأصول
498967897.25	% 26.64	الأموال الدائمة	% 70.59	1323767233.37	الأصول الثابتة
				278823.79	- تثبيبات معنوية
				1320443687.58	- تثبيبات عينية
				86699722	- تثبيبات مالية
1373621709.97	% 73.35	ديون قصيرة الأجل	% 29.30	5488223737.85	الأصول المتداولة
				216148579.57	- قيم الاستغلال
				141786508.58	- قيم قابلة
				190887284.70	للتحقيق
					- قيم التوظيف
1872589606.22	% 100	المجموع	% 100	1872589606.22	المجموع

المصدر: إعداد الطالبتين.

المطلب الثالث: دراسة النسب المالية.

1- نسب الهيكلية:

أ- نسبة هيكلية الأصول:

$$\text{نسبة الأصول الثابتة} = \frac{\text{أصول ثابتة}}{\text{مجموع الأصول}} = \frac{1323767233.37}{9872589606.22} \times 100 = 0.70\%$$

$$\text{نسبة الأصول المتداولة} = \frac{\text{أصول متداولة}}{\text{مجموع الأصول}} = \frac{548822372.85}{9872589606.22} \times 100 = 0.29\%$$

$$\text{نسبة قيم الاستغلال} = \frac{\text{قيم الاستغلال}}{\text{مجموع الأصول}} = \frac{216148579.57}{9872589606.22} \times 100 = 0.11\%$$

$$\text{نسبة السيولة النسبية} = \frac{\text{قيم جاهزة + قيم غير جاهزة}}{\text{مجموع الأصول}} = \frac{332673793.28}{9872589606.22} \times 100 = 0.17\%$$

$$\% 0.10 = \frac{190887284}{9872589606.22} = \frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة السيولة المطلقة}$$

ب- نسبة هيكلية الخصوم:

$$\% 0.16 = \frac{216148579.57}{1872589606.22} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} = \text{نسبة الأموال الخاصة}$$

$$\% 0.21 = \frac{404605140.40}{1872589606.22} = \frac{\text{ديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}} = \text{نسبة الديون طويلة الأجل}$$

$$\% 0.73 = \frac{1373621708.97}{1872589606.22} = \frac{\text{ديون قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}} = \text{نسبة الديون قصيرة الأجل}$$

2- نسب السيولة:

$$\% 0.29 = \frac{548822372.85}{1872589606.22} = \frac{\text{أصول متداولة}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة سيولة الأصول}$$

$$\% 0.39 = \frac{548822372.85}{1373621708.97} = \frac{\text{أصول متداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

$$\% 0.13 = \frac{190887284}{1373621708.97} = \frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة الحالية}$$

$$\% 0.24 = \frac{332673793.28}{1373621708.97} = \frac{\text{قيم جاهزة + قيم غير جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة المختصرة}$$

التعليق:

- نسبة سيولة الأصول أصغر من 0.5 هذا يدل على أن قيمة الأصول المتداولة أصغر من الأصول الثابتة.

- نسبة السيولة العامة أصغر من 1 معناه أن رأس المال سالب إذن المؤسسة في حالة متدهورة.
  - نسبة السيولة الحالية أصغر من 1 هذا يدل على أن القيم الجاهزة أصغر من الديون قصيرة الأجل مما يجعل المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل في أقل مدة.
- 3- نسب التمويل:

$$\% 0.37 = \frac{498967897.25}{1323767233.37} = \frac{\text{أموال دائمة}}{\text{أصول ثابتة}} = \text{نسبة التمويل الدائم}$$

$$\% -0.23 = \frac{-310242383.55}{1323767233.37} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{أصول ثابتة}} = \text{نسبة التمويل الخاص}$$

$$\% -1.74 = \frac{-310242383.55}{177822684.37} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{مجموع الديون}} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

$$\% 0.09 = \frac{177822684.37}{1872589606.22} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة التمويل الخارجي}$$

#### التعليق:

- نسبة التمويل الدائم أصغر من 1 هذا يدل على أن الأصول الثابتة لم تتمكن من تغطية الأموال الدائمة.
- نسبة التمويل الخاص أصغر من 1 هذا معناه أن المؤسسة في حالة سيئة لدى ستلجاً إلى تغطية أصولها الثابتة بمصادر خارجية و ليس بأموالها الخاصة.
- نسبة الاستقلالية المالية أصغر من 1 و هذا يدل على أن المؤسسة غير مستقلة مالياً.

#### المطلب الرابع: دراسة رأس المال و احتياجاته.

- رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.
- $1323767233.37 - 498967897.25 =$
- $-824799336.12 =$
- احتياج رأس المال = (أصول متداولة - قيم جاهزة) - ديون قصيرة الأجل.

$$1373621709.97 - 190887284.7 - 548822372.85 =$$
$$-1015686621.82 =$$

$$\text{الخزينة} - \text{رأس المال العامل} - \text{احتياج رأس المال العامل} =$$
$$190887285.7 = (-1015686621.82) - (-824799336.12) =$$

#### التعليق:

- رأس المال العامل سالب معناه أن المؤسسة في اختلال نتيجة للصعوبات المالية التي تواجهها في الأجل القصير فهي غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها.
- احتياج رأس المال العامل سالب هذا يدل على أن المؤسسة لم تكن بحاجة إلى موارد أخرى لتمويل احتياجات الاستغلال.
- الخزينة موجبة لان رأس المال أكبر من احتياج رأس المال و هذا يعني أن المؤسسة تخصص جزء من أموالها لمواجهة العوائق التي قد تواجهها.

## المطلب الخامس: إعداد جدول حسابات النتائج.

يعد جدول حسابات النتائج من أهم القوائم المالية التي تبين المركز المالي للمؤسسة.

### الجدول (3-4): جدول حسابات النتائج.

ر. ح	اسم الحساب	مدین	دائن
70	المبيعات (رقم الاعمال)		139527645.24
72	التغير في المخزون		46026883.49
73	الانتاج النهائي أو المتبقي		2332974.30
	انتاج الدورة (1)		187887503.03
60	مشتريات مستهلكة	60077664.45	
61	خدمات خارجية و استهلاكات اخرى	23153428.45	
	استهلاك الدورة (2)	83231092.90	
	القيمة المضافة للاستغلال 1-2		104656410.13
63	اعباء المستخدمين	217368263.10	
64	ضرائب و رسوم و مدفوعات مماثلة	4056986.34	
	فائض الاستغلال الاجمالي		-116768839.31
75	ايرادات وظيفية اخرى		4644978.81
65	اعباء وظيفية اخرى	1448573.70	
68	مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	213364395.28	
78	الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات		49140222.00
	النتيجة الوظيفية		-277796607.48
76	ايرادات مالية		175.50
66	اعباء مالية	57812614.40	
	النتيجة المالية		-57812438.90
	النتيجة العادية قبل الضرائب		-335609046.34
69	الضرائب على النتائج و ما يماثلها	275276.00	
	مجموع المنتجات للنشاطات العادية		241672879.34
	مجموع اعباء النشاطات العادية		-57755201.72
	النتيجة الصافية للنشاطات العادية		-335884322.38
	النتيجة الصافية للسنة المالية		-335884322.38

المصدر: إعداد الطالبتين.

من خلال جدول حسابات النتائج نلاحظ أن النتيجة الصافية للسنة المالية سالبة و ذلك لارتفاع الأعباء.



## المطلب السادس: نسب المردودية.

$$\% -0.17 = \frac{-335884322.38}{1872589606.22} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{المردودية الاقتصادية}$$

$$\% -0.67 = \frac{-335884322.38}{498967897.25} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الدائمة}} = \text{المردودية المالية}$$

$$\% 0.56 = \frac{79449980.79}{139527645.24} = \frac{\text{الهامش الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال}} = \text{المردودية التجارية}$$

$$60077664.45 - 139527645.24 = 60/\text{ح} - 70/\text{ح} = \text{الهامش الإجمالي} = 79449980.79 =$$

### التعليق:

نلاحظ أن: المردودية الاقتصادية سالبة لأن النتيجة الصافية سالبة.  
المردودية المالية سالبة و هذا عبارة عن مؤشر سلبي للمؤسسة.  
المردودية التجارية منخفضة نوعا ما معناه أن هناك انخفاض في حجم نشاط المؤسسة.

### خلاصة:

بعد قيامنا بالدراسة التطبيقية بشركة CERTAF و بعد الاطلاع على الميزانية و جدول حسابات النتائج و القيام بدراسة المؤشرات المالية للمؤسسة تم الحصول على أن معظم النتائج المحققة سالبة مما جعل المؤسسة في مسار غير جيد، كما أثر على النشاط العادي لها.  
أهم النقائص المحصل عليها من خلال دراسة الشركة:  
- النتيجة سالبة مما جعل القيم الأخرى أيضا سالبة.  
- احتياج رأس المال سالب لأن الأصول المتداولة و القيم الجاهزة أصغر من الديون قصيرة الأجل.  
- نسبة السيولة الحالية أصغر من 1 هذا يعني أن المؤسسة غير متمكنة من الوفاء بالتزاماتها لأنها في وضعية سيئة و ذلك لأن القيم الجاهزة أصغر من الديون قصيرة الأجل.  
و كعلاج للنقائص السابقة نقتراح الحلول التالية:

- على المؤسسة تسديد ديونها في أقرب وقت ممكن لتمكن من الحصول على قروض إضافية.
- الأجرر بهذه المؤسسة استغلال مواردها المتاحة في المدى القصير.
- يجب على المؤسسة استغلال الخزينة.
- المؤسسة عاجزة عن تسديد التزاماتها لذلك عليها مراجعة هيكلها المالي و ذلك عن طريق:
  - زيادة الديون طويلة الأجل.
  - تخفيض أصولها الثابتة.
  - تخفيض الديون قصيرة الأجل.
  - زيادة أصولها المتداولة.
  - الاستغناء عن اليد العاملة التي لا تساهم في العملية الإنتاجية لأن هناك تضخم في عدد العمال بنسبة 2.5% و هذا كله من أجل التقليل من التكاليف.

# الخطبة



## خاتمة عامة:

للحكم على كفاءة و فعالية مؤسسة ما لا بد من تقييم أدائها فهو الذي يسمح لنا من معرفة الوضع الحقيقي داخلها و ذلك لضمان السير الحسن نحو الأهداف المحددة لدى تناولنا موضوع بالغ الأهمية ألا و هو التحليل المالي و دوره في تقييم أداء المؤسسة عامة و الأداء المالي خاصة أي تشخيص السياسة المالية المتبعة، كما يقوم بتوجيه الأنظار إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة و اتخاذ القرارات اللازمة مما يضمن لها البقاء و الاستمرارية و لا يتأتى ذلك إلا باعتمادها على أدوات مالية جيدة و المعتمدة على التحليل لمراقبة و تصحيح أدائها المالي.

و بما أننا ركزنا على الجانب المالي أي جانب الإدارة المالية اخترنا هذا الموضوع ليكون وسيلة لتقييم الأداء، فقد عاجلناه في الجانب النظري و اتضحت أهميته الكبرى و الدور الكبير الذي يلعبه و ذلك لأنه يعتمد على معايير و أدوات لا تتسم بالعشوائية و إنما تتسم بالدقة و الوضوح، و هذا ما جعل من التحليل المالي وسيلة مهمة في الجانب المالي للحكم على أداء المؤسسة، ثم عاجلنا هذا الموضوع من الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة التي قمنا بها في شركة CERTAF.

ومن خلال هذا البحث توصلنا للنقاط المهمة التالية:

- التحليل المالي يعد أداة لمعرفة الإمكانيات المالية و بالتالي اتخاذ أحسن القرارات لبلوغ الغايات.
- التحليل المالي يعد مؤشر للحكم على كفاءة و فعالية المؤسسة.
- يعتبر التحليل المالي من أشهر الوسائل لتقييم أداء المؤسسات عن طريق أدواته الفعالة.
- يستخدم التحليل المالي للرقابة على المركز المالي للمؤسسة، كما يمكنها من اكتشاف النقاط الحرجة و بالتالي إعطاء الحلول المناسبة لها.

و خلاصة القول أن التحليل المالي علم نافع يستلزم العناية للأهمية التي يحظى بها في مختلف المؤسسات الاقتصادية و بالأخص المؤسسات الإنتاجية.

# المراجع



## المراجع و المصادر

- أ) أسامة عبد الخالق الأنصاري "الإدارة المالية" كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- ب) إسماعيل عرباجي "اقتصاديات المؤسسة" ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 1998.
- ج) العربي دخوش "محاضرات في اقتصاد المؤسسة" مطابع جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سبتمبر 2001.
- د) أمين السيد أحمد لطفي "التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة" الدار الجامعية الإسكندرية، طبعة 2007، ر إ 17743/2004.
- هـ) بوعلام بوشاشي "المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال" دار الهومة، الجزائر 1998.
- و) جلال إبراهيم "التحليل المالي في الأعمال التجارية" دار الكتاب الحديث، طبعة 2009، ر إ 2008/7885.
- ز) جمال الدين مرسي، أحمد عبد الله اللّحاح "الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات" الدار الجامعية الإسكندرية 2007.
- ح) جميل أحمد توفيق "إدارة الأعمال مدخل توظيفي" الدار الجامعية الإسكندرية 1999.
- ط) سعدان شبايكي "تقنية المحاسبة" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000.
- ي) عبد الرزاق بن حبيب "اقتصاد و تسيير المؤسسة" ديوان المطبوعات الجامعية 2002/09 طبعة 2002، بن عكنون الجزائر.
- ك) عبد الغفار حنفي "أساسيات التحليل المالي و دراسة الجدوى" 2004 الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية.
- ل) عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص "مدخل معاصر في الإدارة المالية" الدار الجامعية جامعة الإسكندرية، طبعة 2002.
- م) عدنان تايه التميمي، أرشد فؤاد التميمي "التحليل المالي و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة" طبعة 2008، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع عمّان، الأردن.
- ن) عمر صخري "اقتصاد المؤسسة" ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الرابعة 2006، بن عكنون الجزائر.
- س) كام المغربي و آخرون "أساسيات في الإدارة" دار الفكر عمّان طبعة 01: 1995.

- ع) مبارك لسلوس "التسيير المالي تحليل مالي مدعم بأمثلة و تمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير" ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 2004/11.
- ف) محمد أحمد الكايد "الإدارة المالية و العملية التحليل المالي و الاقتصادي" دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع 2009 عمان الأردن .
- ص) محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان "الإدارة المالية و التمويل" طبعة 1999، الدار الجامعية الإبراهيمية الإسكندرية.
- ق) محمد مطر "التحليل المالي و الائتماني: الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية" دار وائل للطباعة و النشر عمان الأردن.
- ر) مفلح محمد عقل "مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي" الطبعة العربية الأولى 2008، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع.
- ش) منير إبراهيم هندي "الإدارة المالية" المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 1999.
- ت) ناصر دادي عدون "اقتصاد المؤسسة" جامعة الجزائر دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، مؤسسة الإخوة مدني للطبع.
- ث) ناصر دادي عدون "تقنيات مراقبة التسيير" الجزء الأول، الجزائر دار المحمدية العامة 1988.
- خ) نظير رياض محمد "الإدارة المالية و العولمة" المكتبة العصرية مصر المنصورة 2001.
- ذ) وليد ناجي الحيايالي "التحليل المالي" من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الداخمارك 2007.
- ض) يوسف حسن يوسف "التمويل في المؤسسات الاقتصادية" دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية 2012.

- أ. المخطط الوطني للمحاسبة، ديوان المطبوعات المدرسية الجزائر 1994.
- ب. تسيير موارد المؤسسة، كتب مدرسية مقررّة.
- ج. محاضرات في مراقبة التسيير السنة الثالثة مالية 2013-2014 للأستاذ بن عزّة محمد.
- د. مصلحة المالية و المحاسبة.
- هـ. مصلحة الإنتاج و التقنية.
- و. منتديات الإكليل إبداع في التزام، منتدى التعليم العالي و البحث العلمي قسم الإدارة و الاقتصاد.
- ز. منتديات طلاب القدس [www.stqou.com](http://www.stqou.com).
- ح. منتديات طلاب القدس المفتوحة الوحدة الثانية وظائف الإدارة المالية و أهدافها [www.stqou.com](http://www.stqou.com).
- ط. ندوة تطبيقات التحليل المالي و حقوق و واجبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية الفرج للاستثمارات، أبو ظبي دبي سبتمبر 2006.



## رسائل و مذكرات

- أ. اليمين سعادة "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيدها" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية فرع إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر - باتنة - السنة الجامعية 2008-2009.
- ب. بن عامر خديجة "التحليل المالي في المؤسسات الإقتصادية" مذكرة لنيل شهادة الليسانس، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - ملحقة مغنية، السنة الجامعية 2011-2012.
- ج. بوزار صفية "تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ظل الخصوصية - دراسة حالة مؤسسة خدمات ونشاطات الغزل بومرداس" رسالة لنيل شهادة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية - جامعة الجزائر - سنة 2001.
- د. تودرت آكلي "التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي" مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير فرع مالية النقود، جامعة الجزائر، دفعة 2008-2009.
- هـ. خليل وفاء "التحليل المالي وأهميته في منح القروض البنكية" تقرير بحث لنيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية - تخصص مالية - جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - ملحقة مغنية، السنة الجامعية 2012-2013.
- و. سعدودي محمود "التحليل المالي" مذكرة لنيل شهادة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة - الجزائر - دفعة 2004.
- ز. فيصل غرابة "دراسة الهيكلية المالية للمؤسسة" مذكرة لنيل شهادة الليسانس - تخصص مالية - المدية دفعة 2005.
- ح. لزعر محمد سامي "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي مع دراسة حالة" مذكرة تدخل ضمن المتطلبات لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير - تخصص إدارة مالية - جامعة منتوري - قسنطينة - دفعة 2011-2012.
- ط. مهند بدور "أساسيات الإدارة المالية" كلية الإقتصاد - تخصص إدارة الأعمال - جامعة دمشق.
- ي. يوسف سليم النباهين "تقييم أداء الإدارة المالية في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة" مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال الجامعة الإسلامية غزة 2008.

### تلخيص

ان علم الاقتصاد عالم كبير جدا يعتمد على عناصر ساهمت في زيادة مكانته و لعل من اهمها المؤسسات بالدرجة الأولى و دورها الفعال في تنمية البلد الناشطة به، و من أهم العوامل التي أدت اليه نجاح هذه المؤسسات هو دور الإدارة المالية البارز اذ يصعب تحقيق الأهداف دون وجود هذه الإدارة

لأنها تضمن وجود التداخل و التنسيق بين الوظائف كما يسعى إلى المحافظة على أموال المؤسسة. و لتتمكن الإدارة المالية من تأدية دورها لا بد من وجود مؤشر جد مهم: " التحليل المالي " الذي يعمد إلى تشخيص الوضعية المالية كما يسهل فحص السياسات المتبعة و بالتالي معرفة الحالة الحقيقية للمؤسسة و الحكم على مدى كفاءتها و تقييم أدائها.

### **Résumé**

*Le monde de l'économie est trop grand dépend des éléments ont contribué à la croissance du prestige et peut-être les plus importantes institutions principalement et le rôle efficace dans le développement du pays sont l'activer, et des facteurs les plus importants qui ont conduit à lui le succès de ces institutions est le rôle de la gestion financière de premier plan comme difficile d'atteindre les objectifs sans la présence de cette administration car ils assurent qu'il existe un chevauchement et la coordination entre les fonctions vise également à maintenir les fonds de la Fondation. Et pour pouvoir.*

### **Summary**

*The economics world is too big depends on the elements contributed to the increased prestige and perhaps the most important institutions primarily and effective role in the development of the country are active it, and of the most important factors that led to him the success of these institutions is the role of financial management prominent as difficult to achieve the goals without the presence of this administration because they ensure that there is overlap and coordination between functions also seeks to maintain the funds of the Foundation. And to be able to*